قضايا شرق أوسطية (٢)

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان – ديسمبر ١٩٩٦

كافة الحقوق محفوظة لمركز دراسات الشرق الأوسط

تطلب منشوراتنا من

مركز دراسات الشرق الأوسط

بريدياً: ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمان (١١١١٨) – الأردن

هاتفياً: ٤٦١٣٤٥١/ ٤٦٥٦٩٠٧ – فاكس ٤٦١٣٤٥٢

شخصياً: عمان – العبدلي – عمارة جوهرة القدس – الدور الثالث – مكتب ٧٠٧

E-mail: mesc@mesc.com.jo

http://www.mesc.com.jo

قضايا شرق أوسطية (٢)

سلسلة تقارير تحليلية -٢- ٩٦/٨

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(١٠٣٢/ ٨/ ١٩٩٦)

رقم التصنيف : ٩٥٦٫٩

المؤلف ومن هو في **حكمه :** مركز دراسات الشرق الأوسط.

عنوان الكتاب : قضايا شرق أوسطية : دراسات علمية محكمة.

الموضوع الرئيسي : ١- تاريخ وجغرافيا

٢-الشرق الأوسط – تاريخ.

رقم الإيداع: (١٩٩٦/٨/١٠٣٢)

بيانات النشر : عمان/ مركز دراسات الشرق الأوسط .

تم **إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية**

المحتويات

الصفحة	المقال	الكاتب
٧	الافتتاحية	رئيس التحرير
١١	نتائج الانتخابات الإسرائيلية على المنطقة	د. إبراهيم أبو جابر
٤١	تحولات في السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي	د. سمير صالحة
٦٧	الحملة الإسرائيلية على حركة "حماس" ومنظمة "حزب الله"	فريق محللين
١١٣	الأزمة الجزائرية: الحلقة المفرغة	د. وليد عبد الحي
	ترجمات:	
١٢٥	إنفراج وهمي في الجزائر	سليمة الغزالي
١٣٧	الحكومة الإسرائيلية الجديدة	
	حكومة الأقلية في ظل الأكثرية	زئيف شترمهل وميرون بنفنستي

الإفتتاحية

لا تمضي أشهر ثلاث من عمر منطقة الشرق الأوسط إلاّ وتحفل صفحات تاريخها بتحولات وتغيرات جديدة، وتعد التغيرات التي تجري على صعيد القضية الفلسطينية بشقيها العربي والصهيوني من أهم قواعد وأطر هذه التغيرات.

ونظراً للنظام الذي يخضع له اختيار موضوعات هذه السلسلة التحليلية حيث يتم التغطية بتوازن جغرافي بين الجزيرة العربية وإيران وتركيا، والمغرب العربي، والقرن الأفريقي والشؤون الإسرائيلية والفلسطينية، وكل من الأردن وسوريا ولبنان والعراق، فإن مساحة الاختيار الواسعة تتطلب الكثير من الجهد الانتقائي للموضوع والباحث، وفي النهاية لا تتمكن هيئة التحرير بكل طاقمها من تلبية كل المتطلبات وفق هذه المقاييس.

ويركز هذا العدد من هذه السلسلة على تناول التحولات داخل المجتمع والدولة الإسرائيلية من خلال دراسة عودة الليكود للحكم ثانية في إسرائيل في فترة حرجة جداً من عملية السلام، وكذلك التحول الكبير الذي أحدثته عمليات حركة "حماس" ضد أهداف إسرائيلية، والحملة الإسرائيلية على حزب الله في لبنان، وما أسفر عنه ذلك من تمزق في البنية الفلسيطنية الداخلية، وإغلاق الضفة والقطاع، وتضامن دولي وعربي مع إسرائيل لمواجهة "حماس" والجهاد الإسلامي، وكذلك ما أسفر عنه من انعقاد قمة هي الأولى من نوعها في شرم الشيخ أطلق عليها اسم "قمة

صانعي السلام"، كما أحدثت الحملة الإسرائيلية على حزب الله دفعاً جديداً في التحرك الدولي، خصوصاً من الجانب الفرنسي، وبشكل محرج للدور الأمريكي الذي بدا في الأزمة كطرف في المواجهة بحكم دعمه المطلق للموقف الإسرائيلي، والأبرز في ذلك أن دمشق التي ما تزال على قائمة الدول الراعية للإرهاب في تصنيف الخارجية الأمريكية كانت مكان انعقاد الاجتماعات ومداولات الدول الكبرى وبتنسيق كامل مع الحكومة السورية للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل.

وفي خضم هذه التحولات الداخلية والخارجية بالنسبة لإسرائيل، والمتسارعة والمربكة، بالنسبة لدول المنطقة وللطرف الأمريكي، أقدمت تركيا بزعامة رئيسها سليمان ديميرل على توقيع اتفاق أمني مع إسرائيل هو الأول من نوعه، أبرز تركيا كبوابة خطر على الأمن القومي العربي، برغم أن توقيع هذه الاتفاقية جاء في ظل تحولات سياسية عامة في الشارع التركي وفي المعادلة السياسية الداخلية من خلال تقدم واسع النطاق في نفوذ الإسلاميين السياسي عبر البرلمان والبلديات، الذي توج بفشل الأحزاب العلمانية في تشكيل حكومة تركية مستقرة وعزل التيار الإسلامي، عندما تولى رئاسة وزراء تركيا ولأول مرة زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان، وهو الذي يحمل مشروع الوحدة الإسلامية، والالتفاتة التركية للشرق والجنوب العربي مع الاحتفاظ بالحد الأدنى من التوجهات التركية نحو الغرب الأوروبي.

الأمر الذي تناولته السلسلة بالتحليل والدراسة مبرزة أهم العوامل المؤثرة والفاعلة في تحولاته من جهة، وشارحة العقبات التي كانت تحول أو

لا تزال تعيق مثل هذا التوجه التركي نحو العرب. وهي دراسة كان لابد لتقريرنا من تناوله لما تعكسه من تحولات ربما تكون أساسية خلال السنوات الأربع القادمة على أبواب القرن الحادي والعشرين، خصوصاً ما يتعلق بعودة التكامل والتحالف والتنسيق التركي العربي في مسائل الأمن والمياه والصناعة والتجارة وربما الدفاع.

وبرغم مرور أكثر من أربع سنوات على تفاقم الأزمة الجزائرية واضطراب الوضع الساسي والأمني في البلاد على إثر إنقلاب العسكريين على الخيار الديمقراطي للشعب الجزائري، وتحول الحزب الذي اختاره الشعب الجزائري للحكم إلى فئة مطاردة ومحظورة سياسياً وأمنياً، فإن قوى النفوذ في الحكم الجزائري الحالي بدأت تسعى وبكل قوة لتكريس شرعيتها السياسية والإمساك بزمام المبادرة في التعامل مع المواطنين، حيث أعلنت عن تحديد موعد الانتخابات الرئاسية، ومما حملته هذه الانتخابات من دعاية باتجاه الحل وتكريس مبدأ الديمقراطية من جديد في الجزائر، وما برز فيها من تحالفات جديدة يمكن القول أنها اختراق لصالح الحكومة في جدار المعارضة، وحقق الرئيس الجزائري اليمين زروال ذاته الذي عينه العسكر نتائج اعتبرت مريحة في القياس السياسي بفوزه بأكثر من ٦٠٪ من أصوات الناخبين... لكن التحول المأمول من هذه العملية لم تظهر نتائجه المبشرة للشعب الجزائري بعد. بل عادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل الانتخابات، وتتناول دراسة الأزمة الجزائرية في ظل هذه التحولات إمكانات نجاح أطراف الصراع فيها في التوصل إلى حل الأزمة والخروج من دائرة العنف والعنف المضاد، وتضميد جراح الجزائر شعباً وتنمية واقتصادياً وحياة سياسية كما تعرض الدراسة ترجمتين الأولى من صحيفة

"ليموند دبلوماتيك" حول إنعكاسات الانتخابات الجزائرية على الواقع السياسي فيها، وتعرض الثانية أبرز توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة وأشكالها من صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية.

ومن المثير للإهتمام أن القاسم المشترك بين الدراسات التي تم إنجازها في الوقت المناسب بنشرها في هذا العدد من السلسلة، هو تناولها لظواهر ومظاهر التحول والتغير الجارية بفعل برامج تحمل المضمون والشعار الإسلامي، سواء في الضفة والقطاع، أو في لبنان أو في تركيا والجزائر.

وهو الأمر ذاته الذي يشغل الباحثين وصانعي القرارات الإسرائيلية والعربية، خصوصاً في ما يتعلق بقدرة التيارات الإسلامية على زعزعة الإستقرار السياسي في بعض نقاط المنطقة، والمشاركة السياسية الفاعلة في نقاط أخرى، والوصول إلى سدة الحكم وصناعة القرار في نقاط ثلاثة.

وعندما نضع بين أيدي القراء من نخب هذه الأمة وقادتها وصناع القرار فيها نتائج هذه الدراسات والتحليلات المركزة، لنأمل أن يكون ذلك إسهاماً حقيقياً في رفع مستوى القرار السياسي والاقتصادي ودفع عجلة التقدم والتحول نحو الأعلى لهذا الوطن وهذه الأمة مؤكداً في ختام افتتاحية هذا العدد من هذه السلسلة على ترحيب المركز وهيئة تحرير السلسلة بكل إسهام عالمي مميز، سواءً كانت بالاقتراح أو النقد أو المشاركة في تقديم التحليلات العلمية المركزة. علماً أن مقالات وتحليلات ودراسات هذه السلسلة تخضع للتحكيم العلمي الأكاديمي قبل نشرها، ما عدا الترجمات. كما أحب أن أنوه أن العدد القادم سوف يركز على الخليج العربي وإيران إضافة إلى الأردن والصراع العربي الصهيوني في تحليلاته.

رئيس التحرير

نتائج الانتخابات الإسرائيلية وانعكاساتها على المنطقة

د. إبراهيم أبو جابر*

ستظل الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة الانتخابات الأكثر إثارة في تاريخ الدولة العبرية لفترة طويلة، فالزلزال الذي أحدثته صناديق الاقتراع أفرز واقعاً جديداً من المتوقع أن يترك بصماته على إسرائيل والمنطقة سنوات عدة قادمة، ربما تتجاوز السنوات الأربع التي تفصل الإسرائيليين عن انتخاباتهم القادمة.

قبل فتح صناديق الاقتراع في ساعة متأخرة من مساء يوم ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٦ راهن المراقبون والساسة العرب والغربيون على أن الفوز سيكون حليف مهندس عملية السلام مع العرب شمعون بيريس، وحزب العمل الذي تعهد للإسرائيليين بجلب سلام مع العرب يوفر الأمن والخبز لهم، وينهي حالة العزلة الإقليمية التي تعيشها الدولة العبرية منذ الإعلان عن تأسيسها.

بيريس الذي حظي بدعم دولي وإقليمي في حملته الانتخابية ضد مرشح اليمين الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، لم يحظ به أي زعيم صهيوني من قبل، بدا واثقاً ان الناخبين الإسرائيليين سيمنحونه أربع سنوات أخرى في الحكم كان يرى أنها كافية لإنجاز حلمه بشرق أوسط جيدد، يعيد ترتيب العلاقات والمصالح والأولويات داخل المنطقة، بحيث تكون إسرائيل محوره وقلبه النابض.

إلا أنه بعد ساعات من بدء عملية الفرز تلاشت ابتسامات النصر عن

---

* مدير مركز الدراسات المعاصرة في مدينة أم الفحم الفلسطينية (أراضي ١٩٤٨)، ومحاضر غير متفرغ في جامعة بن غوريون في مدينة بئر السبع.

شفاه قادة جزب العمل وحل محلها الوجوم، فيما كان أنصار الليكود وحلفاؤه اليمينيون يستعدون للاحتفال بانتصار تاريخي وغير متوقع.

ومع نهاية عملية فرز الأصوات تبين أن ٥٠,٥٪ من الإسرائيليين قالوا (نعم) لنتنياهو و (لا) لشمعون بيريس وحلمه الشرق أوسطي.

وشكّل فوز الليكود في انتخابات غير تقليدية بكل المعايير انتصاراً مليئاً بالدلالات، ومثقلاً بالمعاني السياسية المرشحة للتأثير على القرار الإسرائيلي، وربما الإقليمي خلال السنوات القادمة.

استطلاعات الرأي والسباق المعنوي

منذ الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ إلى أيار/ مايو من نفس العام، بدأ الحزبان الكبيران (العمل والليكود) سباقاً لتسجيل انتصار معنوي عن طريق استطلاعات الرأي العام، في محاولة للتأثير على موقف الناخبين المترددين.

وقد بدأ العمل السباق مستغلاً التعاطف الشعبي الذي حظي به الحزب وزعيمه شمعون بيريس عقب اغتيال رئيس الوزراء زعيم الحزب السابق اسحاق رابين برصاص متطرف يهودي، وسجلت نتائج الاستطلاعات الأولى تفوقاً كبيراً لصالح بيريس بلغ في مرحلة من المراحل ١٠ نقاط[1]، إلا أن التطورات السياسية اللاحقة التي شهدتها إسرائيل مع اقتراب موعد الانتخابات العامة فيها، وخاصة نجاح نتنياهو في توحيد معسكر اليمين الإسرائيلي عن طريق التحالف مع حركتي تسوميت وجيشر، وسلسلة الهجمات الانتحارية التي نفذها مقاتلون من حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، والاعتداءات الإسرائيلية ضد الأراضي اللبنانية، وضعت قادة حزب العمل في موقف حرج وقلصت الفارق بشكل كبير بين بيريس ومنافسه اليميني، وقد تباينت نتائج استطلاعات

الرأي في مختلف المراحل التي سبقت الإعلان عن نتائج الفرز غير أن معظمها كان يعكس تقدم بيريس على منافسه نتنياهو بفارق بسيط أو متوسط.

جدول رقم (١) نتائج استطلاعات الرأي العام حول المرشحين لمنصب رئيس الوزراء الإسرائيلي

جهة تنفيذ الاستطلاع	التاريخ	نسبة المصوتين لبيريس	نسبة المصوتين لنتياهو	نسبة المترددين	ملاحظات (ظروفه)
معهد داحف الإسرائيلي	٢/٢٦	٤٨٪	٤٦٪	٦٪	في أعقاب هجومي القدس وعسقلان [٢]
التلفزيون الإسرائيلي/ ق ١	٢/٢٨	٤٥٪	٥١٪	٤٪	تحالف نتنياهو مع ديفيد ليفي زعيم حركة جيشر
معهد جيوكرتوغرافيا	٢/٢٧	٤٠,٤٪	٢٤٪	–	افترض الاستطلاع مشاركة زعماء من الليكود وقوى اليمين في الانتخابات [٣]
معهد رافي وحانوخ سميث	٣/٨	٤٥٪	٤٤٪	١١٪	موجة تفجيرات ثانية في القدس وتل أبيب [٤]
معهد داحف	٤/٢٦-	٤٦٪	٤٩٪	٥٪	انتهاء حملة عناقيد الغضب العدوانية على لبنان [٥]

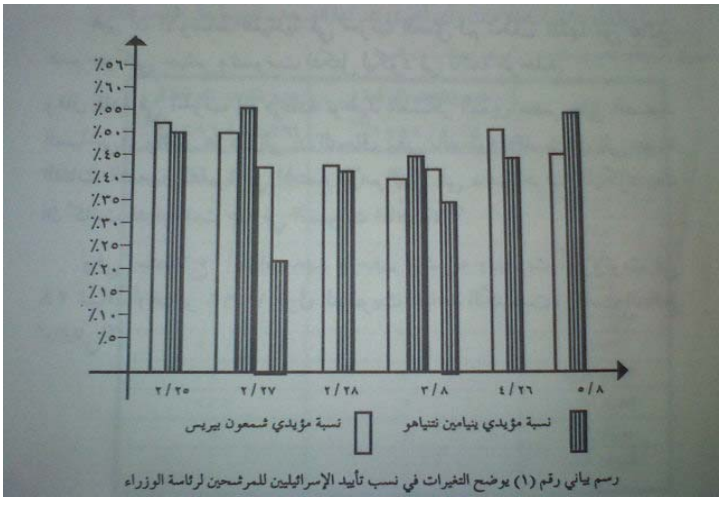

رسم بياني رقم (١) يوضح التغيرات في نسب تأييد الإسرائيليين للمرشحين لرئاسة الوزراء

وقد قال زعماء في حزب العمل أن توحيد معسكر اليمين أثر على نتائج الاستطلاعات أكثر مما أثرت عليها عمليات التفجير.

وأشار أمين عام حزب العمل نسيم زفيلي في معرض تعقيبه على الاستطلاعات الأخيرة أن تأثير العمليات الانتحارية "يشكل وضعاً مؤقتاً"، معتبراً أن "كل من يحاول بناء استراتيجية على عواطف الجمهور الإسرائيلي خلال هذا الأسبوع إنما يرتكب حماقة تامة"، في إشارة لمشاعر الغضب التي اجتاحت الإسرائيليين إثر عمليتي القدس وعسقلان.

وكانت قيادة حزب العمل تعتقد أن الفارق في استطلاعات الرأي سينشأ مجدداً خلال وقت قصير بين بيريس ونتنياهو، وذلك على افتراض أنه لن تقع هجمات مسلحة جديدة خلال الفترة المقبلة التي تسبق الانتخابات.

غير أن الأوساط القيادية في حزب العمل لم تخف قلقها من نتائج ضم حركتي جيشر وتسومت لتكتل ليكود في قائمة موحدة.

وقال قادة في الحزب إن "إعادة توحيد معسكر اليمين مضر على الصعيد السياسي"، وأشار هؤلاء إلى أن التحاق ليفي بالليكود "قد يؤدي إلى عودة الفئات الشعبية الفقيرة في المجتمع الإسرائيلي إلى دعم حزب الليكود بعد أن كانت قد ابتعدت عنه في السنوات الماضية"[٦].

وفي استطلاع أجراه معهد داحف ونشرته يديعوت أحرونوت في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٦ حول التصويت لمقاعد الكنيست، كانت النتائج كالتالي[٧]:

جدول رقم (٢): نتائج استطلاع رأي أجراه معهد داحف في ١٩٩٦/٢/٢٨ حول حصص الأحزاب في الكنيست:

الحزب	التوجه السياسي	عدد المقاعد المتوقعة	عدد المقاعد في الكنيست السابقة
حزب العمل	يسار الوسط	٤٣	٤٤
الليكود (مع التحالف)	يمين	٤٢	٤٠
ميرتس	يسار صهيوني	٥	١٢
موليدت	يمين متطرف يتبنى سياسة الترانسفير للعرب	٢	٣
المفدال	ديني صهيوني من أشد أنصار سياسة الاستيطان	٥	٦
يهدوت هاتوراه	ديني أشكناز	٤	٤
شاس	ديني سفرديم	٤	٦
القوائم العربية	تحالف اليسار مع أحزاب عربية	٧	٥
الطريق الثالث	منشقون عن العمل معارضون للانسحاب من الجولان	٤	–
يسرائيل بعليا	المهاجرون من الاتحاد السوفييتي	٤	–

فيما جاءت نتائج استطلاعات رأي أخرى نشرتها الصحف العبرية على النحو التالي:

جدول رقم (٣): نتائج استطلاعات رأي نشرتها الصحف العبرية

الحزب	عدد المقاعد المتوقعة في ١٩٩٦/٣/٨[٨]	عدد المقاعد المتوقعة في ١٩٩٦/٤/٢٦[٩]
حزب العمل	٤٤	٤٢-٤٣
الليكود (مع التحالف)	٤٤	٤٢
ميرتس	٥	٦-٧
موليدت	٢	٣
المفدال	٥	٦
يهدوث هاتوراه	٤	٢
شاس	٤	٤-٥
القوائم العربية	٥	٧
الطريق الثالث	٢	١-٢
يسرائيل بعليا	٤	٣
أصوات عائمة	٥	–

وقبل موعد الانتخابات كشف حزب العمل عن استطلاعات رأي تؤكد وجود فارق يتراوح بين ٥ و ٦ نقاط لصالح بيريس في مواجهة نتنياهو، و قد كانت هذه النتائج في محصلتها العامة مبعث ارتياح لقادة حزب العمل وأنصارهم من العرب والغربيين، حيث أكد كثيرون عشية إجراء الانتخابات أن فوز بيريس يبدو مضموناً ما لم يستيقظ الإسرائيليون على دوي انفجار جديد للمقاومة الفلسطينية.

ليلة فرز (مراثونية) ونتائج مفاجئة

في الاستطلاع النموذجي الذي جرى في إسرائيل والذي أعلنت نتائجه فور انتهاء عملية التصويت تبين أن بيرس يتقدم على منافسه اليميني بنحو ١٪، إلا أن التأرجح الذي شهدته عملية الفرز طوال ليلة إعلان النتائج أظهر تقدم نتنياهو على منافسه، وأضطر الجميع للانتظار يوماً آخر لإعلان النتائج النهائية بعد فرز أصوات العسكريين والدبلوماسيين في الخارج.

وحسب نتائج الانتخابات الرسمية قد حصل نتنياهو على ١,٥٠١,٠٢٣ صوتاً تشكل ٥٠,٥ مائة من أصوات الناخبين، مقابل ١,٤٧١,٥٦٦ صوتاً تشكل ٤٩,٥ في المائة لمنافسه العمالي شمعون بيريس، وقد بلغت عدد الأوراق الصحيحة في التصويت لرئاسة الحكومة ٢٩٧٢٥٨٦ فيما بلغت عدد الأوراق اللاغية ١٤٩,٦٨١ معظمها وضعت بيضاء.

ومن خلال دراسة وتحليل نتائج التصويت[١٠] يتضح أن بنيامين نتنياهو يلق التأييد في أوساط الفئات التالية:

- الشبان الذين سمح لهم بالتصويت لأول مرة بعد أن بلغوا السن

القانونيـة (تشـير إحصـاءات إسـرائيلية إلى أن عـدد هـؤلاء بلـغ في هـذه الانتخابات نحو ٧٠ ألف شاب).

- الإسرائيليون الذين لم تتجاوز أعمارهم سن الخامسة والأربعين.
- أبناء الطوائف الشرقية (السفرديم).
- أصحاب الدخل المتدني.
- سكان مدينة القدس ومدن التطوير.
- الحريديم (المتدينون اليهود).

أما شمعون بيريس فقـد حظـي بتأييـد الفئـات التاليـة في الانتخابـات الأخيرة:

- الإسرائيليون الذين تتجاوز أعمارهم سن ٤٥ عاماً.
- النساء.
- أبناء الطوائف الغربية (الاشكناز).
- العلمانيون.
- ذوو الدخل المرتفع، وأصحاب رؤوس الأموال.
- المثقفون.
- سكان تل أبيب وحيفا (المدن الكبيرة).
- وسكان الكيبوتسات.
- المواطنون العرب حيث صوّت أكثر من ٩٠٪ مـن النـاخبين العـرب لبيريس في الانتخابات الأخيرة.

أما انتخابات الكنيست فقد مثلت انتصاراً آخر للقوى الدينية المتشددة

ولمجموعات الضغط العرقية، حيث تراجع الحزبان الكبيران ليحصدا مجتمعين ٦٦ مقعداً فقط من مقاعد الكنيست الـ ١٢٠ (منها ٣٤ مقعداً لحزب العمل، و ٣٢ مقعداً لتكتل ليكود والمجموعات المؤتلفة معه) مقابل ٨٦ مقعداً كان الحزبان يحتفظان بها في الكنيست السابقة.

وارتفعت حصة الأحزاب الدينية إلى ٢٣ مقعداً منها ٩ مقاعدة لحزب الوطنيين المتدينين "المفدال" و ١٠ مقاعد لحركة "شاس" الدينية الشرقية، و ٤ مقاعد لحركة "المفدال" و ١٠ مقاعد لحركة "شاس" الدينية الشرقية، و ٤ مقاعد لحركة "يهدوت هاتوراه" الدينية الغربية، مقابل ١٦ مقعداً فقط كانت لهذه الأحزاب في الكنيست السابقة، وحصلت مجموعات الضغط العرقية على ١٦ مقعداً منها ٩ مقاعد للأحزاب العربية (٥ مقاعد لتحالف الجبهة التقدمية والتجمع الديمقراطي، و ٤ مقاعد أخرى لحركة يسرائيل بعليا التي تمثل المهاجرين الجدد القادمين من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، في الكنيست السابقة لم يكن للمهاجرين اليهود تمثيل مستقل فيما اقتصر الوجود العربي على ٥ مقاعد.

وحصلت حركة ميرتس اليسارية على ٩ مقاعد فقط مقابل ١٢ مقعداً في الكنيست السابقة، وفازت حركة الطريق الثالث المنشقة عن حزب العمل والمعارضة للانسحاب من الجولان بـ ٤ مقاعد، بينما انخفض تمثيل حركة موليدت اليمينية المتطرفة من ٣ مقاعد في الكنيست السابقة إلى مقعدين فقط في الكنيست الحالية.

ظروف ذاتية وموضوعية وراء فشل بيريس

رغم الدعم الهائل عربياً ودولياً الذي تمتع به بيريس في حملته لإعادة انتخابه رئيساً للوزراء، إلا أنه خسر أمام منافسه بفارق يقل عن ٣٠ ألف

صوت من أصل ٣ ملايين ناخب إسرائيلي تقريباً شاركوا في التصويت، غير أن هذه الأرقام تبقى في إطار القياس الكمي لا غير ولا تعطي كل جوانب الصورة.

فوراء الفشل الذي مني به بيريس وحزب العمل يختفي تراكم عوامل ذاتية وموضوعية منها ما يتعلق بالوضع الداخلي للحزب ومنها ما هو مرتبط بالظروف الإسرائيلية الداخلية ومنها ما له امتدادات إقليمية، ويمكن القول إن الحزب وزعيمه ارتكبوا أخطاء ورتبوا أوراق الفشل بأيديهم قبل توجه الناخبين إلى صناديق الاقتراع، ويمكن تلخيص أسباب فشل الحزب في الانتخابات بما يلي:

(١) قانون انتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر

فقد مرر أعضاء حزب العمل هذا القانون في الكنيست بعد أن أحسوا بحجم الكارزمية الانتخابية التي يتمتع بها زعيم الحزب السابق إسحاق رابين، وقد أدى اعتماد القانون إلى إسقاط النظام السابق المستند إلى قاعدة تكليف رئيس حزب الأغلبية في الكنيست بتشكيل الحكومة.

لقد ظل رابين رغم كل الانتقادات التي وجهها له الإسرائيليون بسبب عملية السلام زعيماً مقبولاً لدى اليهود في مواجهة نتنياهو الشاب، غير أن غيابه وضع الإسرائيليين بين خيارين يتساويان في التاريخ العسكري تقريباً (وهو عامل مؤثر في قرار الناخب اليهودي) ويتفوق فيه نتنياهو الأصغر والأقدر على الإقناع والمناظرة في مواجهة بيريس الحالم وغير الجديد بثقة الناخب الباحث عن الأمن.

كما أن إلغاء القانون القديم حرم حزب العمل الذي نال ٣٤ مقعداً من مقاعد الكنيست في الانتخابات الأخيرة مقابل ٣٢ مقعداً حصل عليها

الليكود من تشكيل الحكومة الإسرائيلية.

(٢) سياسة الانفتاح

يرى كثير من الخبراء في الشأن الإسرائيلي أن المجتمع اليهودي الذي عاش منذ قيام الدولة العبرية داخل "القلعة العسكرية" المحصنة والمنقطعة تماماً عن البيئة العربية المجاورة، فشل في الانتقال إلى المرحلة الجديدة التي روج لها بيريس وقطاع كبير من حزب العمل.

ويرى المراقبون وحتى الإسرائيليون منهم أن الكراهية الشديدة للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير، ولياسر عرفات شخصياً كانت أقوى من الإنعطاف التاريخي الذي حاول فالإسرائيليون لم يروا (كما أثبتت الانتخابات الأخيرة) في حلم "شرق أوسط جديد" تتمركز إسرائيل في قلبه ويصبح وجودها حاجة للأطراف المشاركة فيه، حلماً قومياً يضمن المستقبل لليهود والبقاء لدولتهم بل إن أكثرية الشعب نظرت إلى حلم بيريس بالاستخفاف.

ويشير علماء الاجتماع والنفس إلى أن قطاعاً واسعاً من اليهود انتخب نتنياهو بسبب شعوره بالخوف من أن يؤدي الانفتاح على الفلسطينيين والعرب إلى تراجع وتضاؤل "الهوية اليهودية" وبالتالي إلى "ذوبان" إسرائيل في المنطقة العربية المحيطة، وقد أخذت ردة الفعل الحادة على هذه المخاوف صورة الانعزال ضمن القوقعة القومية والدينية، وهو تفسير منطقي لارتفاع حصة الأحزاب الدينية في الكنيست الحالية إلى ٢٣ مقعداً مقابل ١٦ مقعداً في كنيست العام ١٩٩٢.

إن انتصار عقلية "الغيتو" على عقلية الانفتاح كان نتيجة منطقية لاستمرار سياسة التعليم والتوجيه القائمة في إسرائيل والمستندة في معظم

جوانبها إلى المفاهيم الصهيونية وتعاليم التوراة، والخوف من كارثة جديدة أو ذوبان في البحر العربي المحيط، ويمكن ملاحظة أن عملية السلام في إسرائيل لم تنعكس على مناهج التعليم القائمة خلافاً للمطالب الإسرائيلية بتغيير مناهج التعليم العربية لتتلاءم مع المرحلة القادمة.

(٣) عملية عناقيد الغضب

يعتقد على نطاق واسع أن شمعون بيريس حاول رفع أسهمه في الشارع الإسرائيلي، والظهور بمظهر "المحارب" القادر على حفظ أمن الدول العبرية وسكانها اليهود عن طريق "حملة عناقيد الغضب" التي نفذها ضد الأراضي اللبنانية.

غير أن نتيجة الحملة كانت فشلاً ذريعاً، إذ بدا بيريس للناخبين اليهود متأرجحاً بين أحلامه السياسية بشرق أوسط جديد تحل فيه الخلافات بالتفاوض وبين محاولة تقليد متشددي اليمين الإسرائيلي، بل إن الحملة بدت خياراً يمينياً حاول بيريس اختطافه لأسباب انتخابية وفشل في تطبيقه عندما لم يتمكن من القضاء على البنية التحتية لحزب الله اللبناني أو إيقاف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على المستعمرات اليهودية الشمالية.

كما أن قصف الأماكن الآهلة بالمدنيين اللبنانيين والتي توّجها الطيران الإسرائيلي بمجزرة قانا الوحشية أثر سلباً على حجم التأييد في وسط الناخبين العرب لبيريس، ويعتقد أن معظم الأصوات البيضاء (التي ألغيت من صناديق الاقتراع) هي أصوات ناخبين عرب اختاروا هذه الطريقة للاحتجاج على العدوان الإسرائيلي على لبنان ومجزرة المدنيين في قانا. لقد كان تفكير بيريس آنذاك مشغولاً بدراسة كيفية رفع أسهمه في

الشارع الإسرائيلي، بعد خيبة أمله من نتائج استطلاعات الرأي العام وأخطأ عندما تجاهل رد فعل العرب على جريمة بحجم مجزرة قانا وهو خطأ يبدو أن بيريس دفع ثمنه غالباً في يوم الاقتراع.

لقد تجلى الانقسام الإسرائيلي في الموقف من عملية عناقيد الغضب، ولم ينجح بيريس في أن يُوحد الإسرائيليين خلفه وهو يرتدي قبعة الحرب ويجول جبهات القتال محاولاً مداعبة هوس الإسرائيليين بالقوة والأمن، إذ أن قطاعات العرب واليسار الإسرائيلي أعلنت عن رفضها للحملة، فيما أيدها قطاع آخر من منطلق ضرورة القضاء على منظمة حزب الله، وظهر تيار آخر في الوسط اليهودي يرى في الحملة مجرد محاولة للفت أنظار الإسرائيليين باتجاه "الملحق اللبناني" لتغطية عجز حكومة العمل عن وقف هجمات المقاومة الفلسطينية في العمق الإسرائيلي.

(٤) الانقسامات داخل حزب العمل

يعيش حزب العمل في الوقت الحاضر حالة انبعاث قيادي بين عدد من رموزه، وقد انعكس هذا الوضع سلباً على السياسة الانتخابية والإعلامية للحزب في أوساط الجماهير.

ويرى كثيرون من أنصار الحزب أن بيريس أخطأ عندما قرر تعيين حاييم رامون مسؤولاً عن الجهاز الإعلامي والتوجيهي للحملة الانتخابية للحزب، متجاهلاً الماضي القريب الذي شهد تفجر خلافات داخل الحزب والحكومة أدت إلى استقالة رامون من وزارة الصحة، وتشكيل قائمة مستقلة في مواجهة قائمة الحزب الرسمية في انتخابات اتحاد نقابات العمال الإسرائيليين "الهستدروت" مما دفع قيادة الحزب إلى فصل رامون وأنصاره من صفوف الحزب ثم إعادته بعد أن تمكن من الفوز برئاسة

الهستدروت وإقصاء مرشحي حزب العمل من سدة قيادة الاتحاد لأول مرة منذ إنشائه، ويعتقد مراقبون أنه كان من الأولى تدارك تعيين رامون في هذا المنصب لتجنب منحه فرصة الانتقام لنفسه من ناحية ولتهدئة روح المنافسة على زعامة الحزب من ناحية أخرى، خاصة في ظل وجود منافسين أقوياء لرامون أبرزهم أيهود باراك وزير الخارجية في حكومة بيريس ورئيس هيئة الأركان السابق.

لقد أدى تأجج هذه الخلافات إلى تأثر الحملة الانتخابية للحزب ولبيريس، ويقول رامون- في محاولته إلقاء مسؤولية الهزيمة على باراك- أن لديه وثائق رسمية تثبت تورط باراك في عمليات توظيف أموال وتبذير بعضها على معاهد متخصصة في استطلاعات الرأي العام والتأثير على وسائل الإعلام مع الاحتفاظ بنتائج الدراسات التي اجريت لنفسه، دون تمرير نتائج هذه الدراسات لمقر الحزب الرئيسي.

ويقول أنصار رامون ان تغيب باراك المفرط عن جلسات الحزب وتعاليه على آراء زملائه كان من بين أسباب فشل حملة إعادة انتخاب بيريس التي تولى باراك مسؤوليتها، ويرفض باراك ومعسكره هذه الاتهامات مؤكدين أن كل ما دفع لقاء استطلاعات الرأي وغيرها من قضايا كانت قانونية، وان كل النتائج وصلت مكتب رئيس الحزب وكمية لا تقل عنها كثيراً لمكتب الدعاية الانتخابية لحزب العمل التي كان رامون يتولى مسؤوليتها.

وتؤكد أوساط حزب العمل أن هذه الخلافات كانت انعكاساً مباشراً وتعبيراً عن الأجواء المتوترة التي سادت بين الرجلين أثناء الحملة والتي تمحورت حول من منهما سيخلف بيريس في زعامة الحزب مستقبلاً[١١].

(٥) تقديم موعد الانتخابات

لقد زج شمعون بيريس نفسه وحزبه في مغامرة كبيرة لم يتمكن من إحكام قوانينها ولا السيطرة على أوراقها عندما قرر تقديم موعد الانتخابات من شهر تشرين ثاني/ نوفمبر من هذا العام وحتى أيار/ مايو منه؛ فمن ناحية لم يتمكن بيريس وحزبه من استغلال التعاطف الكبير والهائل الذي ناله حزب العمل جراء اغتيال رئيس الوزراء زعيم حزب العمل جراء اغتيال رئيس الوزراء زعيم حزب العمل السابق إسحاق رابين لإجراء انتخابات مباشرة عقب اغتيال رابين، ومن ناحية ثانية سارع زعماء الحزب للكشف عن خططهم المستقبلية بشأن التسوية مع السلطة الفلسطينية ومستقبل المنطقة وهي القضايا المثيرة للجدل في أوساط الناخبين الإسرائيليين دون أن يتمكنوا من امتلاك ضمانات كافية بتلبية متطلبات الناخبين اليهود وخاصة في مجال الأمن الشخصي.

البرنامج السياسي لتكتل ليكود

قبل البدء بتجزئة الآثار الناشئة عن انتصار تيار اليمين الممثل للصهيونية التقليدية ينبغي إلقاء الضوء على البرنامج السياسي لتكتل ليكود، ويتضمن البرنامج السياسي لتكتل ليكود، ويتضمن البرنامج جملة نقاط أساسية إضافة إلى نقاط فرعية عدة، والنقاط الأساسية هي:

(١) سلام.. أمن.. وعلاقات خارجية

يركز البرنامج السياسي لحزب الليكود على ضرورة مواصلة المسيرة السلمية مع الدول العربية وخاصة الأردن ومصر، ولا يعارض البرنامج إجراء مفاوضات مع السلطة الفلسطينية بل إن البرنامج يرى ضرورة التفاوض مع السلطة غير أنه يؤكد رفض الحزب إقامة دولة فلسطينية مستقلة أو ذات سيادة.

أما فيما يخص مرتفعات الجولان فإن الليكود يؤكد في برنامجه على ضرورة إجراء مفاوضات مع السوريين بجون شروط مسبقة؛ مع الإصرار على حق إسرائيل في السيادة على الجولان.

(٢) القدس

يصر حزب الليكود في برنامجه على التمسك بمدينة القدس عاصمة موحدة للدولة العبرية، ويعارض الليكود في برنامجه تقسيم المدينة مرة أخرى، مشيراً إلى ضرورة منح جميع أبناء الطوائف حرية العبادة والوصول للأماكن المقدسة، ويؤكد البرنامج السياسي لليكود وشركائه على صرف ميزانيات جديدة في سبيل تطوير المدينة وتعزيز الوجود اليهودي فيها.

(٣) الهجرة والاستيعاب

انطلاقاً من "واجبه القومي" يؤكد الليكود في برنامجه على "حق كل يهودي بالهجرة إلى إسرائيل"، إضافة للاهتمام المستقبلي بالمهاجرين ومصالحهم داخل وخارج البلاد، وصرف ميزانيات خاصة لرفع مستواهم في البلاد.

(٤) الاقتصاد والمجتمع

ورد في البرنامج السياسي لليكود النص التالي "انطلاقاً من تدني الأوضاع الاقتصادية وزيادة العجز المالي في ميزانية الدولة، ستتخذ الحكومة خطوات لتخفيض العجز ليس بواسطة زيادة الضرائب، وإنما عبر تقليل النفقات، واتخاذ سياسة ميزانية شديدة، هذا وستعزز الحكومة سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، واتخاذ سياسة ليبرالية في تعاملها مع السوق العالمية".

كما يتعهد الليكود بالعمل على "خفض نسبة البطالة وخلق فرص عمل جديدة تؤدي في النهاية لإيجاد نوع من العدالة الاجتماعية في المجتمع".

(٥) الاستيطان

يصر الليكود أيضاً من خلال برنامجه على حقه في الاستيطان في النقب والضفة الغربية وغور الأردن وغيرها من المناطق التي ينظر إليها على أنها أرض إسرائيلية[٢١].

ويتضمن برنامج حزب الليكود الاستيطاني النقاط التالية:

أ- للاستيطان في النقب والجليل وفي الجولان وفي غور الأردن وفي (يهودا والسامرة) الضفة الغربية أهمية قومية كونها جزء من الجهاز الأمني لدولة إسرائيل وتعبيراً لتحقيق الصهيونية.

ب- حكومة إسرائيل تحافظ على تأمين التزود بالمياه الضرورية لها من مصادر المياه في الجولان (ويهودا والسامرة) الضفة الغربية.

جـ- حكومة إسرائيل تدرس الصعوبات التي تواجهها المرافق الاقتصادية الخاصة.

د- الحكومة تناضل دون تنازلات ضد كل محاولة للمس بحق كل مستوطن في الحصول على جميع حقوقه المدنية والاقتصادية دون قيد أو سلطة مفروضة لجمعية، حركة، تنظيم أو حزب.

انعكاسات نتائج الانتخابات الإسرائيلية:

إن فوز الليكود وتشكيل حكومة يحظى فيها المتدينون اليهود بنفوذ واسع سيخلف انعكاسات عميقة على كل المستويات في المنطقة، وذلك

على النحو التالي:

(١) المستوى الإسرائيلي:

أ- لن تكون العلمانية الإسرائيلية والقيم الغربية التي شكلت محور التقارب الإسرائيلي مع الغرب على المستوى الثقافي والشعبي بمنأى عن سياسات حكومة يشارك فيها المتدينون بثقل كبير مثل حكومة بنيامين نتنياهو.

ومن المتوقع أن تلجأ الأحزاب المتدينة (شاس، يهدوت هاتوراه، والمفدال) إلى استغلال مناصبها الوزارية لتمرير بعض القوانين الدينية في الكنيست والمتعلقة مثلاً بحرمة يوم السبت وبعض النظم الاجتماعية الأخرى.

ب- من ناحية أخرى فإن مواصلة الاستيطان على وتيرة عالية قد يلحق أضراراً بالاقتصاد الإسرائيلي، لدرجة قد تضطر معها الحكومة إلى فرض ضرائب جديدة وهو ما يرفضه الناخب الإسرائيلي.

جـ- لقد أدت سياسة حزب العمل في المفاوضات مع الفلسطينيين والدول العربية إلى تعزيز آملا المستثمرين ورجال الأعمال الإسرائيليين في انتعاش الاقتصاد الإسرائيلي وانفتاحه على المنطقة العربية، إلى جانب التعويل على تدفق معونات الدول المانحة الرامية لتطوير المنطقة وخلق فرص عمل جديدة من خلال مناطق صناعية جديدة مشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين من جهة والإسرائيليين والعرب من جهة أخرى.

إلا أن هزيمة حزب العمل وتولي الليكود دفة القيادة قد يبدد هذه التوقعات في ظل السياسة المتشددة التي تشير إليها تصريحات قادة الليكود وبرنامجهم السياسي على صعيد المفاوضات وعملية السلام مع العرب،

وسيكون قطاع السياحة أحد أبرز الخاسرين من نتائج الانتخابات إذ راهن المستثمرون في إسرائيل على انتعاش قطاع السياحة في ظل عملية السلام، وعمدوا إلى إقامة الفنادق وأماكن اللهو والاستجمام استعداداً للمرحلة الجديدة.

د- رأى العرب في إسرائيل في الانتخابات الأخيرة فرصة حاسمة، ومصيرية بالنسبة لوضعهم داخل الدولة العبرية ولمستقبل علاقات إسرائيل مع المحيط العربي، إذ أن التطورات السياسية والاجتماعية التي شهدها الوسط العربي خلال حكم العمال في السنوات الماضية أحدثت تغييرات على الخارطة السياسية وأوجدت تحالفات جديدة حيث أجمعت الأغلبية الساحقة من العرب على تأييد بيريس باعتباره الأفضل أو الأقل سوءاً من نتنياهو.

وبدا وكأن ترشيح بيريس من قبل العرب أمراً مفروغاً منه حتى كانت الاعتداءات الإسرائيلية ضد لبنان، فوضعت الناخب العربي أمام أسئلة صعبة جداً وجعلت قسماً كبيراً من الناخبين العرب يعيدون التفكير في التصويت لبيريس الذي سدد ضربة قاسية للكرامة العربية بسياسته الحربية[١٣].

من ناحية ثانية فقد نجحت الأحزاب العربية في تنظيم صفوفها، وتمكنت من الحصول على عدد أكبر من المقاعد في الكنيست، عن طريق الحيلولة دون حرق أصوات الناخبين العرب وتشتتها، وقد لقيت دعوات عربية خارجية نادت بضرورة العمل على وحدة الصف دوراً كبيراً في توحيد الصف العربي في الانتخابات الإسرائيلية.

رغم نجاح العرب في رفع مشاركتهم في الكنيست بنسبة ٨٠ ٪ فإن الصورة تبدو قاتمة في عيون قطاع كبير منهم، ويتوقع العرب

الذين راهن نحو ٩٠٪ من ناخبيهم على نجاح بيريس في الانتخابات تبدد توقعاتهم بالمساواة في الخدمات والفرص وزيادة الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية العربية رغم الوعود التي أطلقها الليكود، إذ يجد نتنياهو الذي لم يحصل على تأييد أكثر من ٥٠٪ من الناخبين العرب نفسه أمام وضع لا يؤثر فيه العرب كثيراً لا كناخبين ولا كاعضاء كنيست وذلك خلافاً للتأثير العربي الكبير في الكنيست السابقة بسبب الأغلبية الضئيلة التي توفرت لحكومة العمل.

(٢) المستوى الفلسطيني

أخطر انعكاسات نجاح حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية ستكون على الطرف الفلسطيني، حيث يمكن تصنيف نتيجة الانتخابات بوصفها ضربة من الدرجة الأولى لدعاة استمرار مسيرة التسوية السياسية في صفوف الشعب الفلسطيني وفي طليعتهم منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي، إذ تتعارض توجهات الليكود مع جملة من المشاريع الفلسطينية أبرزها:

أ- مشروع الدولة الفلسطينية:

بدا للجميع أن حكومة بقيادة حزب العمل ربما توافق على قيام دولة فلسطينية في المرحلة النهائية من المفاوضات، حيث وافق الحزب على إلغاء بند يرفض قيام دولة فلسطينية مستقلة من برنامجه الانتخابي دون البت في طبيعتها المستقبلية.

وقد عمدت السلطة الفلسطينية للتصرف بناء على هذا الاحتمال حيث عمدت إلى إنشاء مؤسسات ووضع مسودة دستور فلسطيني، وباركت بصمت جهود الحكومة الإسرائيلية للفصل الأمني بين المناطق

الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والمناطق الواقعة وراء الخط الأخضر على أمل أن يمتد الفصل إلى المستوى السياسي.

ويعتقد مراقبون وقادة السلطة حتى هذه اللحظة أن حزب الليكود جاء لتدمير ذلك من خلال لاءاته الثلاث (لا لدولة فلسطينية، ولا لتقسيم القدس، ولا للانسحاب من الجولان)، ويخشى أنصار عملية السلام أن تكون لاءات الليكود مقدمة للقضاء على ما تم إنجازه خلال السنوات الثلاث الماضية.

ويتمحور الموقف الساسي لحزب الليكود في التسوية مع الفلسطينيين حول مشروع الحكم الذاتي، وهو المشروع الذي طرحه زعيم حزب الليكود الأسبق مناحيم بيغن خلال توليه رئاسة الوزراء، وتبدو القواسم المشتركة بين مشروع الحكم الذاتي لدى نتنياهو ومشروع بيغن الذي طرح في اتفاقات كامب ديفيد كبيرة، أما الفروقات فإنه يمكن تلخيصها فيما يلي:

- لم يتطرق مشروع بيغن لفكرة إقامة دولة فلسطينية وترك خيار الدولة غامضاً، أما تنتياهو فإنه يعارض إنشاء كيان مستقل وذي سيادة للفلسطينيين حتى قبل الدخول في مفاوضات المرحلة النهائية مع الفلسطينيين.

- يسمح مشروع الحكم الذاتي الذي عرضه بيغن بعودة بعض اللاجئين أو النازحين الذين أزعموا على ترك ديارهم عام ١٩٦٧، أما في برنامج الليكود الحالي فإنه يرفض عودة أي فلسطيني إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

- حدد مشروع بيغن الفترات والمراحل الانتقالية لتطبيق المشروع

على أرض الواقع، أما برنامج نتنياهو وحزبه فإنه يترك المدى الزمني للتطبيق مفتوحاً دون تحديد.

- وافق بيغن في مشروعه على مشاركة الأردن ومصر في الإشراف ووضع اللمسات الأخيرة للنظام الفلسطيني، أما البرنامج الحالي فيشدد على فكرة التواجد الإسرائيلي أكثر فأكثر في الأراضي المحتلة[١٤].

ب- القدس

تعد القدس من القضايا الشائكة في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، إذ اعلن قادة حزب الليكود رفضهم التام لأي شكل من أشكال الحل المقترحة لمشكلة القدس والتي تتخلص في التدويل وهوية العبور أو بناء مدينة جديدة خارج الأسوار أو تقسيمها وإعادة وضعها لما قبل العام ١٩٦٧.

ويعلن قادة في الليكود أنهم يعتزمون تنفيذ جملة مشاريع في مدينة القدس في بينها:

- إغلاق بيت الشرق الفلسطيني و ٥٠٠ بيتاً في شرقي القدس تعمل فيها مؤسسات فلسطينية، وطرد أفراد أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية من المدينة.

- هدم أكثر من ألفي بيت تم بناؤها من قبل المواطنين العرب في شرقي القدس بدون ترخيص.

- تمرير مشروع "بوابة الشرق" في شمال شرق المدينة لإقامة حي يهودي جديد.

- خطة لإقامة مئات الشقق الاستيطانية في أبو ديس شرق جبل

الزيتون.

- تمرير مشروع مدرسة "بيت أوروت" الدينية على جبل الزيتون.
- تمرير مشروع رأس العامود الاستيطاني.
- تمرير مشروع لإقامة حي يهودي كبير على سفح التلة الفرنسية.
- تمرير مشروع شق شارعين تم تأجيلهما لأشهر طويلة في وزارات الحكومة (عطروت، الشيخ جراح).

وهي مشاريع تؤكد التوجه السياسي الوارد في البرنامج السياسي لتكتل الليكود، وباختصار يبدو أن ملف التفاوض حول القدس من أعقد الملفات على الرغم من توفر إمكانيات عديدة لحله بتنازلات على الجانبيين الفلسطيني والعربي أمام تشدد الليكود.

جـ- المستوطنات:

يقول خبراء في شؤون الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية أن مشروع أرئيل شارون يشكل اخطر المشاريع الاستيطانية التي طرحت إسرائيلياً حتى اليوم، ويعتقد هؤلاء أن شارون آت اليوم لاستكمال مشروعه الشهير الرامي إلى محو الخط الأخضر وتطبيق خطته الهادفة إلى تقسيم الأراضي الفلسطينية وتحويلها إلى كانتونات.

وعليه فإن سياسة الليكود إن حادث عن المسيرة السلمية وفضلت التعامل بعقلية الماضية، ستقوم بالآتي:

- بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية.
- توسيع المستوطنات القائمة سكانياً وعمرانياً.
- تخصيص ميزانيات إضافية لتطوير المستوطنات.

- تشجيع الاستثمار في الضفة الغربية لإنعاش عملية الاستيطان.
- تشجيع الإسرائيليين على السكن والإقامة هناك.
- مصادرة أراضي عربية جديدة.
- الحد من عمليات البناء في الوسط العربي في الضفة الغربية.
- العمل على تغيير الطابع الطوبوغرافي للبلاد.

وينطلق منظرو الليكود في قضية الاستيطان اليهودي في الأراضي العربية المحتلة من نزعات عرقية وعنصرية تقوم على مفاهيم "أرض إسرائيل الكبرى" التي تغنى بها بيغن في سنوات السبعين، ويعتقد أنه إذا عمل الليكود على تطبيق برنامجه السياسي المعلن فإنه سيسعى إلى زيادة المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية ليصل إلى مليون نسمة.

د- المعارضة الفلسطينية:

إن نجاح حزب الليكود يعني مواصلة مطاردة حركات المعارضة وفي طليعتها حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي، إذ أن حزب الليكود الذي وصل إلى سدة الحكم الإسرائيلي على صهوة الأمن ومواجهة "الإرهاب" العربي المتصاعد بسبب " تساهل" حكومة العمل، سيعمل على ملاحقة قوى المقاومة الفلسطينية الفاعلة لإثبات مصداقية شعاراته الانتخابية، ولا يستبعد أن يلجأ الليكود إلى إعادة القوات الإسرائيلية إلى مناطق الحكم الذاتي بشكل دائم أو مؤقت في حال حكم على جهود السلطة الفلسطينية في التصدي لنشطاء المقاومة بالفشل، وهو ما سيعد ضربة قاصمة لمشروع الحكم الذاتي وبرنامج السلطة الفلسطينية، ويمنح في الوقت ذاته شرعية عربية وشعبية لنشاط المقاومة الفلسطينية ضد

الأهداف الإسرائيلية في ظل تشدد السياسات الإسرائيلية.

هـ- حزب العمل والمعارضة الإسرائيلية:

لاشك أن هزيمة حزب العمل تشكل ضربة قاسية للحزب وزعيمه الحالي شمعون بيريس، إذ توقع المراقبون في أعقاب فوز الحزب بالانتخابات العامة عام ١٩٩٢ وبطريقة أطلقوا عليها وصف "الإنقلاب" أن الحزب سيبقى في الحكم طويلاً، وهو شعور لم يفارق الحزب وقيادته وتنامى في الفترة التالية لإغتيال زعيم الحزب السابق حيث بدا وكأن تكتل الليكود بات شيئاً من الماضي في ساحة العمل السياسي الإسرائيلي.

أما اليوم فإن كبر سن بيريس (٧٣ عاماً)، ونجاح نتنياهو في تشكيل حكومة تتمتع بقاعدة ائتلافية مستقرة تقلص فرص سقوط وشيك للحكومة وزج الدولة العبرية في حالة من الشلل السياسي تدفع لإجراء انتخابات مبكرة عامة وتمنح بيريس فرصة جديدة، لذلك فإن من المتوقع أن تتصاعد حدة التنافس داخل معسكر العمل على خلافة بيريس المتأرجح بين انتظار توفر فرصة لإسقاط حكومة نتنياهو وبين اعتزال العمل السياسي.

وما لم يفشل نتنياهو في الحفاظ على استقرار حكومته الداخلي فإن حزب العمل مرشح للبقاء في دائرة الاصطراع الداخلي بين المعسكرات، وهو صراع قد يستمر طويلاً بسبب عدم وجود أغلبية ساحقة لأي من المصطرعين على قيادة الحزب، وهو صراع سيؤثر على قدرات المعارضة الإسرائيلية في عرقلة المشاريع السياسية لحكومة اليمين.

(٣) المستوى العربي

من الملاحظ أن صعود الليكود إلى سدة الحكم في إسرائيل تزامن مع

تحركات عربية لاستعادة قدر من التضامن العربي المفقود منذ أزمة الخليج الثانية، ويمكن القول أن هذه التحركات بدأت بعقد القمة الثلاثية المصرية السورية- السعودية في شهر كانون ثاني/ يناير ١٩٩٥، وتواصلت لاحقاً حتى بلغت ذروتها بعقد أول قمة عربية شاملة في شهر حزيران/ يونيو من هذا العام.

وتشير تصريحات القادة والمسؤولين العرب إلى شعور عربي متزايد بخطورة الوضع القائم في المنطقة والذي تستفيد فيه إسرائيل، من دعم أمريكي لا متناهي وتمزق عربي غير مسبوق مما يهدد المصالح الحيوية لكثير من الدول العربية، وقد جاء فوز الليكود وما يعكسه من سيادة التوجهات اليمينية داخل المجتمع الإسرائيلي والكشف عن اتفاقية الدفاع المشتركة بين تركيا وإسرائيل ليعزز قناعات عدد من الدول العربية بضرورة تجاوز الخلافات العربية- العربية وإعادة رسم ملامح موقف عربي موحد لمواجهة التطورات الجارية في المنطقة.

ومن المتوقع أن تؤدي التحركات العربية والأوضاع القائمة في المنطقة إلى محاولة إعادة صياغة العلاقة العربية على أسس تكفل حد أدنى من وحدة الموقف، اما على صعيد العلاقة مع إسرائيل فمن المتوقع تطور التحركات العربية وصولاً إلى ربط المواقف والعلاقات العربية مع إسرائيل بمدى التزام إسرائيل بعملية السلام، ويستتبع ذلك إعادة الإلتفاف العربي سياسياً (حول مواضيع القدس والدولة المستقلة واللاجئين) واقتصادياً حول الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير خاصة إذا أظهرت المنظمة حداً من التماسك أمام الضغوط الإسرائيلية ولم تندفع لتقديم المزيد من التنازلات التي من شأنها إلحاق الضرر بالموقف العربي العام.

أما على صعيد المسارات العربية من عملية السلام فمن المتوقع أن

تشهد تطورات على النحو التالي:

أ- المسار السوري:

ظهر خلال عمليات التفاوض بين حكومة العمل والحكومة السورية قبول الجانب الإسرائيلي ولو مبدئياً الانسحاب من مرتفعات الجولان السورية المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل ضمانات أمنية وعسكرية معينة، أما حزب الليكود فإنه يرفض حتى الآن فكرة إخلاء المرتفعات السورية باعتبارها "عمقاً استراتيجياً لدولة إسرائيل".

وعليه فإن المسار السوري- الإسرائيلي مرشح للجمود، إلا إذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل وممارسة ضغوط سياسية على إسرائيل لدفع حكومة نتنياهو باتجاه تبني مواقف أكثر ليونة، من المواقف الحالية والقائمة على مبدأ السلام مقابل السلام، وفي أحسن الحالات الموافقة على تنازل إسرائيل عن أجزاء من المرتفعات السورية فقط، مقابل معاهدة سلام شاملة وتطبيع للعلاقات بين الجانبين.

ويؤكد القسم السياسي في الخارجية الإسرائيلية أن الرئيس السوري حافظ الأسد هو الأكثر تضرراً من نتائج الانخابات الإسرائيلية بعد بيريس[١٥]، وعليه فإن الرئيس السوري سيعمل على ممارسة الضغط على إسرائيل من خلال وقف عمليات التطبيع بين إسرائيل والدول العربية مستغلاً تأثيره في العالم العربي، وتقول الخارجية الإسرائيلية إنه "تم سماع الأسد وهو يقول إنه إذا تخلت إسرائيل عن المسرة السلمية والعمل على تقدمها فإنه سيطلق العنان لحزب الله"، ويتوقع الإسرائيليون أن واشنطن هي ساحة العراك المستقبلي بين سوريا وإسرائيل، مما دفع الحكومة الإسرائيلية إلى التخطيط ووضع برنامج لتجنيد أعضاء الكونغرس الأمريكي لتأييد إسرائيل ومواقفها، ويقول مسؤولون إسرائيليون أن

"نتنياهو يحظى باحترام في صفوف مجلس الكونغرس"[١٦].

والخطوط العريضة لليكود حيال سوريا تتخلص في التالي:

- التوصل لاتفاقية إنهاء حالة الحرب مع سوريا.
- انسحاب إسرائيلي رمزي من المرتفعات السورية.
- شطب إسم سوريا من قائمة الدولة المؤيدة للإرهاب.
- التوصل إلى حل سياسي لقضية لبنان (انسحاب).

ب- المسار اللبناني

المسار اللبناني مرشح للبقاء مرتبطاً مع المسار السوري، مما يجعله عرضة للجمود خلال الفترة القادمة بانتظار انتهاء الانتخابات الأمريكية، لهذا فإن مسألة انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان قد لا تكون واردة في أجندة الليكود، وكان زعيم الليكود بارك حملة بيريس الأخيرة ضد الأراضي اللبنانية.

غير أن التطور الوحيد المتوقع على الجبهة اللبنانية هو تصعدي العنف الإسرائيلي ضد الأراضي اللبنانية بحجة القضاء على المقاومة اللبنانية، مما سيدفع المقاومة بالتأكيد للرد بقوة على الاعتداءات الإسرائيلية وتجدد دائرة المقاومة اللبنانية والعنف الإسرائيلي، إذ قد يلجأ قادة الليكود المهووسون بالأمن إلى تنفيذ عمليات اغتيال واختطاف بحق قادة حزب الله، وهي إجراءات لن تقابل بصمت من قبل الطرف الآخر الذي أثبت انفجار عرضي وقع في فندق صلاح الدين في الشطر الشرقي من مدينة القدس قبل أشهر أنه يخطط لتنفيذ هجمات ضد أهداف في العمق الإسرائيلي.

جـ- المسار الأردني

يختلف وضع الأردن بالنسبة لتكتل الليكود عن باقي الدول العربية

المجاورة لإسرائيل، إذ يرى نتنياهو- على الأقل- في الأردن شريكاً لإسرائيل في عملية السلام في المنطقة، وكان نتنياهو أعلن قبل نحو عام في محاضرة له في جامعة تل أبيب أنه درس مع الملك حسين إمكانية إقامة كونفدرالية فلسطينية- أردنية، كما كان العاهل الأردني الزعيم العربي الأول الذي يتلقى اتصالاً من نتنياهو فور إعلان الأخير في الانتخابات الإسرائيلية.

غير أنه لا يمكن تجاهل وجود متطرفين في صفوف الليكود ما زالوا يؤمنون بخيار الوطن البديل لحل القضية الفلسطينية، ووضع حد بهذه الطريقة للنزاع العربي- الإسرائيلي.

(٤) المستوى الدولي

من المتوقع أن تطرأ انعكاسات ملموسة على المستوى الدولي لفوز الليكود في الانتخابات الإسرائيلية، خاصة في حال عدم التزام الحكومة الإسرائيلية الجديدة بالمسيرة السلمية وبالمعاهدات الموقعة في عهد حكومة العمل.

ويتوقع أن تعيد شعارات التطرف القومي والديني التي ترفعها حكومة الليكود إسرائيل إلى حالة من الانكماش الدولي وانحسار التعاطف الأوروبي مع مواقف الدول العبرية.

إلا أن المراقبين يعتقدون العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية لن تشهد أي تطورات سلبية خلال الستة شهور القادمة على الأقل وهي الفترة المتبقية لإجراء انتخابات الرئاسة الأمريكية، بل إن المرجح أن الإدارة الأمريكية لن تحاول ممارسة ضغوط على تل أبيب، وهو ما صرح به زلمان شوفال المرشح للعودة إلى منصبه السابق سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة حين قال "يجب

السماع ببساطة للأمريكيين، فالمتحدث الحكومي (الأمريكي) قال بنفسه هذا الأسبوع إن موضوع الخليل ليس بالموضوع المهم حالياً، وإنما يجب منح الحكومة الجديدة فرصة لتحديد مواقفها"[١٧].

من ناحية ثانية فإن الموقف الإسرائيلي من قضية القدس والاستيطان سيعمل على تكتيل المجموعة الإسلامية، في تبني مواقف سياسية داعمة للموقف الفلسطيني.

خاتمة:

لقد وصل نتنياهو وحزبه إلى سدة الحكم في إسرائيل في الوقت الذي تعاني منه البلاد من عدة مشاكل وقضايا سياسية تنتظر الحل، ويتوقع أن تواجه حكومة نتنياهو التي تضم مختصين قليلي الخبرة عقبات كبيرة.

وتشير الدلائل المتوفرة حتى الآن رغم مرور بضعة أشهر على انتهاء الانتخابات الإسرائيلية إلى أن المنطقة قد تعود إلى أجواء الصراع والتوتر وبالتالي إلى تدمير ما تم إنجازه على صعيد المسيرة السلمية، غير أن بعض المراقبين يعتقدون أنه يتوجب على الجميع النظر إلى الخلف قليلاً فحزب الليكود هو الذي بدأ المسيرة السلمية مع العرب عندما وقع معاهدات سلام مع مصر، وهو الذي شارك في مؤتمر مدريد وبحضور زعيمه الحالي بنيامين نتنياهو، مما يبقى كوة أمل لأنصار المسيرة السلمية رغم كل الغيوم التي تتجمع في سماء المنطقة وتنذر بتفجر الصراع مجدداً.

الهوامش

١- يديعوت أحرونوت، ٨ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٢- يديعوت أحرونوت، ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩٦.
٣- برنامج مساء جديد في التلفزيون الإسرائيلي القناة الأولى حلقة ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٩٦.
٤- يديعوت أحرونوت، ٨ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٥- يديعوت أحرونوت، ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.
٦- يديعوت أحرونوت، ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٦.
٧- المصدر السابق.
٨- يديعوت أحرونوت، ٨ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٩- يديعوت أحرنوت ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.
١٠- دراسة خاصة أجراها معهد داحف.
١١- يديعوت أحرونوت، ٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٦.
١٢- هآرتس، ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٦.
١٣- كل العرب، ٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٦، الملحق صفحة ٣.
١٤- محمد عطوية، الحكم الذاتي الفلسطيني، كيان غزة- أريحا أولاً، الصنارة ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٦.
١٥- بحث أجراه القسم السياسي في وزارة الخارجية الإسرائيلية.
١٦- معاريف، ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٦، الملحق صفحة ٨.
١٧- المصدر السابق.

تحولات في السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي

د. سيمر صالحة*

يتساءل غالبية الذين أدلوا بأصواتهم لصالح حزب "الرفاه" في الانتخابات التركية العامة التي جرت أواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي- وهم يظهرون استياءهم من موقف بلادهم الرسمي غير المندد بعملية "عناقيد الغضب" الإسرائيلية ضد لبنان، ومن الاتفاقية الأخيرة بين إسرائيل وتركيا التي وقعت في شهر شباط/ فبراير الماضي- عن أسباب عدم توقيع اتفاقية مماثلة أو مشابهة بين أنقرة ودمشق أو بين أنقرة والقاهرة مثلاً.

وتتساءل هذه الفئات التي جعلت من "الرفاه" الحزب الأول والأقوى في تركيا اليوم عن الأسباب التي دفعت السياسة الخارجية التركية إلى إدخال تعديلات جذرية غير معلنة على سياستها الشرق أوسطية عموماً وسياستها العربية والإسلامية خصوصاً، هذه التحولات التي تجري لصالح تدعيم التعاون والتنسيق المشترك أكثر فأكثر مع إسرائيل والولايات المتحدة.

ويعتقد البعض أن التحولات الجارية بشكل واضح وعلني تبدو وكأنها عملية انتقام من الذين رجحوا كفة نجم الدين أربكان (زعيم حزب الرفاه

* أستاذ مادتي القانون والعلاقات الدولية في جامعة دجلة في مدينة ديار بكر التركية.

الإسلامي) ضد خصومه السياسيين، كما أنها تأخذ طابعاً يقترب من محاولة سد الطريق أمامه لتحقيق طموحاته وبرامجه وخططه السياسية المحلية والإقليمية المبنية على محاولة إقامة حلف عربي- تركي بغطاء إسلامي يضم دولاً إسلامية أخرى كإيران وأفغانستان.

إلا أن آخرين من أنصار سياسة تركيا الشرق أوسطية الجديدة يرون في توجهات الزعماء الأتراك العلمانيين سياسة أكثر واقعية وعملية وجريئة في المنطقة، ويعتقد هؤلاء أن هذه السياسة التركية الشرق أوسطية تأتي رداً عملياً على طروحات ومشاريع وخطط استبعاد الدور الإقليمي التركي عن طريق سلام عربي- إسرائيلي تكاد خيوطه تكتمل بتوقيع سوريا اتفاقية سلام مع إسرائيل، ومحاولات روسيا محاصرة الدور التركي بواسطة التحالفات والاتفاقيات العسكرية والأمنية الجديدة مع اليونان وأرمينيا، وجهود الروس لاستعادة نفوذهم المفقود في البلقان وآسيا الوسطى.

إن وجاهة أطروحات ورؤى الجانبين تعد تأكيداً آخر على ضرورة البحث الموضوعي والمتجرد عن الأساب التي تدفع تركيا يوماً بعد يوم نحو انتهاج سياسة شرق أوسطية تقوم على تحول جذري يرجح كفاة الخيار الإسرائيلي- الأمريكي على كفة الخيار العربي- الإسلامي لدى القوى السياسية العلمانية.

كما أنها تستدعي إلقاء الضوء على السياسة التركية الإقليمية التي تشهد حالة من التغيير الكامل في التعامل مع أهم القضايا والمسائل التي

ظلت سنوات طويلة قضايا يجمعها قاسم مشترك واحد هو التوازن أو التوارث في العلاقات بين الشرق والغرب والجنوب والشمال، وعدم الدخول في أي مواجهة مباشرة مع أحد، أو استعداء جهة من الجهات على حساب جهة أخرى[١].

إن الأدلة والاستشهادات التي سنقدمها حول نهج التغيير الجديد الذي تتبعه الدبلوماسية التركية في ظل رجالات السياسة العلمانيين ستتركز على العلاقة المباشرة بين العرب والأتراك، آخذة بعين الاعتبار الوضع السياسي الداخلي القائم في تركيا وانعكاساته وأبعاده الإقليمية، وخاصة الاتفاقية العسكرية- الأمنية الموقعة في شباط فبراير المنصرم بين أنقرة وتل أبيب والتي لاقت ردود فعل عربية استنكارية واسعة في العالم العربي والإسلامي، والموقف التركي الرسمي من العدوان الإسرائيلي على لبنان والذي ارتبط بشكل أو بآخر بموضوع هذه الاتفاقية الأمنية، مما زاد من حدة الانتقادات العربية الموجهة للسياسة التركية.

وفي ضوء ذلك ستعرض الدراسة مستقبل الدور الإقليمي التركي الجديد وشروط وفرص نجاحه إذا لم تعالج مسائل عالقة في العلاقات العربية- التركية كموضوع المياه مثلاً.

دوافع تركيا في سياستها الشرق أوسطية الجديدة

إن مراجعة فورية وموجزة للعوامل التي فرضت على تركيا اتباع سياسة شرق أوسطية جديدة تشير إلى إمكانية حصرها فيما يلي[٢]:

أ- التخوف التركي من ازياد الابتعاد والعزلة إقليمياً أمام ما يجري في المنطقة خصوصاً لناحية السلام العربي- الإسرائيلي.

ب- قناعة وجهة النظر التركية الرسمية العلمانية في أن إسرائيل هي الأقرب اليوم إليها لناحية التقاء المصالح والأهداف خصوصاً في المسائل الأمنية والتنموية والاستراتيجية.

جـ- تركز قناعة الفئة العلمانية في تركيا بأن العالم العربي المنقسم على نفسه في التعامل مع العديد من المسائل غير قادر على طمأنة تركيا وتسهيل رغبتها في لعب دور إقليمي ريادي، ناهيك عن أن صورة تركيا في العديد من الدول العربية اليوم هي صورة تميل نحو الغضب والنقمة.

د- إصرار تركيا على أن إيران في وضعها الحالي لن تكون في عداد الحلفاء أو الأصدقاء الذين يمكن الانتفاع بهم أو التنسيق معهم في البعد الإقليمي سياسياً وعسكرياً لأسباب تباعدية وفوارق فكرية وعقائدية ودينية لا مجال لتفصيلها هنا.

هـ- تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في تركيا، مما يفرض على صناع السياسة في أنقرة العمل على التعاون بأسرع ما يمكن مع دول ومجموعات اقتصادية وأمنية لوقف التدهور الحاصل.

و- الضغوط التي تفرضها دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي على تركيا في مسائل سياسية وإنسانية وعسكرية وأمنية،

وتطالب هذه المجموعات الحكومة التركية بتحديد صورة أكثر وضوحاً وثباتاً في المسائل الداخلية والإقليمية.

ز- قناعة العديد من الباحثين والدارسين والمحللين الأتراك بان نظرية "صلة الوصل" و "جسر العبور" التي بنيت على أساسها الاستراتيجية والدبلوماسية التركية والمعمول بها منذ سنوات طويلة أصبحت اليوم في طليعة الأعباء التي تعاني منها تركيا إقليمياً وشرق أوسطياً.

الخارطة السياسية الداخلية الجديدة*

قبل الدخول في تفاصيل المسائل التي تغيرت شكلاً ومضموناً في النهج السياسي والدبلوماسي التركي الإقليمي الجديد، لابد من إلقاء نظرة على الوضع السياسي التركي الجديد، وحكومة الائتلاف اليميني الحاكم بين حزب الوطن الأم والطريق الصحيح وحظوظ هذا التحالف في النجاح والاستمرار في تطبيق هذه السياسة الإقليمية.

لقد جعلت الانتخابات التركية العامة التي جرت في شهر كانون أول/ ديسمبر الماضي الأحزاب والحركات الإسلامية أشد تمسكاً بإسلاميتها وبإصرارها على تسلم سدة الحكم في البلاد، في المقابل فإن نتائج الانتخابات ذاتها دفعت الأحزاب العلمانية واليسارية إلى الالتصاق

* كتبت هذه المقالة قبل إنهيار الإئتلاف الحاكم في تركيا بين حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم.

والتصلب بشكل أكبر في علمانيتها في محاولة لمواجهة الزحف الإسلامي الجارف على مستوى القاعدة الشعبية في تركيا، إذ يستند الطرح السياسي لحزب الرفاه الإسلامي (الحزب الإسلامي الرئيسي في تركيا) على دور الرابطة الإسلامية كقوة تعيد اللحمة بين الشعوب التركية من جهة، وتفتح الأبواب أمام عدودة تركيا المسلمة بزخم إلى مناطق الشرق الأوسط كقوة إقليمية دينية عقائدية جديدة من جهة أخرى[٣].

والملفت للنظر أيضاً أن الانتخابات الأخيرة في تركيا دفعت الغرب والولايات المتحدة إلى اتباع سياسة أكثر حذراً، تتجنب استفزاز القوى الإسلامية التركية، وتتفادى الدخول معها في جدال أو نقاش سياسي، خاصة في ظل حالة الاهتزاز التي يعاني الائتلاف الحكومي اليمني المحافظ منها، وعدم ثقة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بقوة وصلابة وقدرة هذا التحالف على الاستمرار والعيش.

غير أن حذر الولايات المتحدة والغرب في التعامل مع القوى الإسلامية التركية لا يعني عدم التحرك بشكل جاد، واستغلال كل أوراقهما لمنع وصول حزب الرفاه إلى السلطة، لقد لجأت القوى الغربية إلى اتباع وسائل التهديد والترغيب والترهيب لمنع وصول الرفاه إلى السلطة، حيث تعمدت تصوير الحزب الإسلامي وكأنه حركة دينية متطرفة، ستجعل من تركيا دولة إسلامية تتخلى عن أكثر من ٧٠ عاماً من التعديلات والتغييرات التي أدخلت على البنية السياسية والاقتصادية الثقافية التحتية للبلاد.

في المقابل فإن قناعة قوى الإسلام السياسي في تركيا- وهي المستفيد الأول من دعم الناقمين والمقهورينوالمتضررين من الحالة السياسية والاقتصادية اللامستقرة في البلاد- بأنها ستتسلم دفة الحكم عاجلاً أم آجلاً قد تعززت، ويسود أوساط القوى الإسلامية شعور بأنه من الأفضل للأحزاب الأخرى أن تتنازل للرفاه عن حقه في الحكم- بعد أن وضعته نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة في موقع الحزب السياسي الأول في تركيا- قبل أن يتفاقم تدهور الأوضاع على كافة الصعد ويكبر حجم الكارثة الاقتصادية في البلاد.

وعلى صعيد العلاقات التركية- العربية يعتقد قادة حزب الرفاه أن تخوف بعض الأنظمة والقيادات العربية من سياسات الحزب وترددها في دعمه وقبوله كحزب حاكم في تركيا هو تخوف في غير موضعه إذا درست هذه الجهات برامج الحزب وأنظمته وطروحاته على صعيد السياسات الإقليمية.

ويرى قادة الرفاه أن تشبيه الحزب التركي بالأصولية الإيرانية، ومقولات مثل أن تركيا ستتحول في حال وصول الحزب إلى سدة الحكم إلى إيران ثانية هو تحليل غير واقعي وغير جدي، نظراً لاختلاف البنى التحتية في المجالات العقائدية والسياسية والعسكرية بين إيران وتركيا، ويرى أصحاب هذا الرأي أن الجيش ونظام العلمنة المتركز، وانعدام الوحدة العضوية الحقيقية بين الحركات الإسلامية في تركيا، إلى جانب

الوضع في المناطق الكردية جنوب شرق البلاد، تعد عوامل كفيلة بمنع الرفاه من إجراء عملية تغيير رئيسية في شكل الحكم أو بنيته أو تركيبته أو هويته.

العلاقات العربية- التركية

رغم عمق الروابط الثقافية والتاريخية بين الأمة العربية والشعب التركي إلا أن جملة من العوامل ما زالت تعتري العلاقات بين الجانبين وتحول دون تقاربهما، ففي تركيا تسود مفاهيم مثل أن العرب يعملون على تخريب وتهديم مشروع جنوب شرق الأناضول، ويعارضون انفتاح تركيا وتعاونها مع إسرائيل بينما يجيزون ذلك لأنفسهم، كما تتهم تركيا عدداً من الدول العربية بدعم وتمويل مجموعات تعمل على إضعاف وضرب وحدة تركيا وسيادتها واستقلالها.

في الجانب العربي تروج دون توقف مقولات مفادها أن تركيا تحول بين العرب وحقهم في الاستفادة من مياه دجلة والفرات، ويعتقد الساسة العرب أن المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط يتقدم من خلال رأسي حربة هما إسرائيل وتركيا، كما تتهم تركيا بدخول محور إقليمي جديد يعمل ضد مصالح العرب والعالم الإسلامي.

ومن بين أبرز الملاحظات على العلاقات التركية- العربية أن الخلافات العربية السياسية والعقائدية تختفي ويتوحد الصف العربي من جديد عندما يكون الطرف المواجه هو تركيا، أما تركيا التي تواصل تلقي

ضربات الغرب والعالم المسيحي ومؤامراته المتواصلة لتفتيت وإضعاف دورها ونفوذها فهي ترفع شعارات أن العدو الأول للأتراك هم بعض العرب الذين قُدِّر لهم أن يكونوا دولاً مجاورة لتركيا وليس جيراناً لها.

وتبدو امتدادات عقدة الامبراطورية العثمانية وحكم السلاطين وفتوحاتهم وكأنها السبب الأول والأهم في حالة النفور المتبادلة بين الجانبين، إذ نجح الغرب بحنكة فائقة في الاستفادة من هذه الامتدادات والرواسب حتى يومنا هذا، والتشويش على قدرات العرب والأتراك في إصابة الهدف وإسقاطه وكشف القناع عن وجه هذا الطرف الثالث المتآمر والمفتت[٤].

ويعتقد مؤيدو التقارب في الجانبين العربي والتركي أن الدول الغربية التي دعمت عرب الحجاز والشام في مواجهة العثمانيين هي الجهة ذاتها التي استلزم طردها من أرض العرب (بعد خروج الأتراك) اللجوء إلى القتال والقوة وإراقة الدماء وتقديم الشهداء، كما يؤمن هؤلاء أن الغرب الذي لم ولن يغفر فتوحات السلطان العثماني محمد الفاتح وفتحه القسطنطينية إحدى الرموز التاريخية الهامة للعالم المسيحي الذي ما زال يتربص ويخطط بصبر وحنكة للانتقام من أبناء وأحفاد السلاطين.

ويمكن تلخيص أبرز القضايا التي أثرت سلباً في الآونة الأخيرة على العلاقات العربية- التركية بما يلي:

أ- موقف تركيا من العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان.

ب- الاتفاقية العسكرية- الأمنية التي جرى التوقيع عليها مؤخراً بين تركيا وإسرائيل.

جـ- القرار التركي الأخير بتخفيض نسبة عبور المياه باتجاه الأراضي السورية في نهر الفرات طيلة أيام عيد الأضحى.

وفي هذا السياق ينبغي التوقف عند موضوع المياه في العلاقات العربية- التركية، أحد عوامل التوتر بين الجانبين العربي والتركي، حيث يعتقد مراقبون عرب وأتراك أن تدهور العلاقات المائية بين الجانبين سببها سياسة التصلب والإصرار على المواقف الثابتة التي يدافع عنها كل طرف من جهته، إلى جانب غياب السياسات المائية الواضحة والمشاريع المائية المشتركة الموحدة من جهة ثانية.

ويدافع الأتراك عن حقهم في الاستفادة الكاملة من مياه نهري دجلة والفرات بالإشارة إلى غياب المشاريع والخطط المائية الإنمائية العربية في الاستفادة العلمية والتقنية من مياه النهرين، فيما يتعرضون لانتقادات عربية حادة بأن تقاسم المياه بين تركيا والدول العربية موضوع لا يرتبط بحال بموضوع تطوير القدرات والإمكانات الفنية والتقنية، وتؤكد الأطراف العربية ذات الصلة أنه ليس من حق تركيا إشراك أي طرف ثالث (والمقصود هنا إسرائيل) في مياه عربية- تركية.

ويعتقد مؤيدو التقارب العربي- التركي أن ما ينبغي معالجته في العلاقات المائية العربية- التركية هو توفر النوايا الصادقة والرغبة في التعاون على إيجاد حل[٥]، على الأسس التالية:

أ- إنهاء الخلافات في المعلومات والأرقام المتبادلة حول احتياجات وطاقات الدول ذات الصلة بالخلاف المائي العربي- التركي.

ب- إنهاء الخلافات في التحليل والاستنتاج القانوني والسياسي والإنمائي.

جـ- التنبه إلى استفادة الطرف الثالث (إسرائيل) من استمرار هذه الخلافات للتوغل والتمركز مائياً في العلاقات العربية- التركية.

فإسرائيل قد أنجزت خططها ومشاريعها المائية الإقليمية، وبدأت في عملية التنفيذ التي ستتبلور خلال العامين المقبلين على شكل انتصار مائي تجيره في خدمة مشاريعها وخططها السياسية والاستراتيجية الإقليمية والعالمية، كما نجحت في فرض وتعميم وجهة نظرها المدافعة عن ضرورة ربط أزمة المياه بأزمة الأمن والسلام في المنطقة، وأن المشكلة المائية الشرق أوسطية قد تعقدت ووصلت طريقاً مسدوداً لا يعالج دون التعاون مع تل أبيب.

د- تعزيز القناعات العربية والتركية بأن مسألة المياه ينبغي أن تكون فوق أي اعتبار أو مصلحة سياسية، إذ بدون المياه لا حياة ولا نضال ولا مجال للدفاع عن الشعارات والقضايا.

العلاقات التركية- الإسرائيلية

عند الحديث عن تحسن العلاقات التركية- الإسرائيلية تبرز المخاوف التركية من العزل والاستبعاد الإقليمي عن المشاريع الخطط والبرامج التي يجري التحضير لها شرق أوسطياً، كما يجب عدم إغفال أن التقارب العربي- الإسرائيلي شجّع حكومة أنقرة على سلوك نهج أكثر علانية وانفتاحاً على تل أبيب.

وقد ساهم في بلورة هذا التوجه الجديد في السياسة التركية الصحافي المخضرم جوشقون قرجا الذي تسلم حقيبة الخارجية لفترة قصيرة العام المنصرم، حيث استطاع إقناع رئيسة الوزراء التركية السابقة تانسو تشيللر، ودوائر التخطيط في الخارطية التركية بوجهة نظره القائمة على التمسك جيداً بورقة المياه في وجه العرب وتعزيز التعاون الاستراتيجي الحقيقي مع إسرائيل "وسط مجموعة من الدول الأعداء والخصوم، واستثمار التقارب التركي- الإسرائيلي هذا في تطوير العلاقات التركية- الأمريكية والتركية- الأوروبية"[٦].

والملفت للنظر هنا أن معظم الدول العربية تتجاهل حجم وأهمية التقدم الحاصل في العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، خصوصاً في أعقاب اتفاقية السوق الحرة التي وقعها الرئيس التركي سليمان دميريل أثناء زيارته إلى تل أبيب في آذار/ مارس عام ١٩٩٦، حيث تصل قيمة هذه الاتفاقية التي تشمل التعاون التجاري بين الجانبين، خصوصاً في مجال

الصناعات الثقيلة وصناعات الأنسجة والألبسة والأدوات المنزلية، إلى أكثر من ملياري دولار أمريكي سنوياً.

ويعتقد منظرو السياسة الخارجية التركية أن التعاون مع إسرائيل ينبغي أن يكون له أطره وحدوده خصوصاً في هذه المرحلة، غير أن اللعب على فكرة أن إسرائيل وتركيا هما الدولتان الحضاريتان القريبتان أكثر من بقية دول المنطقة بالنسبة للغرب، ولكل من يتبنى مفاهيم سياسية واقتصادية وعقائدية واجتماعية أكثر تحرراً وانفتاحاً وديمقراطية، لا يفيد الأتراك في هذا الظرف ليكونوا قدوة شرق أوسطية، بل على العكس، إذ أن هذا النهج يخدم طرح أن لا تكون تركيا جزءاً من الشرق الأوسط.

وفي رأي دعاة التقارب مع العرب فإن اتفاقية التعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل إذا ما كانت ستسلم بالمفهوم الأمني الإقليمي لإسرائيل، وهو مفهوم يقوم على بناء المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على أساس امتلاك القوة الأمنية الرادعة والمهددة، فإن ذلك سينعكس سلباً على تركيا نفسها في الوقت القريب جداً، إذ أن إسرائيل لن تقبل بوجود دولة أخرى تقاسمها أو تنافسها المصالح والتركات في المنطقة.

كما أن المفهوم الأمني الإسرائيلي القائم حول موضوع الإرهاب (مثلاً) يعني ضرب وتصفية كل من يهدد هذا الكيان في وجوده وبقائه واتساع رقعته ونفوذه، ويعتقد عدد من الساسة الأتراك أن التوصل لاتفاق

سوري- إسرائيلي يضمن عودة أرض ومياه الجولان لسوريا سيكون ثمنه، إلى جانب السلام مع إسرائيل، موافقة سورية على منح إسرائيل حق اقتحام لعبة المياه في المنطقة، ودفعها للمطالبة بالمياه التركية بحجة أنها الضمانة الأمنية لإسرائيل، لأن عدم استفادتها من هذه المياه سيكون في حسابات الدولة العبرية تهديداً لوجود إسرائيل وبقائها.

ويشير أنصار هذا التصور إلى أن مفهوم إسرائيل للإقليم الشرق أوسطي يدعو إلى عدم السماح لأطراف وقوى مثل إيران وتركيا وأفغانستان بأخذ أي دور إقليمي في المنطقة، إذ يرى صناع السياسة الإسرائيلية أن هذه الدول ليست من المنطقة الشرق أوسطية، وبالتالي فإنها غير معنية بما يجري في الشرق الأوسط.

ومن المرجح بناء على هذه المعطيات أن تتضارب المصالح التركية-الإسرائيلية في وقت قريب حول مفهوم النظام الشرق أوسطي الجديد وتركيبته المستقبلية، فإسرائيل تبقى الدولة الوحيدة اليوم ذات المصلحة بوجود كيانات ودويلات دينية وعرقية متناقضة ومتضاربة المصالح، كما أنها صاحبة المصلحة الرئيسية بوجود قوى وحركات عرقية تهدد أمن دول المنطقة واستقرارها، وستدعم هذه الحركات لسبب رئيسي واحد هو أنها لا تعاني داخلياً من أي تهديد مماثل، وبهذا تصبح مفتاح اللعبة الأساسي في الشرق الأوسط[٧].

ويتساءل الأتراك من دعاة التقارب مع العرب: إذ كان الطرح القائم

اليوم هو السلام الإقليمي الشامل والنظام الشرق أوسطي الجديد المتكامل فلماذا تعقد مثل هذه الاتفاقيات الثنائية؟ وهل سيؤدي عقدها إلى تقارب تركيا مع الدول العربية أم أنه سيكسبها أعداء جدداً هي في غنى عن زيادة عددهم وتوسيع رقعتهم؟.

الاتفاقية التركية- الإسرائيلية

ويقود ما سبق إلى محاولة تحليل الاتفاقية الأمنية العسكرية الموقعة بين تركيا وإسرائيل لناحية دور وأهمية وأبعاد مثل هذا النوع من الاتفاقيات في الفترة الراهنة.

فالإتفاقية/ البروتوكول الموقع في أواخر شهر شباط/ فبراير المنصرم على مستوى رؤساء الأركان في إطار تبادل الخبرات والتعاون بين الجانبين في المسائل الأمنية والعسكرية، أخذ شكله النهائي ودخل حيز التنفيذ في منتصف آذار/ مارس المنصرم، ولم يتمكن الأتراك من التعامل بنجاح مع موضوع إعلان الاتفاقية محلياً وإقليمياً مما أثار نقمة عربية واسعة ضد تركيا، وخلق مجموعة من التساؤلات والاستفسارات ونقاط الشك لدى الرأي العام التركي.

وقد أخطأت حكومة أنقرة التي وقعت حتى الآن ١٦ اتفاقية مشابهة مع دول أخرى، بينها عدة دول عربية، عندما تركت موضوع الكشف عن الاتفاقية لإسرائيل، وذلك في فترة صعبة وحرجة جداً، إذ ترافق الإعلان الإسرائيلي عن الاتفاقية مع بدء العدوان الإسرائيلي ضد لبنان، وذلك

لوضع تركيا في مواجهة مكشوفة مع الدول العربية التي لم تطلع بعد على نص أو مضمون هذه الاتفاقية، إذ يعتبر نصها سرياً حتى الآن[٨].

ومع أن وزير الدفاع التركي اولتان سونغورلو نفى معظم الأنباء التي وزعتها إسرائيل حول أهداف وطبيعة الاتفاقية التي كشفت عنها تل أبيب بطريقة استفزازية وتحريضية، فإن ردة الفعل العربية والإسلامية لم تهدأ حتى الآن[٩].

ويتركز الطرح التركي المضاد حيال ردة الفعل العربية على عدة حيثيات أبرزها:

١- أن العديد من الدول العربية تعقد اتفاقيات سلام وتعاون مع إسرائيل، وأن هذه الدول لم تقدم أي معلومات لتركيا حول هذه الاتفاقيات.

٢- أن تركيا تريئت حتى منتصف العام الماضي في تطبيع أو تطوير علاقاتها مع إسرائيل، وهي لم تفعل ذلك إلا في أعقاب انفتاح وتعاون العديد من الدول العربية مع الدول العبرية.

٣- أن التزامن الحاصل بين العملية الإسرائيلية ضد لبنان والكشف الإسرائيلي المقصود عن الاتفاقية لتخفيف الضغط المادي والمعنوي على الدولة العبرية هو محض الصدفة، وأن هذه الاتفاقية وقعت في إطار الدستور التركي ومواده الـ ٩٠ و الـ ٩١، التي تجيز للحكومة عقد مثل

هذه الاتفاقيات دون تصديق أو موافقة البرلمان عليها.

غير أن الدبلوماسية والاستراتيجية التركية في هذا الموضوع كان يمكن لها أن تكون أنجح من ذلك في طريقة الكشف والإعلان عن هذه الاتفاقية وطريقة عرضها بطريقة لا تستفز العرب، وتجعلهم في الطرف المواجه الذي بنى ردة فعله أولاً وأخيراً على ما نشرته أو تناقلته وسائل الإعلام، وتحديداً الإسرائيلية منها.

وقد تجلى خطأ الدبلوماسية التركية عندما جعلت سياستها تبدو وكأنها تدعم إسرائيل في عدوانها على لبنان، خصوصاً في بداية العملية، إذ أعطت أنقرة إسرائيل في ذلك الوقت حق الدفاع عن النفس ضد "إرهاب" منظمة "حزب الله"، كما فتحت الأجواء التركية أمام المقاتلات الإسرائيلية في فترة شهدت قيام طائرات إسرائيلية أخرى بالإغارة على المرافق الحيوية في لبنان، وقصف المناطق الآهلة بالسكان، وارتكاب مجزرة قانا[١٠].

إن الحكومة التركية (في عهد العلمانيين) إذا لم تكن تريد الكشف عن مضمون الاتفاقية أو استئذان أي طرف آخر في عقدها، أو عقد معاهدات مماثلة باعتبار عقد مثل هذه المعاهدات من حقوقها، وإذا كانت لا تريد أن تتأخر في حماية دورها وموقعها الإقليمي الاستراتيجي، خصوصاً أمام تدهور علاقاتها مع سوريا وإيران واليونان، فإنها مع ذلك مطالبة بتبرير التبدل الحاصل في سياستها الشرق أوسطية، وبالدفاع عن

ترجيحها الجديد ليس بدافع الخوف من أي طرف وإنما من أجل كسب مصداقية تدعم دورها وتعزز طروحاتها الإقليمية المنفتحة على الجميع، إذا ما كانت ستستمر في الدفاع عن مثل هذه الطروحات.

إن كسب صداقة أي طرف من الأطراف على حساب استعداء الطرف الآخر، خصوصاً إذا كان الطرف المستعدي هو الدول العربية، لا يخدم المشاريع والدور الإقليمي التركي، بل ستكون إسرائيل هي المستفيد الأول من كل ما يجري، خاصة وأن إسرائيل عقدت وتعد لعقد اتفاقيات مماثلة مع اليونان وقبرص اليونانية، وهما من الدول المعادية تقليدياً لتركيا، وذلك في إطار سعيها لتحقيق تفوقها الأمني والعسكري الإقليمي.

لقد انعكست مخاوف تركيا من العزلة إقليمياً على صور حالة الارتباك والتردد التي عاشتها الدبلوماسية التركية أثناء عملية عناقيد الغضب الإسرائيلية، إذ توقعت أوساط اتخاذ القرار التركي أن العملية الإسرائيلية ضد لبنان ستكون محدودة، غير أن التطورات جاءت عكس ذلك وكشفت إسرائيل النقاب عن هدفها الأساسي المتمثل ليس في ضرب أو تصفية منظمة حزب الله بل في فتح صفحة جديدة من العلاقات مع سوريا من ناحية، عبر محاولة جرها واستدراجها إلى عقد معاهدة السلام التي تنتظرها تل أبيب بحرارة، وضرب محاولات وخطط عودة النشاط والحياة إلى المرافق الاقتصادية والسياحية والخدماتية في لبنان، وهي محاولات تهدد الحركة الناشطة في القطاعات الإسرائيلية وتعرقل نموها

من ناحية أخرى.

أما الرد العربي على الاتفاقية الأمنية وموقف تركيا من العدوان الإسرائيلي، والذي أخذ احياناً في بعض وسائل الإعلام العربية طابع تشبيه الدور الإسرائيلي في جنوب لبنان بالدور التركي في شمال العراق، والحديث عن مشروع تركي- إسرائيلي مشترك للهيمنة الأمنية والعسكرية على المنطقة، فهو استنتاج فوري ومبكر، خصوصاً إذا حللنا ودرسنا بعمق نقاط تقارب وتضارب المصالح التركية- الإسرائيلية الشرق أوسطية، وقدرة العرب والأتراك على تحجيم الدور الإسرائيلي وتحديده ووضعه ضمن قوته وقيمته الحقيقية إذا ما توحدت الجهود في هذا الإطار.

وتتجلى أهمية التحرك الدبلوماسي العربي في تركيا عند مراقبة دور الكثير من وسائل الإعلام التركية التي اتخذت موقفاً مسانداً أو قريباً من الموقف الإسرائيلي، لدرجة أن بعض هذه المؤسسات تسابقت فيما بينها لإظهار عدائها للعرب في مسائل يتقدمها موضوع المياه وقضية لواء الاسكندرونة والاتهامات الموجهة لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني وحزب الله في تركيا، بل إن عدداً من وسائل الإعلام في تركيا اختارت لنفسها مجموعة من الشعارات والمواقف المنددة بعدد من الدول العربية مثل سوريا وليبيا والعراق، وهي تتسمك بتصنيفها كدول متطرفة داعمة للإرهاب، ملقية على هذه الدول مسؤولية عدم الاستقرار في المنطقة، وتتركز أهمية الدور الدبلوماسي العربي في العمل على تحسين صورة

العربي في تركيا، والإسراع بملء هذه الثغرة الهامة التي تستفيد منها إسرائيل، وتخدم سياستها وأهدافها في منع تقارب عربي- تركي مفترض[١١].

في مستقبل العلاقات العربية- التركية

تبدو مشكلة التواصل المباشر بين العرب والأتراك بهدف فهم الآخر واحدة من أبرز المعضلات التي تعترض تطوير العلاقات بين الجانبين، إذ ما زال- رغم التطور التقني وثورة المعلومات- الإعلام الغربي، والأمريكي تحديداً، هو النافذة الوحيدة المتاحة لدى كل من العرب والأتراك للإطلال على الجانب الآخر ومتابعة ما يجري في ساحته، واتخاذ القرار فيما بعد.

وقد تجلت هذه المعضلة في موضوع الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين تل أبيب وأنقرة مثلاً، حيث يجوز لنا التساؤل كم هو عدد الخبراء والدراسين الذين حصلوا على نص هذه الاتفاقية وعمدوا إلى تحليلها ومعالجتها قبل اتخاذ موقف منها في العالم العربي؟ كما يبدو التساؤل عن مصادر المعلومات العلمية والإعلامية والسياسية والدبلوماسية العربية في هذه القضية مشروعاً.

وفي الجانب المقابل يمكن إثارة تساؤلات مثل ما هي حجج تركيا وأدلتها الثبوتية القاطعة والنهائية على أن سوريا تدعم حزب العمال الكردستاني وأن لهذا الحزب مراكزه وقواعده داخل سوريا ولبنان،

خصوصاً في هذه المرحلة؟ ومن الذي يزود تركيا بهذه المعلومات التي تتناقلها يومياً وسائل الإعلام التركية؟ وما هي الأدلة الثبوتية على أن حزب الله اللبناني هو حركة إرهابية تهدد مصالح تركيا داخلياً وخارجياً؟ ولماذا وقفت تركيا موقف المساند لإسرائيل عشية بدء العملية العسكرية ضد لبنان؟ ولماذا أغفل الإعلام التركي مسألة الاحتلال الإسرائيلي لجزء من الأراضي اللبنانية؟

الفرص الضائعة في العلاقات العربية- التركية يتزايد عددها ويكبر تأثيرها وتتفاقم أضرارها، وحوار اللاحوار بين الجانبين خاضع لقيادة مايسترو غربي- إسرائيلي بشكل حازم وصارم منذ لقاء مدريد، ومنذ فتح الباب أمام إمكانية تحقيق سلام عربي- إسرائيلي بشكل واسع وشمولي.

غير أن الجانبين العربي والتركي يتحملان سوية مسؤولية التدهور الآخذ بالازدياد في العلاقات بين الجانبين، عربياً يمكن تلخيص أسباب التقصير في الانفتاح على تركيا والتعاون معها بما يلي:

أ- انعدام الخطة العربية الشاملة حول موضوع النظام الشرق أوسطي الجديد مع من وكيف سيكون.

ب- انعدام مسألة الأولويات والترجيح الإقليمي الواضح في السياسة العربية، ويبدو أن هذا التردد العربي يحاول إنقاذ نفسه عن طريق إظهار

تركيا بأنها السبب في ذلك.

جـ- إصرار بعض العرب على معاملة تركيا وكأنها دولة غير صديقة تهدد مصالح العرب وقضاياهم القومية العادلة من خلال عدم الاستجابة لمطالبهم وحقوقهم في المياه والأمن والاشتراك في رسم خارطة المنطقة الجديدة.

أما في الجانب التركي فإنه ليس من مصلحة تركيا أن تكون إسرائيل ثانية في المنطقة، كما أنه ليس من مصلحة تركيا أن تتبع سياسة تقارب وانفتاح على إسرائيل على حساب العرب ومصالحهم. فما فائدة أن تكون إسرائيل صديقة وحليفة، وأن تكون تركيا وسط حلقة من الغاضبين المتربصين الناقمين.

إن للحكومة التركية أسبابها الخاصة في الاندفاع، للتعاون مع إسرائيل، وهي تعتقد أن هذه الأسباب واقعية وضرورية في فترة يرى فيها صنّاع القرار في أنقرة ضرورة لأن تلعب تركيا دورها الإقليمي الهام، وتحرص على عدم الابتعاد عن التطورات والمستجدات المتلاحقة حتى تكون لها حصتها فيما يجري غير أنه يتوجب على هذه الحكومة معرفة أنهم لا يستطيعون فعل ذلك على حساب مصالح العرب ودورهم.

إن أبرز المشاكل التي تعترض العلاقات العربية- التركية هو ارتباط هذه العلاقات بالأشخاص والقيادات والزعامات أكثر من ارتباطها

بحقيقة حاجة الطرفين إلى البعض، وبمسار هذه التطورات والمستجدات السياسية والأمنية والاقتصادية في الشرق الأول.

إن التساؤل عن الأسباب التي تدفع مراكز الأبحاث والدراسات الغربية والأمريكية للاهتمام بالسياسة الخارجية التركية ودور تركيا الإقليمي أكثر مما تهتم بذلك مراكز الأبحاث العربية والإسلامية يبدو مشروعاً، ولماذا يصر العالم العربي والإسلامي على عدم اكتشاف قوة تركيا الشرق أوسطية، ودورها الحقيقي فيما يجري ويدور، خصوصاً بعد التحولات الإقليمية والعالمية المتواصلة منذ عام ١٩٩٠، في وقت يشكل استمرار التباعد العربي- التركي خدمة مجانية للطرف الثالث في المنطقة ليعزز نفوذه وتمركزه على حساب الجانبين؟.

إن خيار تركيا الإقليمي يظل باتجاه خيار اتباع سياسة متوازنة تراعي مصالح تركيا كدولة شرق أوسطية تحكمها علاقات دائمة لا رجوع عنها مع العرب، فما دامت المنطقة قد اختارت السلام فعلى العرب والأتراك أن يتمعنوا في دراسة قاموس السلام هذا، فقد تكون أطروحات بعض السياسين والدبلوماسيين بأن عدم اتفاق العرب والأتراك ليس مهماً، وأنه لا يقدم ولا يؤخر في الاستراتيجيات التي يجري رسمها، صحيحاً في الوقت الراهن، لكن من الذي سيضمن المستقبل؟ ولماذا لا تستبدل العداوة العربية- التركية بصداقة تعزز طاقاتهما وقدراتهما، ولماذا لا تتخذ الحكومة التركية- مستفيدة من إمكاناتها- سياسة حسم وحزم إقليمية

وعالمية في العلاقات مع سوريا؟.

قد لا تكون تركيا تريد عقد اتفاق أمني مماثل مع سوريا أو مع العراق أو مع مصر، غير أنه يتوجب عليها أن تضع في اعتبارها أن اليونان أحد شركائها في منظمة حلف الأطلسي وفي إطار الاتحاد الأوروبي ومنطقة غرب أوروبا مستقبلاً يرى في تركيا دولة غير مستقرة، لا بل يعتبرها في طليعة دول المنطقة غير المستقرة، ويرد أسباب ذلك أولاً إلى تدهور علاقات تركيا مع سائر الدول المحيطة بها[١٢].

الهوامش

١- انظر مقالة سدات سرت أوغلو حول النظام العالمي الجديد، (تركيا والشرق الأوسط) بالتركية في كتاب النظام العالمي الجديد ١٩٩٢، ص١٤٣.

٢- انظر دراسة الباحث المقدمة إلى مؤتمر الإسلام والمسلمون في عالم متغير حول "أثر تفكك الاتحاد السوفياتي على العالم الإسلامي نموذج تركيا" صدر في كتاب، بيروت ١٩٩٥ ص٢٢٥-٢٣٠,

٣- انظر دراسة الباحث حول "الحركات الإسلامية في تركيا ودورها في تحديد سياسة البلاد" مقدمة إلى جريدة الاجتهاد اللبنانية، تحت الطبع.

٤- كتاب الباحث حول "الدول العربية وتركيبتها السياسية والحقوقية" بالتركية، الطبعة الثانية، انقرة ١٩٩٦ ص٢٠-٢٥. أنظر أيضاً مقالة الباحث حول القومية في العلاقات العربية- التركية، مجلة أبعاد اللبنانية، عدد٣، آيار/ مايو ١٩٩٥ ص٧٥-٧٦.

٥- مقالة الباحث حول "سياسة إسرائيل في العلاقات المائية العربية- التركية"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، عدد ١٥، ربيع ١٩٩٥ ص١١٨-١١٩، انظر كتاب الباحث حول "أزمة نهر العاصي في العلاقات اللبنانية- السورية- التركية"، بالتركية أنقرة ١٩٩٦ ص١٨-١٩.

٦- انظر مقالة جوشقون قرجا في جريدة ميليت التركية ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

٧- انظر كتاب شمعون بيريس "الشرق الأوسط الجديد" خصوصاً الفصل المتعلق بتركيا.

٨- انظر جريدة جمهوريت التركية ٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

٩- انظر جريدة جمهوريت التركية ١١ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

١٠- مقابلة مع رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في جريدة ميليت التركية ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

١١- انظر مقالة سامي كوهين في جريدة ميليت ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٦، وانظر أيضاً مقالة متين توكر في ميليت ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

١٢- انظر تصريح وزير خارجية اليونان تيودور بانغولوس نقلاً عن جريدة جمهوريات ٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

الحملة الإسرائيلية على حركة "حماس" ومنظمة "حزب الله" البرنامج والأهداف والنتائج والانعكاسات

إعداد فريق من المحللين

ستبقى الأشهر الثلاثة الأخيرة من عمر حكومة شمعون بيريس العمالية في إسرائيل محفورة في أذهان أبناء المنطقة وكل المتابعين لأحداث الصراع العربي- الإسرائيلي ومجرياته، دوي الانفجارات في القدس وعسقلان وتل أبيب وغبار المنازل العربية التي دمرها الإسرائيليون انتقاماً، وطلعات الطيران الإسرائيلي المغُير على الأراضي اللبنانية من قانا إلى بيروت تبدد مثلما تلاشت صرخات ضحايا مجزرة قانا، إلا أن صدى الأحداث وتطوراتها تبدو وقد طوت صفحة من عمر الصراع لتفتح أخرى تشمل مفردات جريدة وآفاقاً مختلفة بدأت معالمها تتضح، وستحمل الأيام القادمة المزيد من تفاصيلها.

خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة تفجر الصراع سافراً وحاداً بين الدولة العبرية ومشروعها الشرق أوسطي من جهة وبين قوى المقاومة الإسلامية في فلسطين ولبنان من جهة ثانية، وهو صراع وإن كان يشكل امتداداً طبيعياً للصراع العربي-الإسرائيلي إلا أنه يحمل أبعاداً حضارية جريدة تثير الكثير من الخوف الكامن في نفوس الإسرائيلين وتفرز بالتالي ردة فعل أكثر حدة من طرفهم، يعكسها البروفسور يهوشع ليفي وهو عالم نفس إسرائيلي بالقول إن "استخدام مصطلح "الإرهاب" في هذه الحرب (ضد فصائل ومنظمات المقاومة الإسلامية) هو استخدام غربي علماني، غير صحيح وغير نافع، فنحن نشهد حرباً دينية، إن عمليات الانتخاريين هي عمليات دينية سياسية[1] ويقود المفهوم السابق إلى تصور جديد يعبر عنه

ليفي بالقول إن "أي حل سياسي لن يكون مُجدياً في الحرب الدينية (..) نحن بحاجة لإجراء مباحثات دينية سياسية فاعلة ونافذة يصاحبها حرب إبادة ضد هؤلاء الذين ليس بالإمكان التفاهم معهم"[٢].

حرب الإبادة التي قرر بيريس خوضها ضد المنظمتين الأبرز في ميدان المواجهة العسكرية مع الدولة العبرية ومشروعها جاءت شاملة وعنيفة لدرجة أن انعكاساتها امتدت لتصيب الكثير من مكونات السياسة في المنطقة ومفاهيمها، مما يستدعي دراستها بشكل معمق للوصول إلى آفاق وإمكانات تطور الصراع في المنطقة في ظل جملة من المتغيرات التي تشهدها أطراف هذا الصراع.

الحملة الإسرائيلية ضد حركة "حماس"

(١) برامج الحملة ووسائلها

في أعقاب سلسلة الهجمات الاستشهادية التي نفذها مقاتلون من حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في مدن القدس وعسقلان وتل أبيب انتقاماً لاغتيال الشهيد يحيى عياش أحد قادة مجموعات عز الدين القسام الجناح العسكري للحركة، بدا أن الوضع السياسي الداخلي لرئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريس تضرر كثيراً، خاصة أن العمليات جاءت بعد أسبوع واحد من الإعلان الرسمي عن تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة[٣]، وفي أعقاب سلسلة اجتماعات ضمت قادة حزب العمل والحكومة الإسرائيلية إلى جانب قادة المعارضة اليمينية أحياناً، أعلن بيريس وطاقمه أنهم قرروا اتخاذ مجموعة تدابير في إطار حرب شاملة على حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي[٤]، ويمكن تقسيم برنامج الحرب الإسرائيلية ضد حركة "حماس" على النحو التالي:

أ- إجراءات إعلامية:

سارع الإسرائيليون منذ البداية إلى ربط الهجمات الفلسطينية بموقف منفذيها السياسي من عملية السلام، في محاولة لكسب تأييد المجتمع الدولي والحكومات العربية للإجراءات الإسرائيلية ضد نشطاء المقاومة الفلسطينية، وقال بيريس في سياق تعقيبه على العمليات إن "حماس قررت القضاء على السلام"(٥)، معلناً تصميمه على "اجتثاث حماس من جذورها (..) وإعطاء هذه الحرب قدراً من الأولوية وشنها بحزم"(٦).

ولم تقتصر تصريحات الإسرائيليين الهجومية على حركة "حماس" بل امتدت لتشمل كل القوى الإسلامية، إذ اعتبر تامي شيلو المعلق في صحيفة معاريف العبرية سلسلة الهجمات التي نفذها مقاتلو حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي "رسالة واضحة تؤكد أن "الإرهاب" يكمل استعداده، وبمقدوره تقويض أهداف استراتيجية صلبة لحكومات وشعوب عدة، هذه الرسالة تتطلب من دول العالم خنق هذا الإرهاب في مهده، كي لا يتشجع إرهابيون آخرون على تحويل شوارع باريس، روما، طوكيو، وبكين إلى جحيم فوق الأرض"، ويستطرد شيلو ليصل إلى أن هجمات حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي ضد الاحتلال الإسرائيلي تشكل "تهديداً وسريعاً للمصالح الحياتية الذاتية لكثير من الزعماء"(٧).

ويبدو شيلو في مقالة منشغلاً من جهة بمحاولة الربط بين هجمات المقاومة الفلسطينية وبين هجمات نفذتها مجموعات دينية أو عرقية متطرفة في اليابان والولايات المتحدة وإثارة الخوف الكامن في نفوس الغربيين من الإسلام، ومن جهة ثانية الربط بين هجمات حركة "حماس" ضد أهداف

إسرائيلية وبين التأثير السلبي لهذه الهجمات على عملية التسوية مستغلاً- مثل معظم إن لم يكن جميع الكتاب الإسرائيليين- الموقف السياسي لفصائل المقاومة الفلسطينية من عملية السلام الجارية، ولضمان تحرك عربي ودولي ضد العمليات عمد الإسرائيليون إلى التلويح بمخاطر استمرار هذه الهجمات على مصالح الزعماء الذين جعلوا من عملية السلام رهاناً سياسياً.

من ناحية ثانية كان لوجود مدنيين بين قتلى العمليات تأثير في كسب إسرائيل تعاطفاً غربياً وعلى المستوى الرسمي العربي.

بشكل عام يمكن القول أن الإجراءات الإعلامية الإسرائيلية نجحت بقدر معيّن في تعزيز بقية التحركات الإسرائيلية على المستوى السياسي والعسكري وحتى الاقتصادي.

ب- إجراءات سياسية:

في سياق إجراءاته لمحاصرة الآثار السياسية التي خلفتها هجمات حركة "حماس" في إسرائيل والمنطقة عمد بيريس إلى التحرك سياسياً فمارس ضغوطاً على سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني لدفعها باتجاه اتخاذ إجراءات أكثر صرامة وقسوة وسرعة ضد حركة "حماس" وبنيتها التحتية في قطاع غزة والمدن الخاضعة لسيطرة السلطة أمنياً في الضفة الغربية.

وقد أعلن بيريس في كلمة له أمام الكنيست الإسرائيلي يوم ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩٦ أن "على السلطة أن تقرر إما أن تنزع السلام من أيدي المخربين أو أن تعرض صلاحياتها ومستقبلها للخطر"[٨].

لقد ركّزت تحركات شمعون بيريس في أعقاب هجمات المقاومة الفلسطينية على استعادة ثقة الإسرائيليين بحكومته وقدراته الشخصية في مجال الأمن وإعادة الهدوء للمناطق الإسرائيلية.

ولعل عقد مؤتمر شرم الشيخ في مصر كان الانتصار السياسي الأبرز لبيريس في جملته ضد حركة "حماس"، وهو انتصار رعته الإدارة الأمريكية التي تحركت بشكل مكثف لتدعيم موقف بيريس في الحملة، فيما اعتبر ببيريس التحرك "مساهمة متميزة وجهداً مشتركاً للحرب ضد "الإرهاب" الإسلامي"[٩].

كما أن تحركاً جديداً ظهر في الحملة الإسرائيلية هذه المرة وتمثّل في دعوة مجموعة من الساسة الإسرائيليين حكومة بيريس إلى العمل على دمج حركة "حماس" بالمسيرة السلمية، إذ أعلن الدكتور مناحيم كلاين الخبير في شؤون القوى الفلسطينية في كلية علوم الدولة في جامعة بار- إيلان الإسرائيلية أنه "يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن هذا "إرهاب"، وأن مكافحته وحربه تختلف عن مكافحة هدف واضح أو موقع عسكري محدد، إن هذه الحرب يجب أن تكون دقيقة وحذرة، ولا يجوز لنا أن ننحيه "الإرهاب" جانباً أو أن نحشره في الزاوية مهملاً كما لا يجوز أن نقطع صلة التعاون معه"[١٠].

كما جاءت تصريحات تيدي كوليك حول ضرورة التوصل إلى "تسوية سلمية وحل بعيد المدى يقبل به الطرفان" لوقف هجمات فصائل المقاومة[١١] لتؤكد مثل هذه التوجهات الجديدة كما تعكس حجم الإحباط الذي خلفته الهجمات الاستشهادية في صفوف الإسرائيليين، وهي كذلك تعبير عن تقلص ثقة الإسرائيليين بقدرة الوسائل العسكرية

على وقف أعمال المقاومة، هذا التقلص في منسوب الثقة شكّل أيضاً الأساس النظري الذي دفع بيريس للعمل باتجاه كسب تأييد ومساعدة الأطراف العربية والدولية في حربه ضد المقاومة الفسطينية.

جـ- ضرب البنية التحتية:

يمكن القول إن الإسرائيليين سارعوا لاستغلال التعاطف الدولي معهم والذي ظهر خلال الأيام الأولى للهجمات من أجل ضرب المؤسسات الفلسطينية الناشطة في مجال تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية، والتعليمية، والصحية للفسطينيين في الضفة الغربية، وتقول السلطات الإسرائيلية إن هذه المؤسسات تشكل بنية تحتية لحركة "حماس" تساهم في انعاش الحركة وتمكينها من تجاوز الضربات والتغلب عليها فيما بعد.

فقد اتهم قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي آنذاك إيلان بيران في مؤتمر صحفي عقده في مقر قيادته هذه المؤسسات بأنها "ملاجئ حماية لرجال حماس"[١٢].

د- إجراءات وقائية:

في إطار الحرب الشاملة التي تجدد إعلانها (كان رئيس الوزراء السابق إسحاق رابين أعلن أن حكومته تخوض حرباً شاملة ضد حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي عقب هجومين انتحاريين وقعا في أحياء رامات غان قرب تل أبيب ورامات أشكول في القدس في أواخر العام ١٩٩٥) عمد بيريس إلى طلب مساعدة فنية متطورة من الولايات المتحدة لكشف المواد المتفجرة، وذلك بعد أن نفذ مقاتل فلسطيني رابع تفجيراً انتحارياً وسط شارع ديزنغوف الإسرائيلي في مدينة تل أبيب في ظل إجراءات أمن إسرائيلية مشددة فرضت على الضفة والقطاع وداخل الخط

الأخضر.

وقد أرسلت الولايات المتحدة معدات للكشف عن المتفجرات، قال مايك ماككوري المتحدث باسم البيت الأبيض أنها "أرسلت بصفة عاجلة، وهي نوع من المعدات سيكون كبير الفائدة في نقاط التفتيش"[١٣]، وأكد ماككوري أن كلينتون "أمر بإرسال فريق خبراء في مكافحة الإرهاب لتقديم التدريب والمساعدة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية"[١٤]، وتعكس نوعية المساعدة هذه المرة اعترافاً إسرائيلياً صريحاً بالعجز عن إيجاد حل لهذه "المشكلة المستعصية"[١٥] كما يصفها وزير الدفاع الأمريكي وليم بيري.

ويمكن هنا ملاحظة تحول هام في خطاب المؤسسة الإسرائيلية التي اعتادت تقديم صورة أجهزتها العسكرية والأمنية على أنها خارقة قادرة على فعل كل شيء.

في السياق ذاته جاءت خطوة الرئيس الأمريكي غير العادية حيث اصطحب خلال زيارته إلى المنطقة للمشاركة في مؤتمر قمة شرم الشيخ مدير المخابرات المركزية الأمريكية CIA جون دويتش، في إشارة إلى عزمه رفع مستوى التعاون الاستخباري مع الإسرائيليين لوقف الهجمات، وقد شارك دويتش لاحقاً في اجتماعات مع نظرائه في عدد من دول المنطقة والعالم للتعاون ضد حركة "حماس"[١٦].

من جانبه أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إعادة تشكيل جهاز خاص يضم قادة الجيش والاستخبارات الإسرائيلية لمواجهة أنشطة المقاومة وخاصة العمليات الانتحارية، وقد وضع بيريس على رأس هذا الجهاز رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية العام "الشاباك" عامي ايالون[١٧].

وفي سياق الإجراءات الإسرائيلية الرامية لإعاقة تحركات رجال المقاومة وقادتهم وتنفيذ مبدأ "تقليص مدى التدريب والحركة" الذي أعلنه رئيس هيئة الأركان أمنون شاحك عمد الجيش الإسرائيلي إلى نشر جنوده على طول الخط الفاصل بين المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وإسرائيل، خشية استمرار موجة العمليات الفدائية.

هـ- عقوبات جماعية وفردية:

عمدت إسرائيل إلى فرض عقوبات جماعية ضد الفلسطينيين، حيث أشار الجنرال ديفيد أجمعون المختص في شؤون القوى الفلسطينية إلى أن الإجراءات التي استهدفت أسر أهالي منفذي الهجمات الانتحارية هي بمثابة رسالة للمقاتلين الانتحاريين الذين ينتظرون أن يحين موعد هجماتهم تقول إنه "إذا لم تكن هناك قيمة لحياتكم، فإن أسركم ستتحمل نتائج أعمالكم، حيث ستهدم منازل أسركم وسيعتقل أقرباؤهم ثم يتم طرد عدد من أفراد أسركم"[١٨].

في دائرة العقوبات الأوسع والتي يُبرر لها أجمون بالقول إنها تحمل رسالة إلى جميع الفلسطينيين في الضفة والقطاع مفادها "إذا لم يلفظ الفلسطينيون "القتلة" ويخرجوهم من صفوفهم فإنهم سيدفعون ثمناً باهظاً وجماعياً عن طريق الإغلاق، وقطع مصادر الرزق، وممارسة الضغط النفسي عليهم".

على أرض الواقع قررت السلطات الإسرائيلية فرض طوق شامل على الضفة والقطاع ومنع الفلسطينيون من عبور الخط الأخضر مهما كانت الأسباب، وأعلن إيلان بيران أنه تم إغلاق ٤٥٦ قرية ومدينة في الضفة الغربية مما يعني تجزئة المنطقة، ووضع ١,٢٠٠ مليون فلسطيني تحت الإغلاق[١٩]، وقد أدى

الطوق إلى حرمان عشرات آلاف العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم وارتفاع حاد في نسبة البطالة في صفوف القوى الفلسطينية العاملة، وفي ذات السياق منعت إسرائيل دخول البضائع الفلسطينية إلى أسواقها كما منعت خروجها إلى الدول العربية المجاورة.

من ناحية أخرى اعتقلت القوات الإسرائيلية في إطار حملتها ضد كوادر ونشطاء حركات المقاومة نحو خمسة آلاف ناشط للاشتباه بعلاقتهم بحركة "حماس"، وأشارت تقارير حقوقية إلى أن المعتقلين يتعرضون لتعذيب قاس بهدف انتزاع معلومات واعترافات منهم.

و- دور السلطة الفلسطينية في الحملة ضد حركة "حماس":

لقد اعتمد البرنامج الإسرائيلي في حرب حركة "حماس" على محاولة حصار الحركة سياسياً ثم التحرك باتجاه اجتثاث بناها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وضرب بنيتها التنظيمية لمنعها من ترميم ما يدمره الإسرائيليون، غير أن متغيراً أساسياً ظهر في هذه الحملة وميزها وهو إجراءات السلة ضد حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي في مناطق الحكم الذاتي.

وقد كان محور الضغوط الإسرائيلية على عرفات شريكهم الرئيسي في عملية التسوية يتمثل في أن العمليات وضعت اتفاقات أوسلو موضع اختبار المجتمع الإسرائيلي "فإذا لم يهدم عرفات بنية الإرهاب فستنهدم بنية تأييدنا لهذه الاتفاقيات"[٢٠].

ويقول أجمعون في المقابلة المشار إليها آنفاً: "إذا عجزت السلطة عن وقف الهجمات فإنه يمكننا (الإسرائيليون) إعادة العجلة إلى الوراء والقيام بالسيطرة على المناطق التابعة لسيطرتها وعندها تتحول السلطة إلى مجرد

إدارة إسمية تسيطر على مساحة صغيرة جداً بصلاحيات محدودة جداً"[٢١].

وكانت السلطة الفلسطينية قد استقبلت الرسالة مبكراً إذا شنت فور انتشار نبأ هجومي القدس وعسقلان في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٩٦ حملة اعتقالات في قطاع غزة طالت نحو ٥٠ من نشطاء حركة "حماس"[٢٢] واستمرت الاعتقالات في تلك المرحلة حتى بلغ عدد المعتقلين ١٨٠ فلسطينياً في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٦.

وكان المؤشر الأبرز على التحول في موقف السلطة تحرك أجهزتها للسيطرة على المساجد التي اعتبرت على الدوام مراكز التجنيد والتثقيف الأساسية لحركة "حماس"، وفي هذا الإطار عمدت السلطة إلى وضع المساجد تحت سيطرة إدارة الأوقاف التابعة لها، وأعلن خالد القدرة مدعي عام السلطة أن المساجد "ليست مجالاً لنفوذ أحد"[٢٣].

وفي المرحلة الثانية من محاولات السلطة السيطرة على المساجد في مناطقها عمدت أجهزة السلطة إلى تعيين أئمة تابعين للسلطة بدلاً من أولئك المشتبه بتعاطفهم مع حركة "حماس".

وفي سياق المرحلة التالية من الحملة والتي بدأت عقب هجوم القدس الثاني شنت السلطة حملة اعتقالات واسعة وعشوائية خلافاً للتوجه السابق باعتقال المشتبه بعلاقتهم بالجهاز العسكري للحركة، وحسب تقديرات حركة "حماس" فإن الاعتقالات طالت أكثر من ألف فلسطيني[٢٤] على خلفية الاشتباه بعلاقتهم بالحركة، وكان من بين المعتقلين متحدثين باسم الحركة شاركوا في حوارات مع السلطة مثل الدكتور

محمود الزهار الذي دعا قبل اعتقاله نشطاء الجهاز العسكري للحركة إلى وقف هجماتهم ضد الإسرائيليين، والشيخ سيد أبو مسامح.

وفي أعنف تعهدات يطلقها عرفات منذ تسلمه السلطة في مناطق الحكم الذاتي من الإسرائيليين قال سنحارب "الإرهاب" سوياً مع إسرائيل (..) هنا وفي الخارج (!!)، يجب العمل مع الإسرائيليين على تدمير البنية الأساسية للإرهاب واقتلاعه من جذوره"[٢٥].

على الصعيد الإعلامي عملت السلطة في البداية على توجيه اتهامات لحركة "حماس" بالتعاون مع قوى اليمين الإسرائيلي المتشدد المعارض لاتفاقات التسوية بين منظمة التحرير وحكومة حزب العمل، وأعلن نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة "إن متطرفين إسرائيليين ساعدوا الانتحاريين على تنفيذ الهجمات في القدس"[٢٦] غير أن عدم تجاوب الإسرائيليين مع هذه الطروحات بل وتوجيه انتقادات علنية لها من قبل مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية من بينهم إيهود باراك وزير الخارجية الذي طالب عرفات بالكف عن إطلاق هذه الاتهامات بسبب عدم وجود أدلة عليها دفع عرفات إلى توجيه أصابع الإتهام لإيران في وقت لاحق[٢٧].

(٢) الدوافع الإسرائيلية والظروف التي أحاطت بالحملة

أ- الوضع الانتخابي في إسرائيل:

بعد سلسلة العمليات التي نفذتها حركة حماس في شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس عام ١٩٩٦ بدا ميزان الصراع الانتخابي يميل نحو كفة بنيامين نتنياهو، حيث عاد المتظاهرون الإسرائيليون إلى الشوارع مجدداً للاحتجاج على سياسة بيريس وحكومته بعد أن كانوا أخلوها منذ

اغتيال رابين، فيما أعلن ٤٥٪ من الإسرائيليين معارضتهم لعملية السلام، وقال ١٠٪ آخرون إنهم لم يبلوروا رأياً بعد[٢٨]، وهي نتائج تشير إلى انكماش سريع وحاد في نسب مؤيدي عملية السلام بين الإسرائيليين.

وقد انعكس الموقف الجديد ومشاهد الجثث المتفحمة في الحافلات والشوارع سلباً على موقف الناخبين اليهود من حزب العمل ومرشحه لانتخابات رئاسة الحكومة.

في أعقاب الهجمات بدا الوضع الانتخابي لبيريس- المعروف في أوساط الإسرائيليين كرجل سياسة يجيد الحديث لا كعسكري متمرس قادر على مواجه الأخطار الأمنية وإشباع نهم الإسرائيليين للأمن المستند إلى قوة الساعد والسلاح- حرجاً، مما أثر على قراراته الميدانية باتجاه الحرب المعلنة ضد حركة "حماس".

ب- حجم العمليات وتتابعها الزمني

لقد كان لحجم العمليات وعدد القتلى الذي بلغ ٦٠ قتيلاً سقطوا خلال أسبوع واحد وهي كثافة أثارت قلق الإسرائيليين كثيراً دور آخر في التأثير على حجم القرارات وشدتها[٢٩].

لقد وضعت سلسلة الهجمات بيريس أمام تحديين رئيسيين الأول خارجي والثاني داخلي؛ خارجياً أثبتت عمليتي القدس الثانية وتل أبيب قدرة المقاومة الفلسطينية على الرد على إجراءات السلطة الإسرائيلية كون الهجومين جاءا في ظل الإغلاق الشامل الذي فرضته إسرائيل على الأراضي العربية في الضفة والقطاع، وجميع الإجراءات الأمنية الأخرى التي أعلنتها السلطات الإسرائيلية، أما داخلياً فقد كان بيريس يتعرض

لضغوط شديدة تطالبه بدفع ثمن سياسي وشخصي في أعقاب موجة العمليات[٣٠].

(٣) ردود الفعل على الحملة ضد حركة "حماس"

بشكل عام تمحورت ردود الفعل حول تأييد الإجراءات الإسرائيلية ضد حركة "حماس"، بل وإظهار الاستعداد للمشاركة في الحملة، إذ أعلنت الولايات المتحدة مساندتها الكاملة لإسرائيل سياسياً وعسكرياً وهو ما تجلى في عقد قمة شرم الشيخ وزيارة كلينتون اللاحقة لإسرائيل، وعسكرياً لتقديم مساعدات فنية بلغت قيمتها ٢٠ مليون دولار وخبراء لتدريب الإسرائيليين على استخدام معدات متطورة لكشف المتفجرات[٣١].

من جانبها أعلنت الحكومة البريطانية على لسان نائب رئيس الحكومة مايكل هزلتاين أنها "تراقب بانتباه كلي وضع نشطاء حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في المملكة المتحدة"، مؤكداً أن حكومته مستعدة "لإجراء تحقيق قاسي إذا لزم الأمر، حول أدنى برهان على وجود نشاطات إجرامية، إذ إنه من غير المشروع لأي كان في هذا البلد دعم العمليات الإرهابية في الخارج"[٣٢]، وقد جاءت تصريحات هزلتاين في أعقاب اتهامات وجهتها إسرائيل بشكل غير رسمي لبريطانيا.

وفي باريس أعلن ألن جوبيه رئيس الوزراء الفرنسي أن بلاده تعتزم تقديم "الدعم المعنوي والدبلوماسي إلى صانعي السلام الإسرائيلي والفلسطيني"، وقال جوبيه "يجب أن نقدم الدعم المعنوي والدبلوماسي والمادي إلى الذين اختاروا الاستمرار على طريق السلام الصعب"[٣٣]، وقد شارك الرئيس الفرنسي جاك شيراك في مؤتمر شرم الشيخ الذي اعتبر دعماً دبلوماسياً

لبيريس لتمكينه من اجتياز عقبة الانتخابات الإسرائيلية.

عربياً تأثرت المواقف العربية من الحملة بالموقف من مسيرة السلام ومدى الارتباط السياسي بجهود التسوية، فيما غاب عن المشهد العربي عنصر التضامن مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وحقه في الدفاع عن مفاهيم ظلت سنوات طويلة محوراً للتحرك الفلسطيني والعربي في الصراع مع الدولة العبرية ومشروعها في المنطقة العربية.

إن مراقبة ردود الفعل العربية تجاه الحملة والممارسات الإسرائيلية كفيل بكشف حجم التغيير الذي طرأ على المفاهيم والمنطلقات السياسية في المنطقة جراء عملية السلام، إذ تراجعت كل المفاهيم والأسس المرتبطة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته لصالح مفاهيم مستقبل عملية السلام والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها أو المستندة عليها.

الحملة الإسرائيلية ضد منظمة "حزب الله"

في الحادي عشر من شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٦ صعّدت القوات الإسرائيلية اعتداءاتها على الأراضي اللبنانية مستخدمة الطائرات الحربية والمروحيات والمدفعية الثقيلة في أعنف حملة تشنها ضد قوى المقاومة اللبنانية خلال السنوات الثلاث الماضية، وقد تواصلت الاعتداءات الإسرائيلية وامتدت من الشريط المحتل من الجنوب اللبناني حتى العاصمة اللبنانية بيروت مروراً بمناطق صور وصيدا والنبطية وإقليم التفاح والقرى المحيط بها، على مدار ستة عشر يوماً في حملة عدوانية أطلق عليها الإعلام الإسرائيلي اسم "عناقيد الغضب".

وقد تشكلت الحملة امتداداً للتحركات الإسرائيلية الرامية لضرب منظمات المقاومة العربية الناشطة عسكرياً ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهي تحركات

أخذت صيغاً متعددة ومتشعبة تلتقي عند نقطة واحدة هي حرب المقاومة العربية في لبنان وفلسطين باعتبارها حجر عثرة أساسي في إنجاز المشروع الصهيوني المدعوم أمريكياً في المنطقة.

(١) برنامج الحملة ووسائلها:

يمكن تقسيم برنامج الحملة الإسرائيلية ضد منظمة حزب الله اللبنانية والتي امتدت لتطال الدولة اللبنانية ومؤسساتها الرسمية على النحو التالي:

أ- إجراءات إعلامية

يلاحظ جملة من عوامل التوحد بين الإجراءات الإعلامية التي استخدمها الإسرائيليون في نطاق حملتهم ضد منظمة حزب الله وتلك التي تم استخدامها في سياق الحملة ضد حركة "حماس"، إذ أصر الإسرائيليون طوال الحملة وقبل بدئها على أنهم يتحركون للدفاع عن أمن المدنيين اليهود في المستعمرات الشمالية، ورفع هؤلاء شعارات من قبيل أن الهدوء لن يستتب في بيروت وصور وصيدا ما لم يستتب في كريات شمونة ونهاريا، وذلك للتغطية على أن الاحتلال الإسرائيلي وممارسات قواته في

* التسمية مستوحاة من فصل في سفر النبي أشعيا وتحديداً الفصل ٢٦ الذي يعفى الخلفية اليهودية من تحمل تبعة الجرائم التي تقترفها لأن الرب "يخرج من مكانه ليعاقب إثم سكان الأرض، فتكشف الأرض عن دمائها ولا تعود تستتر قتلاها (..) فيَّ ذلك اليوم غنوا لكرمتي اللذيذة أنا الرب حارسها (..) لا غضب في فمن قاومني بالحسك والشوك أهجم عليه بالقتال وأحرقهم جميعاً وإلا فليتمسك بملجئي وليعمل معي سلماً ويسالمني".

وكذلك تحمل نفس التسمية دلالات لدى الأمريكيين من خلال رواية الكاتب الأمريكي المعروف جون شتاينبك التي تحمل اسم "عناقيد الغضب"، وهي رواية تحمل رسالة مفادها أن الإسرائيليين الذين يناظرون أبناء عائلة أمريكية مهاجرة في الرواية لم يعودوا قادرين على تحمل التهدئة الأمريكية (الولايات المتحدة تناظر الأم في الرواية) لأن واقع "التطرف" يمنعهم من التقدم باتجاه الهدف المرسوم وهو السلام دون اللجوء لوسائل غير اعتيادية وهي هنا الحرب.

لبنان ضد المدنيين اللبنانيين كانت السبب المباشر لتصعيد أعمال المقاومة ضد المستعمرات اليهودية الشمالية في فلسطين المحتلة.

أما المحور الثاني الذي تحرك عليه الإسرائيليون في نطاق الحملة فكان العمل على إظهار منظمة حزب الله كتنظيم يتحرك لتلبية الرغبات والأهداف الإيرانية لا كحركة لبنانية تعمل ضد الاحتلال، ولتحقيق هذه الغاية سعى الإسرائيليون إلى اتهام إيران بالوقوف وراء العمليات المسلحة التي يشنها حزب الله ضد قوات الاحتلال.

وقد استمرت الحملة الإعلامية لاحقاً غير أنها ركزت على محور فصل حزب الله عن محيطه اللبناني حيث دعا الإسرائيليون المواطنين اللبنانيين إلى تجنب الاقتراب من مقار وقواعد ومعسكرات وحتى قادة المنظمة اللبنانية[٣٤]، وكانت تلك الدعوة بمثابة رسالة ضمنية مفادها أن نشاط الحزب ضد الإسرائيليين هو الذي جلب الخراب والدمار على الدولة اللبنانية وشعبها، وقد تكررت هذه الرسالة وشملت حتى جنود الجيش اللبناني، الذي قال الإسرائيليون إنهم غير معنيين بالدخول في صدام معه.

ب- إجراءات سياسية

في سياق التحضير للحملة واصل الإسرائيليون الحديث عن ضرورة تحرك الحكومتين اللبنانية والسورية "لكبح جماح" حزب الله، وأعلن ايهود براك أن "على الحكومة اللبنانية أن تحل البنية العسكرية لحزب الله، لأنها تتحمل مسؤولية ذلك"[٣٥]، فيما أعلن أوري أور نائب وزير الدفاع أن "إسرائيل ستمارس ضغوطاً على الحكومة اللبنانية لكبح جماح حزب الله"، مشدداً على أن "حكومة لبنان يجب أن تعلم أن عليها تحمل مسؤوليتها بشكل أكبر في جنوب لبنان"، واستطرد يقول إنه يتحدث عن "عمل يوضح للحكومة اللبنانية أنها مسؤولة عن حياة مدنييها"[٣٦] وفي

سياق حديثه أعلن أور أن سوريا أيضاً تتحمل مسؤولية ما يجري، وقال "يجب أن تفهم سوريا أنها إذا أرادت البقاء مرتاحة في لبنان كما هي اليوم فلا يمكنها السماح لحزب الله بالعمل بحرية".

جـ- إجراءات عسكرية:

بدأ الطيران الإسرائيلي طلعاته ضد الأراضي اللبنانية في شهر شباط/ فبراير ١٩٩٦، حيث أطلقت طائرة إسرائيلية ليلة ٢٢ شباط/ فبراير ثلاثة صواريخ جو- أرض باتجاه مواقع في سليتا وجبل صافي في إقليم التفاح، فيما قصفت مدفعية الاحتلال المتمركزة في الدبشة أطراف قرى كفر رمان حبوش النبطية الفوقا، وثكنة مهجورة للجيش اللبناني في النبطية ومحيط قصر غندور(٣٧).

وتصاعدت الغارات في الحادي عشر من نيسان/ إبريل في إطار الحملة المكثفة التي استمرت حتى توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة اللبنانية وإسرائيل بعد أسبوعين من تصاعد الغارات.

وقد سجلت إحصائيتان إسرائيليتان إطلاق ١٥٠, ١٥ قذيفة بالتحديد معظمها من عياري ١٧٥-١٥٥ملم وألف صاروخ جو- أرض ضد أهداف لبنانية في الفترة من ١١-٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٦(٣٨) أي بمعدل يتجاوز ١١٦٥ قذيفة ٧٧ صاروخاً يوميا.

وسجلت أوساط غربية في ١٧ نيسان/ أبريل أي بعد نحو أسبوع من بدء الغارات المكثفة قيام الطيران الإسرائيلي بشن ألف غارة جوية شارك في بعضها قائد سلاح الجو الإسرائيلي هيرتسل بودينغر بنفسه(٣٩) مستخدماً طائرة أمريكية مقاتلة من طراز إف-١٦.

وقد لجأ الجيش الإسرائيلي إلى غارات جوية مكثفة في الحملة، وتجنب بيريس زج رجاله في مواجهة مقاتلي حزب الله المتمرسين في وسائل حروب العصابات، وفضل اللجوء إلى سلاح الجو والمدفعية لضرب منشآت اقتصادية وتهجير جماعي للمدنيين.

وتضمنت حملة بيريس ضد لبنان ومنظمة حزب الله استخدام صواريخ مضادة للأفراد مطورة.

مذبحة قانا

لقد كان بيريس قادراً على تمرير حملته العدوانية ضد لبنان أمام الرأي العام الإسرائيلي وتبريرها أمام المجتمع الدولي لولا قصف ملجأ للاجئين المدنيين في مقر الكتيبة الفيجية المرابطة قرب قرية قانا.

لقد أدى قصف الملجأ الذي كان يؤوي نحو خمسمائة لبنانياً معظمهم من الأطفال والشيوخ والنساء المهجرين بسبب الغارات الإسرائيلية من قراهم القريبة ممن عجزوا عن الوصول إلى بيروت إلى قتل نحو ١٠٩ مدنيين لبنانيين وإصابة ١١٦ آخرين بجروح جراح معظمهم خطيرة، وقد استخدمت القوات الإسرائيلية ما بين ٥ إلى ٦ قذائف متطورة مصممة للانفجار فوق الهدف لإحداث أكبر عدد ممكن من الإصابات في قصف الملجأ الذي أثبتت التحقيقات الدولية أن القوات الإسرائيلية قصفته عن عمد.

ويمكن قراءة التفكير الإسرائيلي من قصف الملجأ من خلال ملاحظة تقدير الاستخبارات العسكرية والطاقم العسكري المشرف على الاعتداءات، حيث يقول التقدير "إن ممارسة الضغط على المواطنين اللبنانيين (...) سيؤدي عملياً إلى ممارسة ضغط شامل وكلي؛ الأول يمارسه سكان

الجنوب على الحكومة اللبنانية، والثاني تمارسه الحكومة اللبنانية على سوريا والثالث تمارسه سوريا على حزب الله، وعندها تضطر منظمة حزب الله لوقف إطلاق النار ثم الموافقة على التوصل إلى اتفاقية تفاهم حديثه"[٤٠].

أهداف الحملة الإسرائيلية على حركة "حماس" ومنظمة "حزب الله"

(١) أهداف الحملة الإسرائيلية على حركة "حماس"

عند الحديث عن الأهداف التي سعى الإسرائيليون إلى تحقيقها من خلال حملتهم على حركة "حماس" وهي الحملة "الأعنف" منذ نشأة الحركة، يلاحظ الخلط بين ثلاثة أطر تختلف في درجة تأثيرها ودورها في تقييم نتائج الحملة، غير أنها تشكل في مجموعها خليطاً متراكباً يصعب فصل عناصره أحياناً لدى صانع القرار، إذ تتداخل الدوافع الآنية السابقة لاتخاذ القرار مع الأهداف الرئيسية للحملة، وكذلك مع أهداف تستجد خلالها.

وقد تمت الإشارة سابقاً إلى دوافع الحملة، وهي مجموعة الدوافع الخاصة أو العامة المتأثرة بضغط اللحظة الراهنة وتأثيرها على متخذ القرار وصانعه في حين يمكن ملاحظة الأهداف الرئيسية والآنية المتجددة على النحو التالي:

أولاً: الأهداف الرئيسية

أ- ضرب البنية التحتية والتنظيمية وتفكيك الخلايا العسكرية لحركة "حماس"

لقد تميزت الحملة الإسرائيلية ضد حركة "حماس" باتساعها من ناحية الوسائل والجغرافيا.

وحاول الإسرائيليون تطبيق شعارهم «اجتثاث حركة حماس» من جذورها[٤١] عن طريق توجيه سلسلة ضربات قاسية لكل أجهزة الحركة وكل ما يشتبه بأن له علاقة فيها وفي كل أماكن تواجد الحركة مع حصارها إعلامياً وسياسياً[٤٢].

ب- توجيه الأنظار إلى إيران على أنها الراعي الرسمي "للإرهاب" المعلن ضد إسرائيل

وقد حاول الإسرائيليون الزج باسم إيران[٤٣] في سياق محاولة إغراء الولايات المتحدة أكثر بتأييد الإجراءات الإسرائيلية عبر ربط هجمات المقاومة ضد الاحتلال بنظرية "الزحف الأخضر" الذي يهدد مستقبل الحياة الغربية، وكذلك إقناع الأميركيين والأوروبيين وحتى العرب بأن سبب استمرار المقاومة هو "أطماع إيران الإقليمية ومشاريعها لتصدير الثورة" وليس في الاحتلال وظلم الاتفاقات مما يعني أن الحل يكمن في تغيير إيران ونظامها الحاكم وليس في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

جـ- تعزيز سلطة الحكم الذاتي وإظهارها بمظهر المقاوم "للإرهاب"

فقد مارس الإسرائيليون ضغوطاً على سلطة الحكم الذاتي من أجل شن حرب بلا هوادة ضد المنظمات الفلسطينية، وحدد بيريس ثلاثة شروط قال إن عرفات ملزم بالامتثال لها وهي:

(١) اعتبار حركتي "حماس" والجهاد خارجتين عن القانون.

(٢) تجريد مقاتلي الحركتين من السلاح.

(٣) اعتقال زعماء المنظمات "الإرهابية".

ولعل بيريس أراد من خلال ضغوطه إقناع الإسرائيليين بجدوى

الاتفاقات التي توصل إليها مع السلطة، عبر دفعها لممارسة دور الشريك في الحرب ضد المقاومة، ومن ناحية ثانية وضع حركة "حماس" أمام خيارين: إما الدخول في صدام مع السلطة وتشتيت جهودها بدلاً من تركزها ضد الاحتلال، وإما تجنب الصدام وتحمل ضربات السلطة القاسية وهو ما يعني إضعافها لاحقاً، لصالح السلطة ومشروعها السياسي في الشارع الفلسطيني.

د- منع حزب الليكود من استثمار الهجمات لصالحه سياسياً

أدرك بيريس أن الليكود الذي كان يستعد لبدء الحملة الإنتخابية سيلعب بمهارة على وتر الأمن الحساس في نفوس الإسرائيليين، وهو إدراك عبر عنه بتبني الإجراءات الأوسع والأشمل والأعنف ضد حركة "حماس" في محاولة لسحب البساط من تحت أقدام الليكود وزعيمه نتنياهو وحرمانهم من الظهور كحماة للأمن الإسرائيلي.

هـ- الحصول على شرعية عربية ودولية لضرب المقاومة

لقد ظهر مسعى الإسرائيليين لضم العالم إلى حملتهم في قمة شرم الشيخ، حيث عمدوا إلى تشجيع الولايات المتحدة على عقد مؤتمر دولي لمكافحة "الإرهاب"، وهو ما نجحوا في تحقيقه خلال الأسابيع الأولى من حملتهم.

ثانياً: أهداف متجددة

وهي أهداف استجدت خلال الحملة، وجاءت نتيجة تفاعل الأحداث مع الإجراءات الإسرائيلية، كما أنها لم تكن بالضرورة أمراً مطلوباً بشدة لدى الإسرائيليين، وإنما حاول هؤلاء استثمار التطورات

لتحقيقها ويمكن في هذا السياق ذكر التالي:

أ- إضعاف البنية الاقتصادية للشعب الفلسطيني

رغم فشل الطوق الأمني في منع الهجمات، وتزايد الآثار السلبية الناجمة عن استمراره فإن الإسرائيليين أصروا على مواصلته مما يعزز الاعتقاد باستهداف البنية الاقتصادية للضفة الغربية والقطاع، حيث "أدى الحصار إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الناتج القومي الإجمالي بشكل حاد، وتدني نصيب الفرد الفلسطيني منهما، وتراجعت بذلك مستويات المعيشة، وارتفعت معدلات البطالة، وأصبحت جيوب الفقر في قطاع غزة والضفة الغربية ظاهرة متزايدة الاتساع"(٤٤).

ب- استعادة الأجهزة الأمنية هيبتها في الشارع الإسرائيلي

تبدو المؤسسات الأمنية والعسكرية "ذات قدسية" في إسرائيل في نفوس الشعب، لذا فقد سعت المؤسسة الأمنية والعسكرية إلى استعادة ثقة الجماهير الإسرائيلية في أعقاب الهجمات عبر استعراض المعلومات المتوفرة لديها عن منفذي الهجمات.

(٢) أهداف الحملة الإسرائيلية على منظمة حزب الله

تتكرر نفس الملاحظة في الخلط بين الدوافع الآنية والأهداف بشقيها، ويبدي عدد كبير من المحللين رغبة بوضع كل الاحتمالات التي يمكن أن تتمخض عنها الحملة في إطار الأهداف المرسومة بينما تشير اتجاهات الأحداث وحركتها إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي ومجموعته الوزارية لم تكن قد حددت بوضوح كامل ما تريد تحقيقه من خلال الحملات، وخاصة في حالة الحملة ضد منظمة حزب الله، إلا أنه يمكن فرز الأهداف الأساسية للحملة عن تلك المستجدة خلالها على النحو التالي:

أولاً: أهداف أساسية

(أ) ضرب البنية التحتية لحزب الله

يتمتع حزب الله بتأييد شعبي كبير وسط السكان الشيعة وقطاعات من السنة في لبنان، ويحظى الحزب بتمثيل برلماني، يجعله جزءاً فاعلاً في المعادلة السياسية اللبنانية، كما يتمتع بتأييد سوري وإيراني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ويتمتع الحزب بقدرات عسكرية منظمة تجعله قادراً على خوض حرب استنزاف ضد إسرائيل في الجنوب اللبناني.

ويرى زئيف شيف المحلل العسكري الإسرائيلي أن الاعتداءات الإسرائيلية ضد لبنان كانت "حرباً لاستئصال دقيق لحزب الله، وتأكيد الدور الأمني للشريط المحتل، وجعله حائطاً أمنياً لإسرائيل وقواتها"(٤٥).

إن تتحقيق هدف كهذا كان من شأنه وضع حد لنشاط حزب الله العسكري وتهدئة جبهة الشمال وحرمان سوريا ولبنان من ورقة رئيسية في المحادثات قادرة على إسناد الموقف السياسي.

(ب) تعديل اتفاق تموز

لئن كان ضرب البنية التحتية لمنظمة حزب الله هدفاً عكسرياً للحملة الإسرائيلية فإن بيريس حاول من خلال حملته ضد لبنان إدخال تعديلات جوهرية على تفاهم تموز، إذ لاحظ الإسرائيليون أن التفاهم الذي أمكن التوصل إليه في أعقاب عملية "تصفية الحساب" الإسرائيلية في تموز/ يوليو ١٩٩٣ والذي يقضي بتجنب استهداف المدنيين في العمليات العسكرية بين الجانبين منح السوريين وحزب الله هامش ضغط عسكري في المناطق المحتلة من جنوب لبنان.

لقد كان من بين أهداف بيريس في الحملة إدخال تعديلات على

تفاهم تموز تشمل منع الحزب من استهداف جنود الاحتلال في عمليات داخل الشريط المحتل، وهو هدف لو تحقيق لكان مكسباً إسرائيلياً[٤٦] من شأنه تخفيف درجة التوتر في الشريط، ووقف النزيف البشري في ميليشيا جيش لبنان الجنوبي المرتبطة بإسرائيل والآخذة بالانهيار تحت وطأة هجمات حزب الله، إلى جانب تقليص الخسائر العسكرية الإسرائيلية.

ثانياً: أهداف متجددة

يرى الدكتور طلال عتريسي أن "التجربة الإسرائيلية في العدوان على لبنان غالباً ما تفتح شهية القرار الإرائيلي لتجعله يتمدد إلى أهداف أخرى عبر المزيد من استخدام العنف طمعاً في المزيد من المكاسب السياسية أو الشروط التي تقيد الأطراف المواجهة له"[٤٧].

ويمكن ملاحظة جملة من الأهداف المتجددة التي فتحت لها شهية صانع القرار الإسرائيلي خلال الحملة ضد لبنان لعل أبرزها:

(أ) العمل على إدراك الوضع اللبناني الداخلي

من خلال استنزافه اقتصادياً واجتماعياً، وضرب قدرته على تفعيل دوره الاقتصادي في المنطقة، وفق "ترتيبات اقتصادية إقليمية (شرق أوسطية) تتطلع إلى إسقاط الموقع المالي- المصرفي السياحي اللبناني المتميز وسرقة دوره لصالح إسرائيل"[٤٨].

(ب) محو صورة بيريس كسياسي غير قادر على حفظ أمن الدولة

لقد رافقت عقدة النقص بيريس حتى ملصقاته الانتخابية التي حملت صورته عبارة "إسرائيل قوية مع بيريس"، وفي لبنان حاول بيريس أن يمحو صورة الحالم المتردد في أذهان الناخبين اليهود ليضع محلها صورة الزعيم القادر على مواجهة التهديدات وضرب أعداء الدولة والتنقل على جبهات

القتال بين الجنرالات، فالإسرائيليون هم الذين اختاروا توقيت الحملة وخرقوا تفاهم تموز لاستدراج حزب الله ثم الرد على طريقة "عناقيد الغضب" العدوانية في وقت كان يستعد فيه الناخبون الإسرائيليون لاختيار حكومتهم القادمة[٤٩].

(ج) توجيه الأنظار إلى إيران كدولة راعية للإرهاب

لقد سعي بيريس من خلال استثمار الأجواء التي أفرزتها قمة شرم الشيخ إلى تطويق إيران وعزلها عبر تعطيل دورها الإقليمي من خلال ضرب امتداداتها المؤثرة.

(د) تفكيك ارتباط المسارين السوري واللبناني

يعتقد المراقبون أن "العمل لفك الارتباط السوري- اللبناني يظل هدفاً في أي نشاط سياسي أو عسكري إسرائيلي- أمريكي"[٥٠].

إذ أن مساعي إسرائيل لإيجاد فجوة بين لبنان وسوريا باعتبار الأخيرة حامية لحزب الله في لبنان، كان من شأنه منح الإسرائيليين فرصة الاستفراد بكل من الجانبين، وإحضار كل منهما إلى مائدة التفاوض من موقع الضعف وتضارب المصالح[٥١]، والاستفراد بلبنان في مفاوضات ثنائية تستطيع إسرائيل فيها فرض شروطها وإملاءاتها عليها مقابل الانسحاب من الشريط المحتل[٥٢] وفق ترتيبات أمنية تحقق الأمن الكامل لشمال إسرائيل وتوفر له المياه.

نتائج الحملات الإسرائيلية

أولاً: نتائج الحملة الإسرائيلية على حركة "حماس" نسبة إلى الأهداف

(١) كان من أهم أهداف إسرائيل في حملتها على حركة "حماس"،

محاولة تدمير بنيتها التحتية وتفكيك بنيتها العسكرية وقد تحقق هذا الهدف جزئياً خصوصاً بعد موجة الاعتقالات الكبيرة في صفوف نشطاء حركة "حماس" والتي شارك فيها الإسرائيليون وسلطة الحكم الذاتي، وفي المقابل يرى الإسرائيليون أنه "بالرغم من الإجراءات الإسرائيلية وإجراءات السلطة الشديدة، إلا أن البنية التحتية للقوة العسكرية الضاربة لمنظمة "حماس" لم يلحقها الأذى بشكل يؤثر على بنيتها"(٥٣).

في المقابل يلاحظ أن هذا الهدف تحقق لاحقاً بشكل جزئي خصوصاً بعد موجة الاعتقالات الكبيرة في صفوف نشطاء الحركة التي شاركت فيها إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي.

(٢) كان عقد مؤتمر شرم الشيخ واحداً من النجاحات الإسرائيلية الكبيرة على الصعيد السياسي في مواجهة حركة "حماس" عقب سلسلة الهجمات الانتحارية التي نفذها مقاتلو الحركة، "فقمة شرم الشيخ كما فهمها وأرادها بيريز تفويضاً دولياً بالقيام بكل الإجراءات لسحق هذا "الإرهاب" وتلقين إيران درساً يخفف من طموحاتها ويحد من دورها ويقيد توجهاتها"(٥٤).

ثانياً: نتائج الحملة الإسرائيلية على منظمة حزب الله بالنسبة للأهداف

يمكن حصر نتائج حملة إسرائيل على حزب الله بما يلي:

(١) كان تدمير البنية التحتية لمنظمة حزب الله وضرب قواعده العسكرية أهم هدف إسرائيلي معلن للهجمة، وذلك للحيلولة بينه وبين استمرار حرب الاستنزاف التي يقودها في الجنوب اللبناني، والتي تشكل ورقة سياسية ضاغطة في يد المفاوض السوري واللبناني، غير أن نتيجة الحملة بعد ستة عشر يوماً من القصف المتواصل كانت فشل إسرائيل في

تحقيق هدفها ولو بشكل جزئي، حيث أن "المقاومة التي أظهرها حزب الله والدعم الداخلي والتعاطف الإقليمي الذي حصل عليه، أضاف رصيداً جديداً إلى قوته، ولاشك أن هذه النقلة النوعية في التعاطف ليست في مصلحة إسرائيل على المدى البعيد"[٥٥]، كما خرج حزب الله دون أذى كبير يذكر، إذ تشير الإحصائيات إلى استشهاد ثلاثة عشر عنصراً من أفراد الحزب، بينما استمرت مدافع الكاتيوشا تطلق صواريخها طيلة أيام الحملة الإسرائيلية، وربما بوتيرة أكبر خلال الأيام الأخيرة مما يشير إلى أن البنية العسكرية لحزب الله ما زالت في أوج قوتها، ولم تتأثر جاهزية قواته.

(٢) حتى أهداف الحملة المتجددة لم تنجح إسرائيل في تحقيقها، إذ سعت من خلال تكثيف عملياتها العدوانية وتوسيع نطاقها الجغرافي إلى خلق فجوة "بين الدولة والشعب، والشعب والمقاومة، والدولة والمقاومة، وسوريا ولبنان (..)، لسوق لبنان على الأقل وسوريا إلى طاولة المفاوضات بموقف أضعف"[٥٦] وهو ما لم تفلح فيه، إذ أدت الاعتداءات الإسرائيلية إلى زيادة الإلتفاف الشعبي حول المقاومة ولم تحاول الدولة الدخول في معركة مع حزب الله نيابة عن إسرائيل، كما عززت هذه الحملة الارتباط السوري- اللبناني.

(٣) كذلك لم تغير الحملة الإسرائيلية نمط التفاهم السابق (تفاهم تموز)، بل كل ما حصلت عليه إسرائيل هو "تفاهم مكتوب هذه المرة، ولكن كونه مكتوباً لم يغير شيئاً كثيراً من الواقع ولن يغير كثيراً من الوقائع في المستقبل"[٥٧].

وفيما فشل الإسرائيليون في إدخال التعديلات المطلوبة على التفاهم نجح اللبنانيون في انتزاع شرعية ضمنية للمقاومة اللبنانية من أطراف دولية وإقليمية.

(٤) لا يبدو أن شمعون بيريس قد استفاد من حملة "عناقيد الغضب" في تدعيم موقفه الانتخابي، بل "أصبح يواجه انتقادات من خصومه تسيئ إلى صورة الجنرال التي أراد أن يظهر فيها من خلال العملية، فالذين أيدوه في بداية العملية لأنه بدأها، أخذوا يهاجمون النتائج التي انتهت إليها"[٥٨].

(٥) كذلك جاءت نتيجة الحملة معاكسة تماماً للهدف الإسرائيلي بعزل سوريا، بل بدت الحملة كهدية أنهت عزلة سوريا في وقت بدا فيه وكأن سورية معزولة عن الإجماع الدولي الذي ظهر في شرم الشيخ، والمفاوضات المعلقة مع إسرائيل[٥٩]، حيث تحولت دمشق خلال العدوان الإسرائيلي إلى محور دبلوماسي فريد من نوعه ارتادها معظم وزراء خارجية الدول الكبرى في أيام معدودة.

(٦) أما إيران أحد استهدافات الحملة الإسرائيلية حيث كانت إسرائيل وما تزال تعتبر "التفاهم الإيراني- السوري مضر بعملية السلام بشكل خاص وللاستقرار في المنطقة باعتبار سوريا تمثل بوابة النفوذ الإيراني في المنطقة وتحديداً في لبنان، لقد أعطت العملية قوة دفع إضافية للتفاهم الإيراني- السوري الذي انتعش مؤخراً"[٦٠].

(٧) في المقابل يلاحظ أن من نتائج الحملة عزل إسرائيل نفسها، ففي الوقت الذي ظهرت فيه إيران وسوريا وكأنهما معزولتان دولياً وإقليمياً بعد قمة شرم الشيخ، أصابت العزلة إسرائيل بعد عناقيد الغضب[٦١].

(٨) وأخيراً فقد كشفت حملة "عناقيد الغضب" الإنحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل وعدائها للعرب، وقد جاءت تصريحات وزير الدفاع الأمركي الذي اعتبر وسط أجواء العدوان أن "إسرائيل قوية ومتفوقة نوعياً

ضمانة للسلام" لتؤكد ذلك وتظهر حقيقة السلام الذي ترعاه وتسعى إليه الولايات المتحدة وإسرائيل.

آثار وانعكاسات الحملات الإسرائيلية

أولاً: الآثار والانعكاسات السياسية على إسرائيل

كان لحملة "عناقيد الغضب" الإسرائيلية في جنوب لبنان آثار وانعكاسات سياسية على المستويين الداخلي والخارجي.

أما انعكاسات العملية على المستوى الداخلي فيمكن إجمالها فيما يلي:

(١) جاءت نتيجة العملية معاكسة لرغبة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيريس الذي حاول أن يظهر قبل الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، بمظهر الرجل المتشدد القادر على الدفاع عن أمن الإسرائيليين القومي والشخصي.

وقد انعكس الفشل الذريع الذي منيت به إسرائيل عموماً، وحزب العمل بزعامة بيريس على وجه الخصوص في تحقيق أهداف الحملة الإسرائيلية على منظمة حزب الله على الشارع السياسي الإسرائيلي، إذ استطاع حزب الليكود تجيير نتيجة العملية لصالحه، بعد أن نجح قادته في الظهور بمظهر الزعماء المتشددين تجاه قضية الأمن.

(٢) أما الشريحة العربية في الشارع الإسرائيلي فقد اتسمت مواقفها بالتردد خلال العملية الإسرائيلية، لكنها مالت بعد مجزرة قانا إلى معارضة الحملة بشكل قوي وتهديد زعيم حزب العمل رئيس الوزراء آنذاك بيريس بعدم التصويت لصالحه في الانتخابات، في وقت لاحق غيرت الأحزاب العربية موقفها بعد انتهاء العملية واقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية، حيث لوحظ من عملية فرز أصوات الناخبين أن نسبة التصويت لدى

العرب بلغت ٩٥٪ من مجمل عدد العرب المسموح لهم بالمشاركة في الانتخابات.

(٣) إن أهم انعكاس على المستوى الإسرائيلي الداخلي والاستراتيجية العسكرية هو إثبات فشل السياسة الإسرائيلية القائمة على محاولة تحقيق أهداف سياسية من خلال الحملات العسكرية، حيث أثبتت نتائج حملة "عناقيد الغضب" أن استخدام القوة ليس دائماً الوسيلة المثلى لتحقيق أهداف إسرائيل السياسية.

أما على الصعيد الخارجي فقد كان لحملة "عناقيد الغضب" انعكاسات وآثار على إسرائيل في الخارج أهمها:

(١) أظهرت الحملة العسكرية على حزب الله ولبنان إسرائيل أمام العالم كدولة إرهابية، فبعد أن أثارت عواطف العالم بعد سلسلة التفجيرات في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٦ ونجحت في حشد تأييد العالم في قمة شرم الشيخ بعد أن تمكنت من تصوير نفسها كضحية للإرهاب، أظهرت حملتها على لبنان وحزب الله مرة أخرى أنها دولة تقوم على الإرهاب في إطار ما يسمى بالأمن.

(٢) على الصعيد الدولية انقسمت المواقف السياسية جراء حملة "عناقيد الغضب" إلى ثلاثة محاور ولم تتوحد كما في حالة الحملة على حركة "حماس".

فعلى المحور الأول: أربكت الاعتداءات الإسرائيلية الإدارة الأمريكية، وقد تسبب ذلك في إحراج الولايات المتحدة ولكنه لم يترجم إلى خطوات عملية في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية، وقد ظهر الانحياز

الأمريكي من خلال تعطيل الولايات المتحدة أي قرار كان يمكن أن يصدر عن مجلس الأمن والجمعية العامة يدين إسرائيل بسبب حملتها على لبنان.

على المحور الثاني: وقفت المجموعة الاوروبية عموماً موقفاً حيادياً خلال الأزمة.

أما المحور الثالث: فتمثل في الموقف الفرنسي الجديد الذي استقل خلال الأزمة عن الدول الغربية، وسعت الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ موقف إيجابي نسبياً، حيث برزت الدبلوماسية الفرنسية طيلة الأزمة كإحدى الأدوات الفعالة التي حاولت لبنان الاستفادة منها.

(٣) انعكست هذه العملية أيضاً على إسرائيل خارجياً نتيجة اكتساب المعارضة العربية للتطبيع والسلام مع إسرائيل شرعية إضافية ومصداقية أكبر، بعد إدانة معظم الدول العربية للحملة الإسرائيلية على لبنان وحزب الله، وظهورها مرةأخرى كدولة معتدية ذات طابع صدامي مع العرب، وكانت عملية السلام والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل واطراف عربية لعبت دوراً في تحرر الدولة العبرية من هذه الصفة الملازمة لها.

(٤) كان للاتفاق أو التفاهم الذي توصلت إليه إسرائيل مع حزب الله ولبنان انعكاس سلبي آخر على إسرائيل، ذلك أن هذا التفاهم لا يختلف جوهرياً عن اتفاق تموز ١٩٩٣، إلا في إعطاء بعض الدول دوراً في المنطقة مثل إيران التي كانت أحد المستجدات على الساحة اللبنانية الرسمية، وفرنسا التي فشلت إسرائيل في منعها من التأثير على مجريات الأحداث في المنطقة إبان الأزمة وهو ما حرم الولايات المتحدة من مواصلة الاستفراد في تحديد المسار السياسي للأحداث.

أعطى التفاهم الجديد حزب الله شرعية جديدة من قبل الدول المشرفة عليه، وذلك للمرة الأولى منذ نشوئه، فالاتفاق الذي أمكن التوصل إليه يعرف حزب الله على أنه منظمة شرعية لها حق المقاومة، وليس إرهابياً كما هو حال التعريف الأمريكي له.

(٥) من جانب آخر جاءت الانعكاسات لصالح إسرائيل في حملتها على "حماس" حيث حصلت إسرائيل على دعم عالمي كبير خصوصا من جانب الولايات المتحدة.

وحصلت إسرائيل لأول مرة على توجهات إيجابية نحوها من قبل معظم الدول العربية، وكسبت جولة مهمة في جعل الدول العربية والإسلامية التي لا تدين العمليات التي تقوم بها "حماس" تظهر وكأنها راضية عن "الإرهاب" وداعمة له.

(٦) كان من انعكاسات مؤتمر شرم الشيخ على إسرائيل في إطار حملتها على "حماس" والقوى الوطنية في فلسطين ولبنان، أن أوجدت مبرراً لتركيا لتوقيع اتفاق عسكري معها بعد هذه العمليات.

ثانياً: الآثار والانعكاسات السياسية على عملية السلام

(١) بالنسبة للحملة الإسرائيلية على "حماس" فقد كان لها انعكاسات مهمة على مسار عملية السلام يمكن إجمالها بالمسارين الفلسطيني- الإسرائيلي، والسوري- الإسرائيلي.

فقد ظهرت هشاشة عملية السلام في المنطقة بعد أن صعّدت حركة "حماس" هجماتها ضد إسرائيل، وقد أفزعت هشاشة العملية إسرائيل

وشركائها في العملية، وقلّص مصداقية العملية وقدرتها على إنهاء الصراع، كما أن العمليات وما تلاها من إجراءات إسرائيلية صعّدت حدة التوتر في المنطقة وقلّصت فرص إحراز تقدم في المسيرة المتعثرة.

إن عمليات "حماس" المتتالية، رغم أنها منحت إسرائيل دعماً عربياً وإقليمياً ودولياً كبيراً خصوصاً بعد مؤتمر شرم الشيخ، إلا أنها شكلت تهديداً كبيراً للأمن الإسرائيلي، في ظل عملية السلام الجارية، خصوصاً بعد إعلان إسرائيل تجميد مفاوضاتها مع سوريا كرد على الدعم السوري للمنظمات الفلسطينية المقيمة في دمشق.

(٢) أما الحملة الإسرائيلية على حزب الله، فقد كان لها انعكاسات سياسية مهمة على عملية السلام بمساراتها المختلفة يمكن إجمالها في التالي:

أ- المسارين السوري- الإسرائيلي، واللبناني- الإسرائيلي

كان للحملة الإسرائيلية على لبنان وحزب الله انعكاسات وآثار سياسية سلبية لإسرائيل تجاه عملية السلام، فقد اتضح من تلك الحملة أن إسرائيل حاولت تسريع وتفعيل عملية السلام المجمدة على المسارين السوري واللبناني لصالحها، من خلال محاولتها استغلال وممارسة ضغط عسكري وسياسي واجتماعي في إطار الحملة، غير أن النتيجة جاءت معاكسة، إذ أدت حملة "عناقيد الغضب" إلى تصليب الموقفين السوري واللبناني تجاه عملية السلام، من خلال الدعم والتأييد والتعاطف الذي أبدته معظم الدول العربية وكثير من دول العالم من ضمنها الاتحاد الأوروبي وفرنسا خصوصاً تجاه سوريا ولبنان، وبالتالي أضحى الموقف الإسرائيلي بعد العملية أضعف منه خلال الأشهر التي سبقت العملية خصوصاً بعد مؤتمر شرم الشيخ فيما ظهرت سوريا التي

رفضت المشاركة ولبنان الذي لم توجه إليه الدعوة كدولتين معزولتين إقليمياً ودولياً ليس من قبل الولايات المتحدة وبقية دول العالم فقط، بل من قبل الدول العربية التي شاركت في المؤتر بفاعلية.

ب- المسار الفلسطيني

وضعت الحملة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية في خانة التحالف مع إسرائيل ضد المصالح العربية، ذلك أن السلطة ارتكبت عدة أخطاء استراتيجية لا يمكن إغفالها، تصب في صالح الإسرائيليين ضد المواقف العربية أهمها:

(١) توقيت انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة للبحث في إلغاء أو تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني ليتوافق مع التوجهات الإسرائيلية.

(٢) جاءت حملة الاعتقالات الواسعة التي شنتها السلطة الفلسطينية، ضد المقاومة الفلسطينية خصوصاً أعضاء حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي، متقاربة في توقيتها مع الحملة العسكرية الإسرائيلية على لبنان، الأمر الذي عزز الموقف الإسرائيلي خلال الحملة، بل ظهرت إسرائيل والسلطة وكأنهما طرفي تحالف وثيق ضد حركات التحرر الوطني في فلسطين ولبنان، بل وضد الدولة اللبنانية أيضا.

(٣) اجتمع ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية مع بيريس، في وقت كانت فيه الحملة على لبنان على أشدها، وقد توصل عرفات وبيريس في ذلك الاجتماع إلى اتفاق على بدء مباحثات المرحلة النهائية في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٦.

جـ- المسار الأردني

لقد أدت الممارسات الإسرائيلية العدوانية ضد لبنان إلى إحراج

السياسة الأردنية الملتزمة بعملية السلام مع إسرائيل، والرامية لإقامة نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط يحتفظ فيه الأردن بموقع متميز ودور إقليمي رئيسي.

د- المسار المصري

أبدت مصر امتعاضها وإدانتها الشديدة للوحشية الإسرائيلية والسياسة المتبعة تجاه البلدان العربية، وقد أضافت الحملة الإسرائيلية رصيداً جديداً للخلافات المصرية- الإسرائيلية حول العديد من القضايا مثل إشكالية السلام البارد أو ضعف التطبيع وأزمة التسلح النووي الإسرائيلي، والدور الإقليمي حيث تسعى كل دولة إلى لعب دور أساسي وجوهري في المنطقة على حساب الدول الأخرى.

ثالثاً: آثار الحملة وانعكاساتها على حركة "حماس"

بعد نحو خمسة أشهر من إعلان الحملة التي فقدت قوة دفعها الذاتي، بات تقييم آثارها على حركة "حماس" ممكناً، ويمكن تقييم آثار الحملة الإسرائيلية على "حماس" كالتالي":

(أ) لم ينجح الإسرائيليون في تدمير البنية التحتية المدنية لحركة "حماس" رغم تضرر مؤسسات الحركة الاجتماعية والصحية والتعليمية بسبب المداهمات والاعتقالات في صفوف العاملين فيها.

(ب) يرى محللون أن الإجراءات الإسرائيلية صبت في مجملها في مصلحة حركة "حماس" وكتائب عز الدين القسام[٦٢]، إذ استفز اتساع الإجراءات وقسوتها قطاعاً واسعاً من العرب والفلسطينيين، فيما دفعت العقوبات الجماعية أعداداً متزايدة من الفلسطينيين إلى رفض الإجراءات الإسرائيلية، وإظهار مزيد من التأييد للحركة.

(ج) أدت حملات الاعتقال الواسعة والتي طالت نحو ستة آلاف من كوادر الحركة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إحداث نوع من خلخلة البنية التنظيمية للحركة.

(د) تزايد حضور الحركة في وسائل الإعلام، في ظل الهجمة العنيفة التي تعرضت لها، مما مكنها- نسبياً- من عرض مواقفها والدفاع عن نفسها في مواجهة الاتهامات وهو ما فشلت إسرائيل في منعه.

(هـ) عربياً لم تتمكن إسرائيل من انتزاع إدانة مباشرة لحركة "حماس"، وهو ما ظهر في القمة العربية في القاهرة التي فرق بيانها الختامي بين الإرهاب وأعمال المقاومة ضد الاحتلال.

(و) أدت ضغوط سلطة الحكم الذاتي المنظمة على فصائل المقاومة إلى تضخيم تباين في المواقف داخل حركة "حماس"، وتحول مجموعة من الشخصيات البارزة في الحركة إلى تبني موقف إعلامي يعارض استمرار العمل العسكري ويطالب بالتفاهم مع السلطة على قاعدة افساح المجال أمام برنامجها السياسي.

وقد بدا واضحاً التباين الذي يصل حدود التناقض بين موقف هؤلاء وموقف قادة الحركة في الضفة الغربية والخارج، غير أن الحركة تمكنت من الحفاظ على تماسك تنظيمي بدرجة معينة حال دون تطور الخلاف إلى انشقاق.

(ز) وفّرت قمة شرم الشيخ حماية سياسية لرئيس السلطة ياسر عرفات في مواجهة القوى الإسلامية، بل إن الحملة الإسرائيلية وما رافقها من تأييد دولي لضرب القوى المعارضة لعملية التسوية كانت المدخل "الشرعي" الواسع الذي اقتحمت منه السلطة بوابة الصراع مع معارضيها السياسيين في الشارع الفلسطيني.

رابعاً: آثار الحملة وانعكاساتها على منظمة حزب الله

بسبب قوة الإجراءات وتعرض المدنيين اللبنانيين للأذى والتناقض في المصالح بين الأطراف العربية والدولية من الحملة، كانت الآثار والانعكاسات الإيجابية على "حزب الله" أكثر عمقاً واتساعاً، ويمكن رصد الانعكاسات على النحو التالي:

أ- تزايد الخلافات العربية- الإسرائيلية

خلال الحملة الإسرائيلية على حركة "حماس" استثمر الإسرائيليون مشاهد وصور قتلى الهجمات المسلحة للظهور بمظهر المضطّهد المظلوم في صراعهم مع الحركة، بينما ظهر العدوان الإسرائيلي واضحاً خلال الحملة ضد منظمة حزب الله مما دفع العرب لإعلان مواقف مضادة للحملة والسياسة الإسرائيلية، وهي مواقف استثمرها دعاة وقف التطبيع العربي مع الدولة العبرية.

ب- توحد المجتمع اللبناني حول المقاومة

لقد تناسى اللبنانيون خلافاتهم السياسية والعقائدية في ظل الهجمات الإسرائيلية لدرجة أن الموارنة خصوم الأمس بالنسبة للبنانيين المسلمين وحلفاء إسرائيل خلال اجتياح بيروت عام ١٩٨٢ تدافعوا لمساعدة المهجرين الشيعة القادمين من الجنوب، حيث فتحوا مدارس الشطر الشرقي من بيروت لاستقبال أفواج المهجرين وجمعوا التبرعات لهم وشاركوا في مهرجانات التضامن مع منظمة "حزب الله"، وهو ما عبّر عنه الكاتب طلال سلمان بالقول "لم يكن حزب الله ممثلاً للبنان واللبنانيين وللعرب والمسلمين كما هو اليوم"(٦٣).

جـ- استمرار هجمات الكاتيوشا

لم تفلح الغارات الجوية الإسرائيلية العنيفة في وقف صواريخ كاتيوشا "حزب الله".

ويؤكد المراقبون أن الحزب اللبناني تمكن من الحفاظ على بنيته العسكرية والاستخبارية سالمة، فيما لم يؤد القصف الإسرائيلي إلى إصابة أي من منصات الصواريخ التي يستخدمها الحزب(٦٤).

خامساً: آثار الحملتين على برنامج المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي

في الحملتين ضد حركة "حماس" ومنظمة "حزب الله" حاولت إسرائيل ضرب شرعية المقاومة ووضعها في خانة "الإرهاب" المدان، والسلوك المتعارض مع التوجهات الإقليمية والدولية لإقامة منطقة هادئة ومستقرة في الشرق الأوسط، إلا أن الحملتين على قسوتهما وحجمهما أفرزتا مجموعة من الآثار لم تكن كلها لصالح إسرائيل فيما يخص برنامج المقاومة من أهمها:

أ- اهتزاز شرعية المقاومة ثم عودة للتوازن

من خلال الأدبيات العربية والغربية التي تناولت الصراع في الفترة القريبة من الهجمات الانتحارية في القدس وعسقلان وتل أبيب يلاحظ أن مفهوم المقاومة ضد الاحتلال لحسم الصراع أو التأثير على مجرياته تعرض لهجموم شرس أدى إلى اهتزاز المفهوم نسبياً، حيث يلاحظ أن حجم الإدانة التي تعرضت لها الهجمات بوصفها موجهة سياسياً ضد عملية السلام ومشروع السلطة الفلسطينية كان كبيراً، واعتبرها كثيرون بمن فيهم دول عربية ليست في حالة سلام مع إسرائيل مثل سوريا والسعودية أعمال عنف مدانة أو تبعث على الأسف(٦٥).

غير أن اتجاه الريح تحول جذرياً خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان حيث تصاعدت الدعوات لاستمرار المقاومة والدفاع عنها في مواجهة محاولات عزلها شعبياً.

ب- تزايد البث الإعلامي والثقافي لتقويض مفاهيم المقاومة

وهي ظاهرة ترافقت مع عمليات حركة "حماس" ومنظمة "حزب الله" في البداية، حيث حاول الإعلام الإسرائيلي وفي مرحلة لاحقة العربي الرسمي التعرض لمفهوم المقاومة باعتباره وسيلة غير مجدية تضع الشعوب العربية أمام استحقاقات أكبر من النتائج المتحصلة من المقاومة.

جـ- تزايد التمسك ببرنامج المقاومة لدى الحركات المستهدفة

لقد شكّل اتفاق وقف إطلاق النار بين "حزب الله" وإسرائيل اعترافاً إسرائيلياً صريحاً بفشل مشروع القضاء على حركات المقاومة[٦٦]، ولم يعد اجتثاث المقاومة كشرط إسرائيلي لاستئناف محادثات السلام مقبولاً، بل أصبح مشروع التسوية وسيلة لإنهاء الصراع ونزع الشرعية عن المقاومة.

الهوامش

١- يهوشع ليفي: "الحرب مع "حماس" سياسية أم دينية" صحيفة معاريف الإسرائيلية ٥ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٢- المصدر السابق.
٣- اللواء ٦ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٤- هآرتس ٥ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٥- نداء الوطن ٤ آذار/ ١٩٩٦.
٦- معاريف ٦ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٧- يديعوت احرونوت ١٥ نيسان/ إبريل ١٩٩٦.
٨- معاريف ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٩٦.
٩- معاريف ٦ آذار/ مارس ١٩٩٦.
١٠- معاريف ٥ آذار/ مارس ١٩٩٦.
١١- هارتس ٥آذار/ مارس ١٩٩٦.
١٢- معاريف ٦آذار/ مارس ١٩٩٦
١٣- نداء الوطن ٦ آذار/ مارس ١٩٩٦.
١٤- المصدر السابق.
١٥- النهار ٥ آذار/ مارس ١٩٩٦.
١٦- تيم وايز: نيويورك تايمز ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٦.
١٧- هارتس ٥آذار/ مارس ١٩٩٦.
١٨- يديعوت احرونوت ٥ آذار/ مارس ١٩٩٦.
١٩- معاريف ٦ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٢٠- شلوم يورشلايمي: "أوقات اللعب" صحيفة معاريف ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩٦.
٢١- يديعوت احرونوت ٥ آذار/ مارس ١٩٩٦.

٢٢- السفير ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩٦.
٢٣- نداء الوطن ٦ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٢٤- مذكرة من حركة "حماس" حول إجراءات السلطة وزعت في آيار/ مايو ١٩٩٦.
٢٥- الشرق الأوسط ٥ أذار/ مارس ١٩٩٦.
٢٦- نداء الوطن ٥ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٢٧- نداء الوطن ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٢٨- نداء الوطن ٦ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٢٩- يديعوت احرونوت ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩٦.
٣٠- هآرتس ٥ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٣١- يديعوت احرونوت ٥ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٣٢- الأنوار ٦ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٣٣- نداء الوطن ٦ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٣٤- السفير ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.
٣٥- الشرق ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٣٦- السفير ١١ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.
٣٧- اللواء ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩٦.
٣٨- النهار ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.
٣٩- السفير ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.
٤٠- هآرتس ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.
٤١- نداء الوطن ٤ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٤٢- الشرق ٤آذار/ مارس ١٩٩٦.
٤٣- اللواء اللبنانية ٦ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٤٤- آثار الحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصاد والتشغيل في فلسطين:

تقرير خاص قدمته وزارة العمل في السلطة الفلسطينية نظمة العمل العربية آآيار/ مايو ١٩٩٦.
٤٥- هآرتس ١٠ نيسان/ أبريل ,١٩٩٦
٤٦- السفير ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.
٤٧- السفير ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.
٤٨- السفير ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.
٤٩- الاتحاد ٢١ نيسان/ أبريل ,١٩٩٦
٥٠- الشرق الأوسط ٣ أيار/ مايو ١٩٩٦.
٥١- السفير ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.
٥٢- الأهرام ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.
٥٣- معاريف ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٩٦.
٥٤- أسعد حيدر، الحياة ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.
٥٥- ياسين مجيد، مجلة العالم (لندن) العدد ٥٤٢، أيار/ مايو ١٩٩٦.
٥٦- أسعد حيدر، مصدر سابق.
٥٧- عوني صادق، صحيفة الشرق الأوسط ٣ أيار/ مايو ١٩٩٦.
٥٨- عوني صادق، المصدر السابق.
٥٩- أسعد حيدر مصدر سابق.
٦٠- ياسين مجيد، مجلة العالم، أيار/ مايو ١٩٩٦، العدد ٥٤٢.
٦١- المصدر السابق.
٦٢- الحياة ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٦٣- السفير ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.
٦٤- الحياة ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.
٦٥- الحياة ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٦.
٦٦- الحياة ٣ أيار/ مايو ١٩٩٦.

الأزمة الجزائرية: الحلقة المفرغة

د. وليد عبد الحي*

ككل ظاهرة اجتماعية، يصعب رد الأزمة الجزائرية المعاصرة إلى سبب واحد أو القول أنها نتاج فترة زمنية معينة، فهي مزيج عناصر تراكمت قبل وبعد الاستقلال، وبتفاعل واضح بين أبعاد خارجية وداخلية، إلا أنه يمكن إيجاز أبعاد هذه الأزمة في الآتي:

١- ضعف مفهوم الدولة والسلطة والقانون في الذهن الجزائري

وهو ما يمكن رده إلى عدم تبلور كيانية جزائرية واضحة عبر التاريخ، مما جعلها "في طور التكوين"؛ فالسلطة كرمز تختفي في الأدب والأسطورة والأغنية ورسوم الطاسيلي، وهذا يستدعي الغوص في انثربولوجيا المجتمع وتفكيك منظومته المعرفية لتفسير سر ضعف المفهوم لديه.

ودون أن ننفي أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يمكن رصد ضعف مفهوم السلطة لدى الجزائريين من خلال جملة من المظاهر منها أن نسبة الإضرابات في الجزائر تعد الأعلى في العالم، إذ نفذ الجزائريون ١٤٦٠ إضراباً عام ١٩٩٢، كما أن نسبة الطلاق في الجزائر تعد الأعلى في العالم العربي، فيما تعتبر نسبة التغيب عن العمل بين الجزائريين عالية إلى حد بعيد.

---

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك الأردنية- متخصص في دراسة التحولات وخبير في الشؤون الجزائرية.

إن نسبة المؤشرات على ضعف مفهوم السلطة في المنظومة المعرفية يتجسد في التمترس المجتمعي حول سلطات أخرى كالقبيلة، أو الزاوية الدينية، أو الجهوية (الإقليمية)... إلخ.

٢- الصراع اللغوي وتحديد الهوية القومية للمجتمع

إذ تدل مراجعية الدساتير والمواثيق الجزائرية (١٩٦٤، ١٩٧٦، ١٩٨٩) على تغير مستمر في وصف المجتمع الجزائري؛ فهو أحياناً شعب، وأحياناً أمة، وأحياناً عربي، وأحياناً مسلم، وأحياناً عربي مسلم، وأحياناً عربي مسلم أفريقي، وأخيراً عربي مسلم أفريقي متوسطي وغير منحاز (وترد هذه الأوصاف في جملة واحدة في كل مرة).

ويتمحور هذا التباين حول قضية اللغة، فالمجلس الاستشاري في فترة حكم الرئيس محمد بوضياف اتخذ قراراً بوقف تعليم اللغة العربية، ثم اتخذ قراراً قبيل الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٥ باعتبار اللغة الأمازيغية (البربرية) لغة رسمية.

إلى جانب ذلك فإن ٦٤ ٪ من الصحف الجزائرية مكتوبة بالفرنسية، و ٨٦٪ من الأفلام التلفزيونية مدبلجة باللغة الفرنسية دون ترجمة على الشاشة، كما أن ٨٥ ٪ من كتب المكتبات البلدية في الجزائر بالفرنسية.

٣- الأزمة الاقتصادية

وتظهر الأزمة الاقتصادية كعامل مهم للأزمة في الأبعاد التالية:

أ- الزيادة السكانية: حيث تضاعف عدد سكان الجزائر منذ العام ١٩٦٢ وحتى الآن ثلاث مرات تقريبا، وهي نسبة تعادل ثلاث مرات نسبة الزيادة السكانية في فرنسا منذ إندلاع الثورة الفرنسية.

ب- ارتفاع نسبة البطالة إلى ٣٥٪ نتيجة فشل الخطط الاقتصادية.

جـ- الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة: حيث تشكل عدد ساعات العمل الفعلي للفرد الجزائري ٤٥٪ من عدد الساعات المفترضة، وسجل التهرب الضريبي نسبة تفوق ٨٥٠٪ من قيمة الضرائب المحصلة، إضافة إلى تهريب حوالي ٣٠ مليار دولار للخارج، عددا من وجود حوالي ٥٠٠ شخصية سامية ما زالت تحمل الجنسية الجزائرية والفرنسية معاً.

د- التفاوت الطبقي: تدل الإحصاءات على أن ٣ في المائة من الأفراد يمتلكون ١٦٪ من الدخل، فيما يمتلك ٤٥٪ من السكان حوالي ٢٢ في المائة من الدخل القومي.

هـ- التذبذب المستمر في أسعار البترول.

و- التضخم البيروقراطي: حيث يعمل حوالي ٥٠٪ من العاملين في مؤسسات الدولة العامة عملاً كتابياً.

ي- وجود حوالي ١,٥ مليون معوق حركي أو ذهني.

ل- العبء الاقتصادي للإنفاق على أسر شهداء ثورة التحرير.

٤- مشكلة المؤسسة العسكرية

ترأس الجزائر منذ استقلالها عن فرنسا ستة رؤساء هم أحمد بن بله، هواري بومدين، الشاذلي بن جديد، محمد بوضياف، على كافي، اليمين زروال.

وينتمي اثنان منهما للنجاح السياسي لجبهة التحرير، فيما ينتمي

الباقون للمؤسسة العسكرية، ولو أخذنا معيار الفترة الزمنية منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٩٦، فإننا نجد أن العسكريين قد حكموا حوالي ٨٠٪ من فترة الاستقلال كلها.

وتباين التوجهات السياسية للقادة العسكريين في الجزائر حسب خلفياتهم الاجتماعية والثقافية، غير أن موقفهم من الحركة الإسلامية يعكسه تياران، الأول: متشدد يمثله رئيس الأركان محمد العماري، ومدير المخابرات (مديرية الأبحاث والأمن) محمد مدين، والثاني أقل تشدداً وهو فريق قريب من الرئيس زروال.

وقد أدى هذا التباين في التوجهات إلى نشوء حالة تخشى فيها المؤسسة العسكرية من اتخاذ موقف نهائي تجاه الأزمة قد يؤدي إلى انعكاسات مصلحية عليها، لذا فإن مواقفها من الحركة الإسلامية تتراوح بين الحوار (المشروط) والرفض التام للحوار معها.

على الجانب الآخر من الأزمة تتواجد الحركة الإسلامية والتي تعاني من تباينات عدة تؤثر على مواقفها السياسية وقدراتها، حيث تتمحور الحركة حول قوى عدة أبرزها: الجبهة الإسلامية للانقاذ بقيادة عباس مدني وهو أستاذ في التربية، درس في بريطانيا، وكان من أوائل المنخرطين في خلايا جبهة التحرير، وسجن خلال الثورة لمدة سبع سنوات، وإلى جانب مدني يتواجد على بلحاج وهو مدرس من أب جزائري وأم فيتنامية، وكان قد سجن عدة مرات خلال حكم الشاذلي بن جديد.

ويظهر في خارطة القوى الإسلامية حزب النهضة، وحركة المجتمع الإسلامي (حماس)، وحزب الجزائر المسلمة المعاصرة، إلى جانب بعض الأحزاب التي تعطي البعد الديني أهمية في خطابها السياسي مثل حزب التجديد الإسلامي، وحزب الأمة.

وتتباين مواقف هذه الحركات من السلطة، إذ تعتبر حركة المجتمع الإسلامي الأقرب للسلطة بينما تعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي الأبعد.

ورغم وجود عدد من القيادات ذات المستوى العلمي الجيد في الصفوف الأولي لهذه الحركات، إلا أن الحركة الإسلامية بشكل عام تعتمد على قيادات وسطى وخطباء مساجد لا يحمل ٥٢ في المائة منهم مؤهلاً علمياً متقدماً.

كما أن هذه الحركة تعاني ممن تصدع داخل جناحها العسكري، إذ يدل الكتيب الأخير الذي أصدره جمال زيتوني- أمير الجماعة الإسلامية المسلحة المنشقة عن الجيش الإسلامي للإنقاذ (الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ)- على تكفير قطاع هام من الجبهة الإسلامية، كما يرى زيتوني في كتابه أن "قتال المرتد مقدم على قتال الكافر"، ويرى أن السلطة السياسية "سلطة مرتدة"، وتؤثر هذه التصدعات بشكل واضح على موقف الحركة الإسلامية من السلطة وطبيعة حل الأزمة.

ولا جدال في أن الحركة تعكس تراثاً فكرياً غير أنها تحاول أن تستثمر الأزمة الاقتصادية القائمة في ظل السلطة الجزائرية لصالحها مما يعمق المشكلة، إلى جانب إحساسها بالغبن إثر إلغاء الانتخابات التشريعية التي كانت الجبهة تستعد لتحقيق فوز ساحق فيها مع نهاية الحقبة الشاذلية.

ملامح الأزمة الجزائرية

ودون الدخول في تفاصيل الأزمة الجزائرية منذ بدايتها، يمكن لنا أن نقسم ملامح هذه الأزمة إلى قسمين:

١- ملامح شبه مستقرة أو ثابتة، وتتمثل في: الأزمة الاقتصادية، واستمرار العنف، ودورات الحوار المتلاحقة وغير المفضية إلى نتائج

ملموسة إلى جانب التوتر النفسي للمواطن، واستقرار القوة العسكرية كمركز لاتخاذ القرار الاستراتيجي في الدولة.

٢- ملامح متغيرة وتتمثل في: إستناد الرئيس زروال إلى قدر من الشرعية بعدما كان نتاجاً لانقلاب عسكري ولو في مراحله الأخيرة، وتغير في قيادة جبهة التحرير الوطني حيث حل بوعلام بن حمودة الأكثر قرباً من السلطة محل عبد الحميد مهري الذي كان أكثر نزوعاً لاستقلال الجبهة عن المؤسسة الحاكمة، إلى جانب قبول قوتين هامتين المشاركة في دورة الحوار الجديدة مع السلطة وهما جبهة التحرير الوطني وحزب جبهة القوى الاشتراكية التي يقودها حسين آيت أحمد، وأخيراً وضوح أكبر- ولو نسبياً- لصورة التباينات داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لا سيما صراعها مع أحد الأجنحة التي خرجت من رحمها وهي الجماعة الإسلامية المسلحة.

غير أن التركيز في النمطين السابقين من الملامح يدل على أن الملامح شبه المستقرة هي الملامح الاستراتيجية للأزمة حيث يشكل التغيير فيها المدخل الأساسي لتسوية الأزمة، بينما يغلب على النمط الثاني من الملامح الطابع التكتيكي، حيث يستعد كل طرف من خلال هذه التكتيكات إلى تحسين موقعه التفاوضي دون تخلٍّ واضح عن التوجهات الاستراتيجية المتصادمة أصلاً.

فالعجز السنوي في ميزانية الدولة ما زال يتراوح عند حدود الـ ٣ مليار دولار، والبطالة التي تشكل خزان الاحتياط للاضطراب الاجتماعي والتي قد تزداد نسبتها إذا استمرت أزمة العنف والصراع السياسي، فيما تشير إحصاءات الدوائر الأمنية الجزائرية- بعد انتخاب زروال في تشرين الأول/ نوفمبر عام ١٩٩٥- إلى أن معدل ضحايا أعمال العنف والعنف

المضاد يصل إلى ٦٠ قتيلاً من المواطنين شهرياً (عدا خسائر قوات الأمن والجيش والتي لا يتم الكشف عنها عادة).

إن الإشكالية المركزية في آليات معالجة الأزمة الجزائرية تبدو إشكالية ذات وجهين: يتمثل الوجه الأول في إشكالية آليات السلطة التي تقوم بتنظيم جولات حوار مع قوى سياسية هاشمية، أو التي لا تملك أدوات التأثير الفعالة على الطرف الغائب عن الحوار وهو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ويبدو أن الهدف المركزي لقيادة الجيش من الإصرار على الحوار يتمثل في تكتيل القوى السياسية المختلفة حول السلطة وعزل الجبهة الإسلامية أولاً، ثم انتقال محتمل إلى مرحلة متقدمة أكثر عن طريق إجراء تعديل دستوري يهيكل البناء السياسي بشكل يعمق هذه العزلة.

أما الوجه الآخر للأزمة فيتمثل في ثلاث مشكلات تعاني منها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بجناحيها: الجيش الإسلامي للإنقاذ، والجماعة الإسلامية المسلحة؛ ويشكل تزايد الانفصام بين الرأس السياسي والذراع العسكري للجبهة المشكلة الأولى، فيما تتمثل المشكلة الثانية في تباين توجهات القيادات السياسية في الخارج (أنور هدام في مواجهة رابح كبير)، وقد يكون لصعوبة اتصال قيادات الجبهة الإسلامية ببعضها البعض (الداخل مع الخارج، وقيادات الداخل مع قيادات السجن) دور هام في تباين التوجهات، وهو أمر يبدو أن السلطة تدركه وتسعى لاستثماره إلى أبعد الحدود، أما المشكلة الثالثة التي تعاني منها الجبهة فتبدو في عجز العنف المسلح عن إيصال الدولة إلى حالة الانهيار أو إلى إحداث انقسام في الجيش.

الأزمة في ظل الانتخابات

من خلال رصد نتائج الحركات التكتيكية لطرفي الصراع- الجبهة

الإسلامية للإنقاذ والجيش- منذ إجراء الانتخابات الرئاسية وفوز الرئيس اليمين زروال فيها، يمكن ملاحظة تحسن أكبر في الموقع التفاوضي للسلطة على حساب الجبهة الإسلامية؛ إذ يشكل قبول كل من جبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية بالمشاركة في الحوار السياسي مع السلطة مجدداً انهياراً للائتلاف الذي استثمرته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في روما، إلى جانب محاولة الحكومة الجزائرية استثمار التأييد الدولي لمكافحة العنف السياسي في أعقاب مؤتمر شرم الشيخ، حيث تركز المندوب الجزائري خلال المؤتمر على ضرورة اعتبار الجبهة الإسلامية للإنقاذ جزءاً من ظاهرة "الإرهاب الدولي"، وفي سياق تحسن الموقع التفاوضي للسلطة يمكن الإشارة إلى النجاح الجزئي الذي تحقق من خلال استقطاب بعض شركات البترول الغربية، وتزايد المساعي الجزائرية لخلق تكتل مغاربي يضم إلى جانب الجزائر كلاً من تونس وموريتانيا.

إن التغييرات السياسية في بعض الأحزاب أو توالي جولات الحوار، أو التحول من رئيس لتصريف الأمور إلى رئيس منتخب، لا يلغي أن الجيش ما زال هو الصانع الحقيقي للقرار السياسي في الجزائر، مما يعني أن التحول الاستراتيجي أو التغير البنيوي ليس له أي دلالة إذا لم يشمل هيئة الأركان وبعض القيادات الأمنية.

ويبقى السؤال في وجهه الآخر يدور حول قدرة الجيش في القضاء على الحركة المسلحة، وهو الأمل الذي يراود هذه القيادة، غير أن تحقيقه يواجه صعوبات عديدة منها:

١- حجم التأييد الذي تحظى به القوى الإسلامية، فقد حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية التي سبقت الدخول في دوامة العنف على ثلاثة ملايين و ٢٦٢ ألف صوت، مما يعني أن قاعدتها

الشعبية واسعة إلى حد يعيق عملية استئصالها.

٢- المساحة الواسعة للدولة، إذ تبلغ مساحة الجزائر حوالي ٢,٢٥ مليون كيلومتر مربع ولها حدود مع ست دول، إلى جانب شواطئ يصل طولها إلى ١٢٠٠ كيلو متر تقريباً على امتداد البحر المتوسط، الأمر الذي يجعل السيطرة على عمليات تهريب الأشخاص والأسلحة مسألة في غاية التعقيد.

٣- تمنع بعض قيادات الحركة الإسلامية بخلفيات أو تجارب عسكرية خلال الثورة التحريرية.

٤- استمرار البطالة، والذي يشكل زاداً لهذه الحركة إلى جانب الآثار النفسية التي تتركها البيروقراطية والفساد الإداري في مؤسسات حالها.

المواقف الدولية من الأزمة

على صعيد المواقف الدولية من الأزمة الجزائرية يمكن أن نشير إلى ثلاث قوى أساسية تؤثر مواقفها في الأزمة الجزائرية هي فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا؛ حيث أن أكثر من ٩٥٪من التبادل التجاري للجزائر يتم مع هذه الدول الثلاث.

ويبدو الموقف الفرنسي الأقرب للسلطة، بينما تبدو ألمانيا والولايات المتحدة الأقرب إلى التيار المعتدل داخل جبهة الإنقاذ، غير أن ذلك يستدعي فهم الصراع الدولي من منطلق النزعة المتوسطية التي تربط تياراً

سياسياً في الجزائر بفرنسا، والنزعة الشرق أوسطية التي تجد صدى لها في الولايات المتحدة "ولو بحدود معينة".

إن المقام لا يتسع للدخول في تفاصيل العلاقات الجزائرية مع هذه القوى، ويكفي أن نشير إلى أن ممثلي جبهة الإنقاذ يتواجدون في ألمانيا التي رفضت تسليم رابح كبير للجزائر، فيما يعيش أنور هدام أحد الزعماء السياسيين للجبهة في واشنطن في الوقت الراهن.

ويلاحظ أيضاً أن الرعايا الفرنسيين يستهدفون بالعمليات العسكرية التي يعتقد بأن الجماعة الإسلامية المسلحة تنفذها بشكل واضح، بينما لا يمارس مثل هذا العمل ضد الأمريكيين والألمان رغم وجودهم في الجزائر.

وخلاصة القول في هذا المجال أنه لم تظهر تحولات جذرية على الموقف السياسي الدولي من الأزمة الجزائرية، فالموقف الفرنسي ما زال رغم التوازن الذي يسعى الفرنسيون لإبرازه على حاله، فيما لا زالت الولايات المتحدة تعتقد أن إجهاض التجربة الديمقراطية الجزائرية كان خطأ سياسياً.

من ناحية ثانية فإن الأزمة الجزائرية لا تظهر في وسائل الإعلام الغربية إلا في حالتين، الأولى عندما يتعرض رعايا دولة أوروبية أو أجنبية بشكل عام لهجمات مسلحة، والثاني: إذا نفذ عمل مسلح كبير كانفجار السيارات أو اغتيال ضابط كبير... إلخ.

بمعنى أن الأزمة الجزائرية تعاني من الناحية الإعلامية من مزاحمة القضايا الدولية لها مثل الأحداث الجارية في الشيشان، وأفغانستان، ولبنان، ومصر، والبوسنة... إلخ من جهة، كما أن التضييق على وسائل الإعلام المحلية والدولية (من قبل السلطة الجزائرية) لمتابعة ما يجري يزيد الأمر تعقيداً من جهة ثانية.

وبشكل عام فإن الأزمة الجزائرية لا تدل على تحولات استراتيجية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي؛ إذ إن الأسباب المركزية للأزمة من صراع على الهوية والانتماء، والأزمة الاقتصادية، وسيطرة الجيش على القرار السياسي، والتباين القومي باقية على حالها، وعليه فإن التسوية قريبة وجذرية للأزمة تبدو أمراً بعيد المنال، ويتوقع أن تبقى دوره العنف متواصلة مع احتمال التذبذب في مستوياتها بين حين وآخر إلى حين حدوث تحولات استراتيجية أساسية في موقف الطرفين أو أحدهما.

ترجمات (١)

رغبة السلام لا تلقى دعماً
انفراج وهمي في الجزائر*

بقلم: سليمة غزالي**
ترجمة: د. عروب الراس***

يبدو الوضع في الجزائر، وبعد مضي أكثر من شهرين على انتصار اليمين زروال في الانتخابات التي جرت في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، في حالة جمود مستمر؛ فاستبدال رئيس الوزراء، والتعديل في الحكومة تبقى أقل بكثير مما عبر عنه السكان من رغبة صادقة في إحلال السلام، كما أن إحكام قبضة السلطة على جبهة التحرير الوطني FLN لا يعبر عن إرادة صادقة لحوار سياسي في المعارضة، ولا غرابة إذن في أن يستأنف العنف، الذي توقف بصورة غامضة في الأيام الخمسة عشر التي سبقت التصويت، (....)؛ فحوادث القتل وانفجار السيارات المفخخة والعمليات "المكثفة" للمحافظة على النظام العام تؤكد أن النصر العسكري الذي اجتذب السلطة بعيد المنال، ومرة أخرى نجد أن المصالحة الوطنية، وهي العامل الضروري بصورة مطلقة لتجنيب المجتمع استمرار الحزب الأهلية، غائبة عن الساحة.

تبدو في الجزائر- وذلك منذ أن دخلت مرحلة الصخب بعد

* مترجم نصا عن صحيفة الليموند الدبلوماسية الفرنسية، عدد ٥٠٣، فبراير ١٩٩٦.
** مديرة تحرير صحيفة الشعب الجزائرية.
*** أستاذة اللغة الفرنسية في المركز الثقافي الفرنسي في الأردن.

اضطرابات تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٨- بعض من مظاهر مجمل الحروب والنزاعات التي هزت العالم آخذة شكل مزيج متفجر: انهيار للنموذج الاشتركي، تصاعد ملتهب لتيار إسلامي راديكالي، بروز التعددية الحزبية وتوجه نحو الديمقراطية، كل هذه المعطيات تراكمت، على خلفية عدم وضوح في الرؤية بين ما هو عسكري وما هو سياسي، بين مهمة الدفاع عن الأمة ومشكلة الامتيازات، وكل ذلك مرتبط بشكل معقد بعوائد البترول وبالفساد الإداري، لتؤدي إلى تفاقم العنف، ولتعيق ظهور أي بوادر لحل حقيقي.

رغم ذلك، ومنذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، تاريخ الانتخابات الرئاسية، فإن الحوار حول الجزائر- سواء أكان ذلك في داخلها أو في الدول الأخرى- كان قد تبدل، فالاستنكار الشديد للعنف المفرط للجماعات الإسلامية المسلحة حمل موافقة ضمنية وبإجماع مذهل بأن النظام قادر على تحريك الجموع للمطالبة بالاستفتاء الشعبي، وبغض النظر عن الذين صفقوا "للشرعية" ولإعادة الامور لمجراها الطبيعي فإنه يجب الاعتراف أن من النادر أن يستطيع نظام يتميز بحد كهذا من قلة الشعبية أن ينجح بشكل مذهب في فرض نفسه كحل وحيد وكبيدل للعنف والفوضى.

رغم ذلك فإن نتائج التصويب في ١٦ تشرين الثاني/ اكتوبر لم تؤد ولا حتى إلى ظهور بواكير للوعود الانتخابية التي طرحها اليمين زروال: السلام، والأمن، والمصالحة الوطنية، فالعنف الدامي عاد إلى الساحة خلال الأيام القليلة للتصويت، حيث اغتيل اللواء محمد بوتيعبان، وآخر برتبة عقيد وآخرون عديدون من مدنيين وعسكريين، وفي كل يوم كانت نشرات قوات الأمن تعلن عن موت العشرات من "الإرهابيين".

إن حوادث العنف هذه تبين، بوضوح أن الهدف الوحيد للنظام كان تنظيم التصويت وضمانه لتحقيق نجاح له فحسب.

في حلبة السباق للرئاسة تواجد أربعة مرشحين: مرشح "مستقل" وهو الجنرال اليمين زروال رئيس الدولة الممارس لمهماته، والذي حصل على ٦١,٣٤٪ من

الأصوات، ومرشح إسلامي "معتدل" وهو محفوظ النحناح الذي فاز في المرتبة الثانية بـ ٢٥,٣٨٪ من الأصوات، ويأتي بعده المرشح "الديمقراطي الجمهوري" سعيد سعدي والذي حصل على ٩,٢٩٪ من الأصوات- جاء أغلبها من منطقة القبائل- وفي النهاية يأتي مرشح "التجديد الجزائري" نور الدين بوقروح إذ حصل على ٣,٣٨٪ من الأصوات.

لدينا إذن نتائج تضع النظام في موقع متقدم جداً على أمثاله من العرب والذين يستمرون في جعل أنفسهم ينتخبون بأكثر من ٩٠٪ من الأصوات، الجزائريون إذن نخبة متميزة على غيرها، ورجال الحكومة يحبون أن يظهروا أنفسهم متميزين بحديثهم عن ممارسات "الأنشطة الشقيقة" العاجزة عن تفعيل آلية إعادة تشكيل البنية اللازمة لدخول عالم المعاصرة.

الذين يحاولون الحفاظ على الواجهة الديمقراطية يستطيعون أن يفخروا بوجود أربعة مرشيحن وبالمعدل "المنخفض" الذي حققه الجنرال اليمين زروال.

إن تعليقاً للمبعوث الخاص لقناة تلفزة فرنسية يقول: "الجزائر ليست جمهورية موزية*" يلخص وجهة نظر كثير من المراقبين الذي يتملصون من الإجابة على السؤال الحقيقي الوحيد: "وهو هل السلطة في الجزائر ديمقراطية أم لا؟!" وهناك عامل آخر احتسبته السلطة "نصراً" لها وهو المعدل المرتفع للمشاركة في الانتخابات والذي قدر بـ ٧٤,٢٩٪ ممن يحق لهم الإنتخاب.

تقدم للإقتراع حسب الأرقام الرسمية ١١,٩٦٥,٢٨٠ (أحد عشر مليوناً وتسعمائة وخمسة وستين ألفاً ومائتين وثمانية ناخبين) من أصل

* جمهورية موزية أو جمهورية موز Repuliqu bananicec تسمية استهزاء تطلق على "الجمهوريات التي يحكمها فرد" منتخب بقوة عسكرية وتسودها الفوضى والقمع والفساد كما في معظم دول أمريكا الوسطى وأفريقيا الوسطى المنتجة للموز.

١٥,٦٩٦,٢٨٠ (خمسة عشر مليوناً وستمائة وستة وتسعين ألفاً ومائتين وثمانية ناخباً) يحق لهم ذلك، وواقع الأمر فإن المعارضة التي تضم الأحزاب الرئيسية المساهمة في "الميثاق الوطني" (المتمركز في روما) وهي جبهة الخلاص الإسلامي (FIS) وجبهة التحرير الوطني (FLN) وجبهة القوى الاشتراكية (FFS) كانت قد دعت لمقاطعة الانتخابات ومنذ تلك اللحظة عزى كثيرون المشاركة المرتفعة في الانتخابات إلى العجز التام لموقعي الميثاق الوطني وهذا ما رددته الصحافة اليومية التي حاولت بذلك أن تمسح من الأذهان النسبة التي حققتها جبهة الإنقاذ الإسلامي (FIS)، وجبهة التحرير الوطني الجزائري (FLN)، وجبهة القوى الاشتراكية (FFS) في الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ والتي أوقف مجراها في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٢.

ولنا أن نتسائل إذن هل حدث تلاعب في الأرقام الرسمية المذكورة من خلال وجود سلطات تنفيذية جاهزة تحت الأمر، وبغياب حريات سياسية تقف في وجه السلطة، حيث كانت الساحة فارغة أمامها؟.

المظاهرات الشعبية لأحزاب المعارضة لإجراء انتخابات كانت قد مُنعت، والدعوة لمقاطعة الانتخابات اعتبرت شكلاً من أشكال العصيان المدني، وفي هذا السياق يشار إلى أن السيد جمال زناتي وهو مناضل فعال جداً في صفوف الحركة الثقافية البربرية جرى إيقافه، ثم أطلق سراحه ليصار بعدها إلى اختطافه من قبل رجال في الزي المدني، ولم يجر إطلاق سراحه إلا بعد تحرك قوى من قبل مؤيديه كما أن صحيفة الشعب صودرت من قبل العسكر في المطبعة ثلاث مرات دون تبرير رسمي لذلك.

في هذا المناخ السياسي الممهور بالتسلط المطلق لم يستطع عدة مئات

من المراقبين الدوليين - وليس بينهم سوى ستة ممثلين من الأمم المتحدة- مراقبة صناديق الاقتراع البالغ عددها ٣٣٧٨٣ (٣٣ ألفاً و ٧٨٣ صندوقاً) ولا حتى مراكز الاقتراع البالغ عددها ٧٨٣٣ (٧ آلاف و ٨٣٣ مركزاً) كما أن وجودهم قد استغل إلى أبعد مدى لصالح الجهات الرسمية.

من جهة أخرى فقد قامت الحركة الإسلامية (حركة المجتمع الإسلامي ويرمز لها اختصاراً حماس) بالطعن في نتائج الانتخابات في بداية الأمر، ثم تراجعت متجاهلة ذلك الموقف بسرعة، وتقول الشائعات أن الحركة قد تكون استغلت بذلك دعماً ضمنياً متزامناً ظرفياً مع الانتخابات من قبل جبهة الإنقاذ الإسلامي (FIS) وبأن مليون صوت محسوم لها كان قد "صودر" خلال الجزء النهائي للتصويت.

في رائحة البارود

في جزائر ممزقة بصراع مميت، أوقع حسب التقديرات ما بين ٤٠ إلى ٦٠ ألف قتيل منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، تتبدى البراعة المؤكدة للسلطة في فرضها لموضوع النقاش في كل لحظة حرجة.

ففي لحظة وقف الانتخابات طعن في دستورية الانتخابات لتبرير الطبيعة الانقلابية للعملية التي وضعت حداً لأول تجربة ديمقراطية في البلاد، وبهذا فتح الطريق لأزمة دموية، حيث تسير الحياة اليومية لملايين الجزائريين على إيقاع الإرهاب والقمع الوحشي وإلغاء الحريات، (...) في ظل ظروف كهذه يمكن إدراج عملية اغتيال محمد بوضياف الذي أعيد من منفاه ليشغل منصب رئيس المجلس الأعلى للدولة بهدف إضفاء صبغة الشرعية على الحركة الانقلابية، في القائمة التي لا تنتهي للقضايا الباقية دون تفسير في السنوات الأخيرة.

عندما ستبدأ المنظمات الإنسانية بلفت النظر للانتهاكات الفظيعة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان فإن ممتهني الدعاية للحكومة ومؤيديهم "الديمقراطيين" سيعرفون كيف يوجهون الأنظار نحو الفظائع المنسوبة للإسلاميين: عمليات اغتيال لرجال فكر وأجانب وصحفيين، جرائم اغتصاب وذبح نساء مع مغالاة في إظهار جانب الرعب، وهي دعاية سيكون لها الدور الأكبر في إقناع الدول الغربية، إن لم يكن في مساندة السلطة بشكل صريح، فعلى الأقل في تشجيعها ضمنياً.

وقد شوهدت هذه الاستراتيجية قيد التطبيق أثناء التحضير للانتخابات الرئاسية، فبينما كانت المعارضة تصارع من أجل ظروف سياسية تهيئ للعودة لحالة السلم المدني فإن الدعاية الرسمية وضعت في الواجهة البلاغات الرسمية الثائرة للجماعات الإسلامية المسلحة، والتي تهدد بالموت كل من يجرؤ على الاكتتاب في قوائم الناخبين أو من يذهب لمراكز الاقتراع.

حمام الدم الذي خافه الجميع لم يحدث وبالعكس وقبل حوالي أسبوعين من يوم الاستفتاء ساد الهدوء فجأة حتى ظن بعض الجزائريين أن نهاية الحرب قد أزفت، وفكر بعض المنفيين بشكل جدي بالعودة إلى البلاد.

إن التشكيلات الأمنية الضاغطة، التي تتألف حسب مصادر غير رسمية من أكثر من (٣٠٠) ألف رجل مسلح ينخرطون في تشكيلات من الجيش والشرطة وشرطة الريف والحراس المحليين وجماعات الدفاع الذاتي، لا يمكن أن تشكل وحدها تفسيراً لهذه الهدنة، بالأخص أنه وبعد شهرين عادت مظاهر العنف للظهور بشكل مكثف في موكب من انفجار سيارات مفخخة واغتيال صحفيين، ومن خلال بعض العمليات

كالتي جرى فيها السيطرة على مدينة الافموت من قبل عدة مئات من المقاتلين، ثبت بأن الجماعات المسلحة لم يتم القضاء عليها، ويعزز ذلك أنهم لم يستسلموا بأعداد كبيرة.

سراً غامضاً يظل رغم ذلك فإن هذا "الانفراج في الحرب" المسبوق بجو من الرعب يمكن اعتباره "المفصل" الذي دفع الملايين من الجزائريين للتوجه لصناديق الاقتراع.

وبالتأكيد فإن عوامل أخرى قد لعبت دوراً في جانب الحكومة إذ أن المرشحين ضربوا جميعاً على وتر الوطنية، وحولت الصحافة رفض الرئيس الجزائري الإلتقاء بالرئيس الفرنسي في نيويورك إلى نصر للجزائر على فرنسا، واقتنع الملايين من المواطنين بأن انتخاب الجنرال اليمين زروال هو الطريق الأمثل لرفضهم تخريب بلادهم، ولكن العامل المحدد للمشاركة في الانتخابات، كما عبر عنه العشرات من المواطنين الذين سئلوا عن ذلك للأوساط الصحفية، كان الأمل في العودة للسلام المدني، ولكن تبين أن هذا الانطباع لم يكن سوى نتيجة خداع وذلك منذ إعلان النتائج، حيث أن أول شخص قربه الرئيس المنتخب كان السيد زيدان المخفي وهو واحد من أشهر رجال الجماعات المسلحة والمعارض الشرس للتعددية الحزبية والمعروف بتأييده حمل السلاح في وجه المعارضة منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨- كما أن احتفالات ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ جرت في رائحة البارود ودوي طلقات البنادق الآلية، وكان من الصعب تصديق عدد المدنيين المسلحين حتى أن مظاهر عرض القوة فاقت تلك التي جرت في احتفالات نهاية حرب التحرير الجزائرية عام ١٩٦٢، والطبيعة الرمزية للـ "كلام بالسلاح" هذه لم تغب عن ذهن أحد، وبشكل يدعو للعجب عاشت الجزائر دوماً حالة تقلب بين شعورين متناقضين، الأول:

الشعور بأن كل شيء يمكن أن يتغير بسرعة كبيرة، والثاني: الشعور بأن الأمور ستراوح مكانها في حرب بدون نهاية، حرب معطياتها لم تتغير، رغم عمليات "المونتاج" الإعلامية الحاذقة منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

يضاف إلى هذه المعطيات الضحايا والخراب والجراحات التي خلفها الصراع، حيث ظهر بسرعة أن دينامية (حركة) ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر لها نفس طبيعة الحركة الإنقلابية على التشريع فهي غير قادرة على إلغاء منطق الصدام المسلح وفتح حوار سياسي صريح وخال من الغموض مع المعارضة، وهي لا تستطيع منح جبهة الخلاص (الإنقاذ الإسلامي) (FIS) موقعها على الرقعة السياسية للوطن، وفي النهاية فهي غير قادرة على أن تضع في حيز التطبيق "إجراءات رحمة" في مستوى المأساة.

من جهة أخرى وبعد شهرين من الانتخابات فإن إجراء واحدا فقط جاء ليحدد ضمن إطار ضيق ومحدد وجامد هذه "الرحمة" التي تلخصت في إغلاق معسكر الاعتقال "إن مغول" Im Miguel وإطلاق سراح ٦٤١ شخصا كانوا معتقلين فيه من شباط/ فبراير ١٩٩٢، وفي المقابل لم تتسرب أية معلومات عن مصير سبعة ألف شخص معتقل بتهمة الإرهاب، وأكثرهم بأمر عسكري وبدون محاكمة، كذلك لم يعرف بعد مصير قادة جبهة الإنقاذ الإسلامية السادة عباسي مدني، وعلى بلحاج، وعن الحالة الأكثر شناعة للإعتقال التعسفي للسيد عبد القادر حشاني الذي كان قائد جبهة الإنقاذ الإسلامية إبان الانتخابات التشريعية، فهو باق قيد الاعتقال بدون محاكمة في سجن "سير كادجي" منذ أربعة أعوام تقريباً.

رغم ذلك فإن عفواً يصدر ضمن إطار مفاوضات سياسية قد يسمح بالخروج من الدائرة الجهنمية للانتقام والانتقام المضاد بعد هذه السنوات من حرب غير واحدة المعالم ومن ثوران العنف ومن تحميل المسؤولية من

كل طرف للآخر.

ولكن النظام يفضل التحرك وراء الكواليس، وهو يكثر من طرح أنصاف الإجراءات، وفي الجبهة المقابلة فإن المعارضة الممثلة في الميثاق الوطني انقادت لقبول نتائج التصويت ولم تطعن في شرعية الرئيس المنتخب، وهي بالتالي سحبت اقتراحها بإجراء حوار سياسي حقيقي، وفي نفس الوقت تهيئ نفسها- وذلك على الأقل بالنسبة للأحزاب المرخصة قانونياً- لمواجهة انتهاء فترة حكم الرئيس.

وكونهم متهمين بالهرب من المساحة، وأرضيتهم ملغمة بمشاكلهم الداخلية فإن جبهة التحرير الوطني (FLN) وجبهة القوى الاشتراكية (FFS) تشكلان الهدف المفضل لسلطة مصممة على تدجينها.

ففيما يخص جبهة التحرير الوطني فإن العملية قد بوشرت بشكل كبير، فأمين سرها العام السيد عبد الحميد مهري- والذي كان المدافع الأول عن الميثاق الوطني والذي عرف كيف يضع الحزب الذي استفرد بالحياة السياسية الجزائرية طويلاً في موقف المواجهة الصلدة مع سياسة العكسر- كان قد استبعد بعد أن وضعه في حيز الأقلية "بارونات" زعماء العشائر المتنازعة تزلفاً للرئيس زروال، وهي ميزة كانت تنقصه بشكل كبير؛ ففي اجتماع اللجنة المركزية للحزب التي عقدت في ١٧ و ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ خسر السيد مولود حمروش رئيس الوزراء السابق وحليف مهري وزعيم خط التجديد- والمتفهم أيضاً لطروحات السلطة ضد المعارضة، وكذلك لطروحات المعارضة ضد السلطة- الجولة بواقع ٨٢ صوتاً ضد ٨٩ صوتاً، لصالح السيد بو عاصم بن حمودة.

إن السكرتير العام الجديد لجبهة التحرير الجزائرية (FLN) كان شغل فيما سبق منصب وزير في عهد هواري بو مدين والشاذلي بن جديد.

هذا النجاح سيدفع السلطة إلى متابعة محاولاتها لزعزعة الاستقرار الداخلي، ولكن هذه المرة ضد جبهة القوى الاشتراكية (FFS) التي بدت هشة بعد الغياب الطويل لزعيمها السيد حسين آيت أحمد.

أما جبهة الإنقاذ الإسلامية المحظورة قانونياً فإنها تعاني تراجعاً حاداً، وبينما يجري وبشكل منظم إشراك قادتها المسجونين أو الذين يتمتعون بحرية نسبية في اجتماعات مشبوهة سرية أو شبه سرية، وبسبب ما ظهر من تباعدات عميقة ناجمة عن ضعف طرأ على إطارها السياسي وميكيافيلية التلاعب البوليسي معها تعاني الجبهة من خلافات داخلية.

من المؤكد إذن أن انتخابات ١٦ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ حسمت لصالح السلطة، ولكن بأي ثمن؟

إن التحطيم المأساوي للأحزاب، التي تتمتع بقواعد شعبية سار يداً بيد مع استمرارية حرب قاتلة وصفها اليمين زروال في خطاب له منذ زمن قريب بـ "بقايا الإرهاب"، وما لم تحدث قفزة مفاجئة، وهو أمر بعيد الاحتمال، فإن المعارضة المؤيدة لحدوث تحول ديمقراطي ستدخل في طور الضعف المتزايد.

إن هذا النظام الذي لن يعرف كيف يختصر نفسه في شخص الرئيس زروال، ولا أن يقوم بتغطية شبكة معقدة مكونة من إدارة بيروقراطية وشبكات مصالح وقوة عسكرية، سيستغل الوضع الراهن لتقوية موضع البعض وإضعاف البعض الآخر، ومع هذا ستستمر بقايا الإرهاب في الإيقاع بضحايا أبرياء، وستستمر في الخدمة كشاهد على براءة النظام لإلغاء معارضين كثيري التمرد.

منذ لحظة إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية راهنت الصحافة والأحزاب المؤيدة للنظام على إعادة هيكلة الحقل السياسي، وبعضهم مثل

التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) بزعامة السيد سعيد سعدي، وحركة المجتمع الإسلامي بزعامة محفوظ النحناح يتمنون الحلول محل منافسيهم الأقوياء، وهم جبهة القوى الاشتراكية (FFS) بالنسبة للأول وجبهة الإنقاذ الإسلامية بالنسبة للثاني.

إن إعادة السيطرة وإحكام القبضة على جبهة التحرير الجزائرية (FLN) سيكون كما يبدو خياراً مفضلاً على تشكيل حزب جديد يدعم الرئيس وذلك الأمر الذي أسال لعاب اللجان الداعمة لزروال، إن إعادة هيكلة المشهد السياسي لا يمكن أن تتحقق إلا على حساب أحزاب الميثاق الوطني، وهكذا فمؤيدو الرئيس لن يتركوا إلا حيز ضيق لمنافسيهم، إن هذه الاستراتيجية السياسية وبضمانة عدد من شركائها الغربيين ستفضل بالتأكيد أن تضع موضع التنفيذ خطة الضبط الهيكلي التي لقيت الإطراء من قبل الجهات المالية الدولية والتي سينجم عنها تفاقم متسارع للفقر وبالأخص في الطبقات الفقيرة والطبقة الوسطى، كما ينجم عنها تكريس غنى الطبقة البرجوازية التي ظهرت بفضل العائدات (النفطية) والفساد (الإداري).

مكمم الأفواه بدعوى الكفاح المضاد للإرهاب، ومحروم من ممثلين محل ثقة ومختارين بحرية فإن المجتمع الجزائري المهدد بأن لا يجد مخرجاً سوى اللجوء للعنف، وفقده الأمل سيجر إلى الفتنة.

ترجمات (٢)

حول الحكومة الإسرائيلية الجديدة
حكومة الأقلية في ظل الأكثرية*

بقلم: زئيف شترمهل وميرون بنفنستي
ترجمة: سمير سمعان

ربما أكثر من كل سابقاتها تمثل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ظاهرة ساحرة ملفتة للنظر، فقيامها مرتكز على فكرة أساسها أن كل حزب أو مجموعة ضغط تشارك في الائتلاف الحاكم معينة بدعم أنصارها في الائتلاف لتحقيق أكبر قدر من أهدافهم حتى لو كانوا يمثلون مجرد أقلية صغيرة داخل المجتمع الإسرائيلي، وهناك اليوم مجموعة من الحقائق الأساسية تؤكد هذه الظاهرة في حكومة الليكود الجديدة.

ففي المجتمع الإسرائيلي لا توجد أغلبية تؤيد سياسة الاستمرار في الاستيطان، كما لا توجد أغلبية تستطيع أن تفرض السيطرة الدينية، وكذلك لا توجد أكثرية تبيح وجود طبقات فقيرة ومعدمة في المجتمع الإسرائيلي، فقط الناخبون لصالح (حزب الوطنيين المتدينين) المفدال، ومجموعة قليلة من رجال حركة حيروت العريقة (اليمينية المتشددة التي شكل حالياً العمود الفقري لتكتل ليكود) وقسم من مؤيدي (وزير الزراعة زعيم حركة تسومت اليمينية المتشددة) رفائيل ايتان البلهاء الحمقى ما زالوا يؤيدون مواصلة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل "تحقيق الأهداف الصهيونية"، وهم مستعدون لدفع ثمن غالٍ مقابل إنجاز

* نشر هذا المقال في صحيفة هآرتس الإسرائيلية عدد ٢١ يونيو/ حزيران ١٩٩٦.

هذه الأهداف، في المقابل فإن حلفاء هذه الفئات في الائتلاف مثل المتدينين بأصنافهم ومشاربهم، ومجموعة ديفيد ليفي (وزير الخارجية في حكومة الليكود وزعيم حركة جيشر المنشقة عن تكتل ليكود)، والمهاجرين الروس من مؤيدي ناتان شيرانسكي، ومؤيدي افيغدور كهلاني (وزير الأمن الداخلي زعيم حركة الطريق الثالث المنشقة عن حزب العمل) يبدون غير مستعدين لإعلان حرب على العالم العربي وتحويل إسرائيل إلى مجتمع كولونيالي (استعماري)، كل ذلك من أجل البقاء في (مدينة) الخليل وتعزيز وجودهم في مستوطنات بيت ايل وكدوميم.

غالبية المهاجرين من دول رابطة الشعوب المستقلة ممثلون في الحكومة رغم أن "الصهيونية المحتلة" التي يمثلها أرئيل شارون (أحد أكثر زعماء الليكود تشدداً) وحنان بوارت (زعيم حزب المفدال) تبقى غريبة بالنسبة لهم، وكذلك بالنسبة للمتدينين الذين يؤيدون وجود إسرائيل ما دام وجودها لا يشكل خطراً على سلامتهم وراحتهم، مع ذلك فإن المتدينين والمهاجرين الجدد هم الذين يضمنون للأقلية الفاعلة الأدوات المطلوبة لنسف أي حل سريع وذي قيمة للقضية الفلسطينية.

في السياق ذاته لا يوجد في المجتمع الإسرائيلي اليهودي أغلبية تؤيد تحويل إسرائيل إلى دولة شريعة، وتوافق على سائر الخطوات المعدة والمبرمجة لصياغة التشريع المتطور الذي صاغته الكنيست الثالثة عشر؛ فقسم كبير من زعماء الليكود علمانيون يرفضون أن يفرض عليهم الدين بشرائعه وتعاليمه وطقوسه، كما أن الغالبية العظمى من مهاجري روسيا ليس لهم أي علاقة باليهودية رغم أن مرشحيهم (في حزب إسرائيل بعليا)

وقعوا على تعهد يُعرّف إسرائيل بأنها "دولة يهودية"، حتى لو أكدوا لنا أن الدولة اليهودية ستكون ديمقراطية أيضاً فإن شيرانسكي وزملاءه لا يعلّقون أهمية على هذه القضية الصغيرة في نظرهم، إذ كيف تستطيع دولة يهودية أن تصبح ديمقراطية طالما أن ٢٠٪ من الإسرائيليين ليسوا يهوداً؟، وما هو مستقبل الأزواج من الشبان القادمين من مجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، الذين هم ليسوا يهوداً أصلاً وفق أي مقياس أو شريعة يهودية؟ وكيف تستطيع بشكل عام دولة عصرية أن تعلن عن نفسها "دولة متعددة الأديان" حتى في حالة كحالتنا حين يضم "المفهوم اليهودي" العنصر القومي وليس فقط الديني؟، ماذا كنا سنقول لو أن إنجلترا أعلنت نفسها "دولة بروتستانت" وديمقراطية، أو أن تعلن فرنسا وإيطاليا وأسبانيا أنها "دول كاثوليك" وأنها تطبق من الآن فصاعداً دستوراً ذي طابع مسيحي بكل مفاهيمه وأبعاده؟.

هناك سؤال خاص ومهم من واجبنا أن نوجهه للشقيقين دافيد ومكسيم ليفي (الأول وزير الخارجية والثاني رئيس بلدية مدينة اللد): لقد قامت حركة "جيشر" (الجسر بالعربية) لتنذر وتحذر من الأوضاع السائدة المتردية رافعة راية العدالة الاجتماعية، لكن لو قام الزعيمان ليفي بالتنصل والتخلي عن مؤيديهم من المهاجرين – الذين قدموا من محطات الاستيعاب المؤقتة في فيينا أو في سويسرا خلال عقد الخمسينيات، والذين أضحوا يشكلون اليوم مجموعة ضغط قوية تشبه المجموعة الضاغطة المهاجرين الروس – لحدثت أشياء كثيرة تبدو مغايرة في الأحياء وفي مواقع السكن الأخرى.

والسؤال الثاني الذي نوجهه لهذه الحكومة مباشرة كيف ستنفذ الحكومة التزاماتها المثبتة في نصوص واضحة تجاه الطبقات الفقيرة طبقات الضائقة الاقتصادية؟.

إذ لو تم تنفيذ السياسة المحافظة العدائية التي يساندها رئيس الوزراء فإن هذا سيُعمق حتماً الفقر ويزيد حجم الضائقة بشكل لم تكن تشهده إسرائيل من قبل، فالسوق ينتج ويؤمّن الأرباح للأقوياء بينما يؤمن المعاناة والضعف للضعفاء، والضعفاء دائماً بحاجة إلى تدخل الدولة لكن نتنياهو يعطي الأولوية المطلقة لقوى السوق.

دافيد ليفي وأصدقاؤه دعاة المساواة والعدالة الاجتماعية سيدعمون حتماً نتنياهو، و (حركة) شاس (الدينية الشرقية) التي قدم غالبية ممثليها في الكنيست من وسط يعيش عند حدود الفقر هي الأخرى ستعمل على تنفيذ "سياسة الهدم الاجتماعي" هذه، والأساس في هذا أن حركة شاس لم يعد لها أي اهتمام في نقاء اليهودي كما كانت دائماً تدعي، لذا فإن التهويد يسير طبيعياً حسب الشريعة، ومؤسسات "المعيان" (مؤسسات التعليم الدينية التابعة لحركة شاس) ستواصل عملها لإنتاج واختراع أساليب حياة على غرار الجيتو (المعازل العرقية الذاتية التي عاش فيها اليهود فترات طويلة في أوروبا)، فحركة شاس لديها الاستعداد كي تقدم الدعم لنتنياهو من أجل تحويل "الجيتو الروحي" إلى "جيتو اجتماعي" كما في الولايات المتحدة.

وتتضح أمامنا وأمام الحكومة للآن ظاهرة مذهلة خلاصتها أن هناك حوالي ٦٧٠ ألف أسرائيلي يعيشون تحت خط الفقر وليس لهم صوت

مسموع، فللمهاجرين الجدد (من روسيا) ومتسوطني الجولان، ومستوطني الضفة الغربية وقطاع غزة، ولمؤيدي مشروع الترانسفير (الترحيل الجماعي للعرب، وهي نظرية يدعو لها أنصار حركتي موليدت وتسوميت اليمينيتين)، وللمتدينين بسائر أنواعهم واتجاهاتهم، لكل هؤلاء ممثليات معتمدة (داخل الكنيست)، أما الـ ١٨٪ إلى الـ ٢٠٪ من السكان ممن يعيشون الفقر والتدني الحياتي فلا يوجد من يتكلم باسمهم.

هكذا ستستمر بؤر سلطة الأقلية في التصرف والحكم، لا يوجد في إسرائيل أكثرية تؤيد الاحتلال لكن الاحتلال سيستمر حتماً، وفي هذا اليوم ورد خبر في نشرة أخبار التلفزيون الإسرائيلي باللغة العبرية في الساعة السابعة صباحاً مفاده أن الحكومة الإسرائيلية ستعمل على رفع الأسعار وتقليص مساعدة ودعم الدولة للمواطنين، وفي خبر آخر ستعمل الحكومة على تدعيم وتنشيط العمل الإستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة وكل أرض عربية خاضعة للاحتلال.

ليس في إسرائيل غالبية ترضى أو تؤيد تسلط الأحزاب الدينية على الفكر، وبالمقابل فإن الصراع حول ضمان تأمين حقوق الإنسان والمواطن سيكون من الآن فصاعداً صعباً وقاسياً.

غالبية الإسرائيليين حساسون جداً تجاه الفقر، لكن الطبقات المسحوقة ستستمر تئن تحت نير المحافظين الجدد، **إن انهيار الأحزاب الكبيرة عائد بالدرجة الأولى إلى انتهاج أسلوب الانتخابات الجديد لرئاسة الحكومة، وكمحصلة لهذه السياسة ستنتصر "البلقنة السياسية" الإسرائيلية وسيسود الظلم بمختلف أشكاله.**

في الليالي الأخيرة أضيئت المشاعل في عشرات السفارات الأجنبية في إسرائيل وممثليات وزارات الخارجية في سائر أنحاء العالم التي تقيم علاقات لها مع إسرائيل؛ الملحقون السياسيون، المحللون والأخصائيون في شؤون الشرق الأوسط كلهم وضعوا نصب أعينهم هدفاً تمثل في استيعاب كل كلمة سيلقيها أو يتفوه بها نتنياهو حول برنامج حكومته، وبالطبع كانوا يأملون أن يزودّوا رؤساءهم في مختلف أنحاء العالم بأهم وأفضل خلاصة لما يتفوه به هذا المسؤول الإسرائيلي.

خطابه لم يتجاوز السبعمائة وخمسين كلمة، والسؤال هنا هل كان بالإمكان معرفة أساسيات السياسة الخارجية لهذه الحكومة الجديدة؟ فالخطاب غير واضح المعالم ولا حتى في صيغه الكلامية، حيث تجلت قضية التضليل المقصود وتجسيد شعارات حيروت السابقة مثل "السلام الآمن"، عباراته أربكت المستمعين (..). لقد كان هؤلاء الصحفيون يتوقعون أن تكون بين أيديهم وثائق وحقائق يعمدون إلى تحليلها، لكن أدوات التحليل الأولى التي يستخدمها هؤلاء الصحفيون والسياسيون والدبلوماسيون أفادت بأن هذه الصيغ لا تختلف مطلقاً عن الصيغ السابقة لمن سبقوه من رؤساء الحكومات السابقة أمثال (زعيم حزب العمل رئيس الوزراء السابق اسحاق رابين وزعيم حزب العمل الحالي شمعون بيرس؟). بماذا تختلف الخطوات الأساسية لحكومة نتنياهو عن مثيلاتها؟ وماذا يمكننا أن نستخلص من مقارنة السياسة تجاه القدس والقائلة أورشليم الكاملة، عاصمة إسرائيل الأبدية، ستبقى موحدة وكاملة تحت السيادة الإسرائيلية"؛ فحكومة رابين هي الأخرى كانت مؤيدة لهذا الشعار (..)، وهذا ما أكدته عندما أعلنت في تشرين ثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٥ أنها ستدعم

وتزود المستوطنين والمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة "بكل عناصر الوجود والقوة والأمن والخدمات البلدية"، في حين أن حكومة تنتياهو الجديدة تقول هي الأخرى أن هذه الحكومة ستعزز وتدعم وتطور مشروعات الاستيطان في هذه المناطق وأنها ستخصص لها الموارد المطلوبة لكل ذلك.

أما الفارق بين الخطين الأساسيين لهاتين الحكومتين فهو بارز بدون شك، ويتمثل في أن حكومة نتنياهو تمثل مواقف متصلبة في كل ماله علاقة بمكونات مفاوضات السلام، وهي بذلك تكدس المصاعب والمعوقات التي لا يمكن السيطرة عليها من أجل مواصلة العملية السلمية.

بالنسبة لحكومة رابين - بيريس (العمالية) كانت تمتنع عن التصريح والإعلان مقدماً عن مواقفها في كل ما يخص التسوية الدائمة، أما حكومة نتنياهو فقد وجدت أن من الأفضل وضع شروط مسبقة من شأنها أن تحول المفاوضات إلى حالة غير ممكنة التحقيق، ويحتمل جداً أن الحكومة السابقة برئاسة مواقف ليست بعيدة عدة مواقف نتنياهو، وربما كانت مواقف بيريس شمعون بيريس كانت تتخذ تلك لم تكن لتمكن هي الأخرى من التوصل إلى اتفاق دائم، ولكن الفارق أن بيريس لم يضع شروطاً مسبقة كما فعل نتنياهو ولذلك أمكن استمرار ومواصلة المسيرة السلمية.

كان الدبلوماسيون والصحفيون يتوقعون من نتنياهو أن يخفف من ردود فعل عناقيد الغضب الذي جلبته السياسة غير الحكيمة في آخر أيام حكم شمعون بيريس، والمتنبئون بذبح السلام كانو يتوقعون أن يشرع نتياهو بسيرة ذاتية جديدة أكثر إشراقاً، لكن هؤلاء الصحفيين والدبلوماسيين وصلوا في فقدان الأمل إلى درجة الصفر بسبب برنامج نتنياهو التقليدي التهديدي، وكان يأمل هؤلاء أيضاً أن يتنازل

نتنياهو عن مفاهيم سابقة، مثل عدم فرض السيادة الإسرائيلية على المناطق المحتلة، وعدم التطرق إلى أي التزام واضح بعدم إخلاء المستوطنات، ولكن هذا لم يحصل مطلقاً من جانب نتنياهو.

إن ما يفعله نتنياهو في عدم التعرض للمناطق التي تضع إسرائيل يدها عليها بشكل مباشر في الأراضي المحتلة وتلك الملاصقة للمستوطنات التي أقيمت فيها، هو دعم لنهج حنان بورات بأن عدم التعرض إلى هذه القضية معناه أن إسرائيل ستجعل من هذه المناطق ورقة لتحصيل المزيد من الأرض، بحجة أن هذا يشكل جزءاً لا يتجزأ من الحل الإقليمي.

إن محاولة نتنياهو (..) عدم التعرض إلى هذه المناطق شبه المصادرة والمسلوبة بالتركيز على قضايا مرتبطة بتنفيذ الاتفاق المؤقت، ودراسة مسودة السلام الدائم، ثم القفز إلى الأمن باعتباره القضية الأساسية في المباحثات مع الفلسطينيين، لقد كان الهدف من كل ذلك التسويف والتمسك بما استطاع الإسرائيليون الحصول عليه حول المناطق الاستيطانية من أراض صودرت لأغراض الأمن الاستيطاني.

هناك فرق آخر بين بيريس ونتنياهو يجسده نتنياهو نفسه بمخاطبة الفلسطينيين عندما يقول "بيريس كان ليناً في كل ماله صلة بالمدى البعيد لكنه كان متصلباً في المدى القريب.. لقد عرض عليكم بيريس نبوءة الشرق الأوسط الجديد، ولكن في حقيقة الأمر فرض عليكم الإغلاق الذي أدى إلى معاناتكم الفظيعة... أما أنا (نتنياهو) فأمثل مواقف صلبة على المدى البعيد وسأكون ليناً في المدى القريب"، وكذلك كان الحال بالنسبة لوزراء الليكود السابقين، فالوزير موشيه أرنز الدفاع الأسبق كان متصلباً في مواقفه الأيدولوجية لكنه كان ليناً في سياسته اليومية، في حين أن إسحق رابين كان يتصرف عكس ذلك تماماً.

وأخيراً من هو نتنياهو الحقيقي؟، هل هو ذلك الذي رسمته الخطوط الأساسية لحكومته الجديدة؟ أم ذلك الذي يترافع في خطابه الانتخابي الذي توجه رئيساً للوزراء؟.

إن كل متابع سيختار المناسب له، وكثيرون يقولون أنه لا فرق بينهما، فرئيس حكومة إسرائيل يوائم نفسه ويماثلها في ضوء المطلوب والاحتياجات، والملحقون السياسيون يستطيعون أن يختموا مذكراتهم بلهجة متفائلة، إذ أن سيرك إقامة الحكومة الإسرائيلية الجديدة أثبت وجود هوة كبيرة بين المواقف المعلنة والنتائج النهائية. أ. هـ.

عضوية الزمالة في المركز

من أجل تعميم منهجية المركز وفائدته للأفراد المهتمين بفعاليات المركز وإنتاجاته، ولتكوين مجال حيوي حول المركز، وللتعرف على قدرات الآخرين والاستفادة منها، فقد ارتأت إدارة المركز استخداث نظام "عضوية الزمالة".

يحصل على عضوية "زميل المركز" كل مهتم بمجالات عمل المركز، يقدم طلب عضوية الزمالة (القسيمة)، وتنقسم عضوية الزمالة حسب المدة إلى قسمين:

١- عضوية لعام واحد، قابلة للتجديد.

٢- عضوية لمدى الحياة، والتي توفر للزميل عضوية دائمة لا حاجة لتجديدها كل عام.

حقوق الزميل

١- حضور نشاطات المركز وفعالياته.

٢- تزويده بنشرات المركز وأبحاثه ودراساته وتقاريره العلمية- بناء على طلبه- حال صدورها، بخصم خاص مقداره ٦٠٪ من سعر الغلاف مضافاً إليه أجور البريد.

٣- الاستفادة من وحدة المركز ومكتبته ووثائقه وفق النظام المحدد لذلك.

٤- تزويده بتقارير عن أنشطة وفعاليات المركز المختلفة دورياً.

٥- الحصول على اشتراك مجاني في التقرير التحليلي غير الدوري للمركز Occasional Report والنشرة الإخبارية NewsLetter.

٦- الحصول على بطاقة (هوية) عضوية الزمالة من المركز.

ملاحظة: انظر قسيمة الاشتراك في عضوية الزمالة في الخلف.

قسيمة اشتراك في عضوية الزمالة

الاسم الكامل: .....

الجنس: ذكر أنثى الجنسية: .....

مكان وتاريخ الولادة: .....

التخصص العلمي: ..... المهنة .....

مكان العمل: .....

عنوان المراسلة: .....

.....

ت: ..... ف: .....

قيمة الاشتراك في عضوية الزمالة:

للعام الواحد	١٥ ديناراً أردنياً داخل الأردن
	٢٥ دولاراً أمريكياً خارج الأردن
لمدى الحياة	١٥٠ ديناراً أردنياً داخل الأردن
	٢٥٠ دولاراً أمريكياً خارج الأردن

أرفق طيه شيكاً/ حوالية بنكية بقيمة .....

للإشتراك في عضوية الزمالة وفق الامتيازات المذكورة، وذلك:

- لعام ..... ١٩م - لمدى الحياة

التاريخ: ..... التوقيع: .....

(يرجى تسديد قيمة الرسوم لأمر مركز دراسات الشرق الأوسط)

إصدارات MESC

١- جواد الحمد، توجهات أميركية تجاه الشرق الأوسط، تقارير - رقم ١٥، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٥، ٢٠١ صفحة.

٢- داود سليمان، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، تقارير - رقم ١٤، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٥، ١٨٨ صفحة.
(السعر ٥,٣٠٠ دينار داخل الأردن، ٨,٥٠ دولار خارج الأردن)

٣- مجدي عمر، التغيرات في النظام الدولي وانعكاسها على منطقة الشرق الاوسط، دراسات - رقم ١٣، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٥، ١٠٢ صفحة.
(السعر ٣,٩٠٠ دينار داخل الأردن، ٦,٥٠ دولار خارج الأردن).

٤- جواد الحمد، في الذاكرة الإنسانية: الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمذابح الصهيونية، دراسات - رقم ١١، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٥، ١٥٣ صفحة.

٥- محمد معالي وآخرون، المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة)، دراسات - رقم ٥، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٥، ٩٢ صفحة.

٦- عماد يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني، دراسات - رقم ٩، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٥، ٢٠٦ صفحة.
(السعر ٥,٥٠٠ دينار داخل الأردن، ٨,٥٠ دولار خارج الأردن)

٧- جواد الحمد، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، دراسات - رقم ٤، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٤، ٢٢٠ صفحة.

(السعر ٥ دينار داخل الأردن، ٨ دولار خارج الأردن).

٨- عمر عبد الرزاق وهاني سليمان - محرران -، أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي، حلقات بحث - رقم ٧، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٤، ٩٠ صفحة.

(السعر ٣ دينار داخل الأردن، ٥ دولار خارج الأردن).

٩- جواد الحمد وهاني سليمان - محرران -، انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني، ندوات - رقم ٨، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٤، ١٩٩ صفحة.

(السعر ٥ دينار داخل الأردن، ٨ دولار خارج الأردن).

١٠- محمد صقر وآخرون، معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية. دراسة وتحليل، دراسات - رقم ١٢، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٩٩٤، ٢٠٠ صفحة.

(السعر ٧ دولار).

١١- جواد الحمد، مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، دراسات* رقم ١٠، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، ١٩٩٤، ٤٠ صفحة.

(السعر ٣ دولار).

١٢- جواد الحمد وآخرون، المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط، ندوات رقم ٢، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩١، ٣٥١ صفحة.

(السعر ٤ دينار داخل الأردن، ٧ دولار خارج الأردن).

١٣- عبد الحميد السائح وآخرون، الانتفاضة الفلسطينية ودورها في التحرير، ندوات - رقم ٣، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩١، ١٣٠ صفحة.

(السعر ٢ دينار داخل الأردن، ٤ دولار خارج الأردن).

١٤- جواد الحمد وآخرون، نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط، دراسات - رقم ١، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩١، ٧٠ صفحة.

(السعر ١ دينار داخل الأردن، ٢,٥٠٠ دولار خارج الأردن).

١٥- مركز دراسات الشرق الأوسط، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، تقارير - رقم ١٦، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٦.

(السعر دينار داخل الأردن، دولار خارج الأردن).

١٦- عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، دراسات رقم ١٧، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٦.
(السعر دينار داخل الأردن، دولار خارج الأردن).
١٧- جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني، دراسات رقم ١٨، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٦.
(السعر دينار داخل الأردن، دولار خارج الأردن).
١٨- جواد الحمد وآخرون، قضايا شرق أوسطية (١) سلسلة تقارير تحليلية، رقم ١، الطبعة الاولى، عمان - الأردن، ١٩٩٦، ٥٠ صفحة (السعر ٤ دولارات داخل الأردن، ٦ دولارات خارج الأردن).
١٩- جواد الحمد وآخرون، قضايا شرق أوسطية (٢) سلسلة تقارير تحليلية، رقم ١، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، ١٩٩٦، ١٤٣ صفحة (السعر ٤ دولارات داخل الأردن، ٦ دولارات خارج الأردن).

قسيمة شراء

الاسم الكامل: .....

التخصص العلمي: .....

مكان العمل: .....

عنوان المراسلة البريدي: .....

.....

ت: ..... ف: .....

رقم المطبوعة على قائمة الإصدارات: .....

العدد: .....

السعر الفردي (انظر قائمة الإصدارات في الخلف): .....

السعر الإجمالي.....